قضايا العالم المعاصر

التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية: آسيا وافريقيا

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
اكاديمية العلوم السوفيتية

قضايا العالم المعاصر ٦

التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية: آسيا وافريقيا

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
اكاديمية العلوم السوفيتية
موسكو
١٩٨٥

تنشر باللغات العربية والانجليزية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية.

المحرر المسئول عن الطبعة العربية ليونتي كوتوف.
ترجمة د. جواد حيدر.

عنوان هيئة التحرير:

ارباته ٣٣ / ١٢، موسكو، ١٢١٠٠٢، الاتحاد السوفيتي.

محتويات

مقدمة

أدى تصاعد النضال الوطنى التحررى فى آسيا وافريقيا ،بعد الحرب العالمية الثانية ، الى انهيار النظام الاستعمارى فى هاتين المنطقتين. ونشأت فى قارتى آسيا وافريقيا عشرات الدول المستقلة الفتية . غير ان تحرر هذه الدول سياسيا لم يغير، فى الاساس ، وضعها الاقتصادى المتخلف الموروث من الاستعمار.

ولقد استقبل انهيار الامبراطوريات الاستعمارية للدول الاوربية من قبل الولايات المتحدة كفرصة ملائمة للتغلغل فى بلدان آسيا وافريقيا وتقوية مواقعها الاقتصادية فيها. وكانت سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية الخارجية ، فى الفترة التى اعقبت الحرب ، موجهة نحو الاستيلاء على اسواق ومنابع جديدة للمواد الخام ونحو ابقاء الاستعباد الاقتصادى للبلدان النامية ودعم الانظمة الرجعية القائمة فيها ونحو الحفاظ على هذه البلدان ضمن النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

ان هذه المجموعة التى نضعها بين يدى القارئ ،والتى اعدت من قبل علماء معهد افريقيا ومعهد الولايات المتحدة وكندا التابعين لاكاديمية العلوم السوفيتية ، مكرسة لتحليل الاتجاهات الرئيسية لتوسع الولايات المتحدة اقتصاديا فى بلدان آسيا وافريقيا . وهى المجلد الثالث من كتاب "التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية" المكون من ثلاثة مجلدات

(المجلد الاول - "اوربا الغربية"، المجلد الثانى - "امريكا اللاتينية"). ويركز كاتبو الابحاث فى المجموعة الاهتمام الرئيسى على تحليل تغيير اشكال وطرائق توسع الولايات المتحدة وعواقبه المهلكة بالنسبة للبلدان النامية.

تتحدد سياسة الولايات المتحدة فى البلدان الافريقية باعتبارات سياسية واستراتيجية عسكرية فى ان واحد (ضمان تصدير النفط دون عوائق من بلدان الخليج، مكافحة حركة التحرر الوطنى فى جنوب القارة، محاولات تقويض التوجه الاشتراكى فى التطور الاقتصادى الاجتماعى لعدد من البلدان الافريقية) وبالسعى الى الاستيلاء على اغنى منابع المواد الخام فى القارة. وتفيد معطيات الخبراء بان الولايات المتحدة تسد قسما كبيرا من حاجاتها الى الانواع الرئيسية من المواد الخام المعدنية عن طريق الاستيراد من البلدان النامية، ويضمنها الافريقية.

وفى الاونة الاخيرة زادت الولايات المتحدة،بصورة ملحوظة، تغلغلها الاقتصادى فى افريقيا، معتبرة اياها منبعا لموارد الوقود والمواد الخام ومجالا لتوظيف رساميلها وسوقا واسعة لتصريف البضائع الامريكية.

ان سياسة الولايات المتحدة تجاه البلدان المتحررة، ويضمنها، الافريقية، ترسم من قبل الادارة الامريكية سوية مع الاحتكارات الصناعية - التجارية والمالية - المصرفية الكبيرة. ويضفى تحالف الدولة مع الاحتكارات على هذه السياسة طابعا عدوانيا، على نحو خاص، فى تحقيق التوسع الاقتصادى ويقاوم بضراوة نضال البلدان المتحررة فى سبيل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد. وهذه السياسة لا تهدف الى تحقيق الاهداف الاقتصادية فحسب، بل والاهداف السياسية والاستراتيجية - العسكرية والايديولوجية ايضا. وهذه وغيرها من جوانب تغلغل الاحتكارات الامريكية فى بلدان افريقيا يجرى تناولها فى مقالة اوتشكوف الدكتور فى الاقتصاد.

ان الاحتفاظ بامكانية الاستغلال البشع للموارد الطبيعية

والبشرية فى افريقيا وابقاءها فى فلك الرأسمالية العالمية والحيلولة دون انتقالها الى طريق التطور التقدمى تلك هى الاهداف المحددة للولايات المتحدة فى القارة الافريقية . ونفرد الولايات المتحدة فى هجمتها الاستعمارية الجديدة على الدول المستقلة الفتية بافريقيا دورا هاما الى التوسع الاقتصادى المكثف. ويجرى تحليل سياسة الاستعمار الجديد التى تتبعها الولايات المتحدة فى افريقيا فى مقالة الباحث السوفيتى روشين.

ان ما يسمى "بالمعونة" الى البلدان النامية يعتبر من الوسائل البالغة الاهمية للاستراتيجية الاستعمارية الجديدة للولايات المتحدة . وتتناول مقالة باسكين مختلف صنوف برامج "المعونة" الامريكية ، بصفتها وسيلة للاستعباد الاقتصادى، وعواقبها المهلكة بالنسبة لاقتصاد البلدان الافريقية .

وتتحدث مقالة كوندراشوف عن دور واهمية بلدان افريقيا كمنبع للمواد الخام بالنسبة للولايات المتحدة وسبل ابقاء وتوسيع المنفذ الى اغنى الموارد المعدنية فى القارةدون عائق. ان مشكلة المواد الخام والطاقة تزداد تفاقما بالنسبة لاقتصاد الغرب ، وبالدرجة الاولى، الولايات المتحدة الامريكية .

ان الاحتكارات الامريكية التى تملك انواعا كثيرة من المواد النادرة فى بلادها ترى فى هذه المواد احتياطا استراتيجيا هاما . ولهذا اخذت السوق الامريكية تمتص ، منذ اواسط الستينات ، كمية كبيرة من المنغنيز والكوبالت والنيوبيوم والبلاتين والكروم والبوكسيتات والالماس والنفط المستخرجة فى بلدان افريقيا .

وفى القسم الثاني من المجلد المذكور من المجموعة يجرى بحث الجوانب المختلفة لتوسع الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادى فى بلدان آسيا والشرقين الادنى والاوسط. وتتحدث مقالة زيمينكوف عن النطاقات الواسعة ، خصوصا ، لتغلغل الولايات المتحدة الاقتصادى فى آسيا التى تتبوأ مكانة هامة فى السياسة التجارية الامريكية وتعتبر سوقا كبيرة لتصريف

البضائع الامريكية ومجالا لتوظيف رأس المال الامريكي الخاص. ويشار في هذا الصدد الى ان كفة الميزان في سياسة رأسمال الدولة الاحتكاري للولايات المتحدة باتت تميل منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، اكثر فاكثر، باتجاه التعاون الاقتصادي والعسكري مع بلدان هذه المنطقة . ويجري توضيح الطابع غير المتكافيء لتجارة الولايات المتحدة مع بلدان آسيا .

وفي مقالة بركانسكي يرد تحليل علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية مع بلدان اسيان (الفيليبين واندونيسيا وماليزيا وتايلاند وسنغافورة) . والمعروف ان هذه البلدان تمتلك منابع غنية للمواد الخام المعدنية وموارد الزراعة والغابات . ويسعى رأس المال الامريكي الى الاستئثار بهذه المنابع . ويتناول الكاتب ، بوجه خاص ، سياسة ما يسمى "الاقليمية" في جنوب شرق آسياء هذه السياسة التي تعد من الاتجاهات الاستراتيجية لنشاط الولايات المتحدة في هذه المنطقة وتهدف الى تعزيز مواقعها الاقتصادية هناك.

وتتبوأ الهند – وهي من اكبر بلدان العالم التي تملك احتياطيات كبيرة من ثروات باطن الارض – مرتبة خاصة في السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة . وتبحث مقالة بيغلوفا علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية والتناقضات الحادة القائمة بينها وبين الهند في هذا المجال. وتحلل كاتبة المقالة بالتفصيل "معونة" الولايات المتحدة الى الهند التي تتسم بطابع تمييزي واضح وتستخدم احيانا بمثابة وسيلة للضغط السافر على السياسة الخارجية المستقلة التي تتبعها الهند . ويشار في المقالة ، على نحو خاص ، الى التناقضات الحادة بين هذين البلدين والناجمة عن النشاط التوسعي للشركات الامريكية المتعددة الجنسية .

وفي النصف الثاني من السبعينات – بداية الثمانينات تعاظمت أهمية بلدان الشرقين الادنى والاوسط بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية . واصبحت بلدان هذه المنطقة ، في

ظروف أزمة الطاقة التى شلت الاقتصاد الرأسمالى،تتحال الى المصدر الرئيسى للنفط بصفته المادة الخام الاساسية للطاقة .ويكفى القول ان الولايات المتحدة استوردت من بلدان الشرقين الادنى والاوسط عام ١٩٨١ نسبة ٣٠ بالمئة من اجمالى النفط الخام الذى استوردته .ولهذا ، فبالرغم من الابعاد الواسعة لتأميم الشركات الاجنبية من قبل بعض بلدان المنطقة المنتجة للنفط، استمر حجم الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة خلال الثمانينات فى النمو، وشكل مجموع الارباح ١٢ بالمئة من اجمالى ارباح الولايات المتحدة فى البلدان النامية .

ويشار فى مقالة زيمنكوف الى ان توسع الشركات الامريكية فى البلدان المذكورة يخلق، كذلك، القواعد لتوسيع النشاط السياسى للولايات المتحدة الرامى الى القضاء على حركة التحرر الوطنى العربية واستعادة وتقوية تبعية بلدان المنطقة للامبريالية الامريكية .

وتتسم سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه البلدان بطابع متفاوت تماما . فغالبا ما تتحدد علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية لا بالعوامل الاقتصادية وحدها ، بل انها تتوقف بدرجة كبيرة ، على المصالح السياسية والعسكرية لواشنطن.

غير انه لابد من الاشارة الى ان الدول المستقلة فى افريقيا وآسيا اصبحت تدرك كل الاثار الوبيلة للتوسع الاقتصادى للولايات المتحدة .واخذت تدرك، اكثر فاكثر، حقيقة ان مصالحها الوطنية الحقيقية لاتنسجم مع مصالح وسياسة الدول الامبريالية، وبخاصة، الولايات المتحدة الامريكية .ولهذا فان البلدان الافرواسيوية تخوض النضال ضد تسلط الشركات المتعددة الجنسية فى اقتصادها ،ومن اجل تقييد نشاطها اللصوصى، وفى سبيل تنميتها الاقتصادية المستقلة .

ان كل هذه القضايا يجرى بحثها بالتفصيل على صفحات المجموعة من قبل العلماء الماركسيين.

اناتولى غروميكو

عضو مراسل فى اكاديمية العلوم السوفيتية

العوامل الاقتصادية فى سياسة

الولايات المتحدة الامريكية بافريقيا

اناتولى غروميكو
العضو المراسل
فى اكاديمية العلوم السوفيتية

تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدور القوة الرئيسية والموجهة للاستعمار الجديد فى افريقيا . والمعروف ان التقسيم الاستعمارى لافريقيا بين الدول الامبريالية جرى من دون مشاركة الولايات المتحدة . فبعد استبعاد المانيا اجرت هذا التقسيم بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال واسبانيا . ولهذا فان نهوض النضال الوطنى التحررى فى القارة الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية ، الذى أسفر عن انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، انتهزته الامبريالية الامريكية كفرصة لتعزيز مواقعها على حساب الدول الاوربية الغربية .

وتتحدد سياسة الولايات المتحدة الامريكية فى البلدان الافريقية لا بالاعتبارات الجيوسياسية ، قدر ما تتحدد بسعيها الى الاستيلاء على مصادر المواد الخام . وان الاخيرة اصبحت ، فى ظروف ازمات الطاقة والمواد الخام المستفحلة ، تكتسب ، بالنسبة للولايات المتحدة ، أهمية متزايدة . وفى الاعوام الاخيرة راح ممثلو ادارة واشنطن يعربون بصورة متواصلة عن قلقهم مما

يسمى تبعية الولايات المتحدة لمصادر التزويد الاجنبية . وعلى وجه التحديد، شاع رأى مؤداه ان الولايات المتحدة حققت ، فى الوقت الحاضر، الاكتفاء الذاتى بخمسة من انواع المواد الخام المعدنية الـ ٢٧ الاكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد .

واليكم ما تظهره حسابات الاقتصاديين . بالرغم من ان الولايات المتحدة تملك ، على نحو افضل من بلدان السوق المشتركة واليابان، مصادر ذاتية للمواد الخام، الا انها سدته فى نهاية السبعينات ، حاجاتها الى الانواع الرئيسية من المواد الخام المعدنية عن طريق الاستيراد من البلدان النامية "وبضمنها من بعض البلدان الافريقية ، مثل، نيجيريا وزائير وغابون والجزائر وجمهورية جنوب افريقيا وليبيريا وزامبيا) بالمقادير التالية (بالنسبة المئوية) : المطاط الطبيعي — ١٠٠، القصدير — ١٠٠، البوكسيتات — ٩٠، النيوبيوم — ٨٤، الكوبالت — ٧٩، الحجر الفلورى — ٦٢، النفط ومشتقاته — ٤٣، الزئبق — ٤١، الفضة — ٣٣، التنجستين — ٣١، خامات المنغنيز — ٢٨، النحاس — ١٧، خامات الحديد — ١٠ (١) . ويرى الاقتصاديون الامريكيون ان حاجة الولايات المتحدة الى المواد الخام المعدنية من البلدان النامية سوف تزداد دائما .

وفى الاعوام الاخيرة شددت الاوساط الامريكية الحاكمة، بصورة ملحوظة، هجمتها الاقتصادية فى افريقيا ، معتبرة اياها ، اولا : مصدرا لموارد الوقود والخامات ، ثانيا : مجالا لتوظيف رساميلها وسوقا واسعة للبضائع الامريكية . وتؤكد ديناميكية التجارة الامريكية مع البلدان الافريقية وسياسة التوظيفات الاساسية على انه يطرح فى المرتبة الاولى المطلب المتعلق بالحصول على المواد الخام الهامة للاقتصاد الامريكى بانتظام، الامر الذى صار الميزان التجارى الامريكى بنتيجته يتصف بعجز مستمر (اذا كانت صادرات الولايات المتحدة الى البلدان الافريقية قد بلغت فى سنة ١٩٧٧ مقدار ٥ر٥ مليار دولار واستيراداتها مقدار ١٧ر مليار دولار، ففى سنة ١٩٧٩

بلغ هذان الرقمان ٣ر٦١ مليار و٤ر٢٤ مليار دولار، وفى سنة ١٩٨٠ وصلا الى ١ر٩ مليار و٤ر٢٤ مليار دولار على التوالى (٢).

ويلغ العجز فى ميزان الولايات المتحدة التجارى معافريقيا اقصى المقادير فى سنة ١٩٨٠ - ٣ر٢٥ مليار دولار.

ان النفط هو المادة الرئيسية فى استيرادات الولايات المتحدة من افريقيا . ففى سنة ١٩٨٠ بلغت حصة الوقود المعدنية (النفط الخام بالدرجة الرئيسية) قرابة ٩٠ بالمئة من مجموع قيمة الاستيرادات من بلدان افريقيا النامية، وفى سنة ١٩٨٢ شكلت ٨٧ بالمئة تقريبا . ويحدد حجم وقيمة النفط عجز الميزان التجارى للولايات المتحدة مع نيجيريا (٧ر٧ مليار دولار فى سنة ١٩٨١) ومع انغولا (٦٣٦ مليون دولار) وغابون (٣٠٤ ملايين دولار) (٣).

وتعتبر جزءا مكونا اخر للاستيرادات الامريكية من البلدان الافريقية البضائع الاستوائية التقليدية : البن، الكاكاو، السكر الخام، الشاى وغيرها . ويتصدر قائمة المواد الخام المعدنية الذهب ، البلاتين، النحاس ، الكوبالت ، النيكل، الالمنيوم والمنغنيز . واكبر البلدان المصدرة الى السوق الامريكية هى نيجيريا (النفط)، الجزائر (النفط والغاز)، جمهورية جنوب افريقيا (المعادن، الذهب ، البلاتين، مجوهرات الالماس)، ساحل العاج (البن والكاكاو)، انغولا (النفط)، زائير (الكوبالت، النحاس والالماس الصناعى)، غانا (الكاكاو والالمنيوم)، غابون، ليبيريا وزامبيا.

وتتكون الموارد الافريقية البالغة الاهمية بالنسبةللاقتصاد الامريكى من المعادن التى لا تستخرج فى الولايات المتحدة او توجد منها كميات قليلة جدا : الكوبالت (زائير وزامبيا)، معدن الكروم (جمهورية جنوب افريقيا وزيمبابوى)، المنغنيز (غابون وجمهورية جنوب افريقيا)، معادن البلاتين (جمهورية جنوب افريقيا) والالماس الصناعى (زائير وجمهورية جنوب افريقيا وبتسوانا).

وعلى العموم بلغت الاستيرادات من بلدان افريقيا في سنة ١٩٨٠ نسبة ٧ر١٢ بالمئة من اجمالي استيرادات الولايات المتحدة (في سنة ١٩٧٠ بلغت ٢ بالمئة) . وكان هذا يرتبط ، بالدرجة الرئيسية ، بازدياد كمية النفط المستوردة الى الولايات المتحدة وارتفاع اسعاره واسعار المواد الخام الاخرى (مثلا، ارتفعت اسعار الكوبالت بخمس مرات تقريبا والبلاتين- ٥ر٢ مرة والبن - ٥ر٢ مرة ، والكاكاو - ٥ مرات، ناهيك عن اسعار الذهب) . وفي سنة ١٩٨٢ انخفضت حصة بلدان افريقيا النامية في استيرادات الولايات المتحدة الى ٤ر٦ بالمئة (٤) .

وتستخدم الصلات الاقتصادية ، بنشاط ، لتعزيز مواقع الولايات المتحدة ، عموما ، في القارة . وتعول واشنطن على ان تنعكس تبعية بلدان افريقيا الاقتصادية المشتدة للولايات المتحدة على النهج السياسي الخارجي الذي تتبعه هذه البلدان . واخذت الاحتكارات الامريكية ، بعد ان ثبتت مواقعها في صراع المزاحمة الحاد مع الشركات الاوربية ، تزيد توظيفات رساميلها في افريقيا بسرعة .

ان نقاط الاستناد القوية التي أقامتها الشركات الامريكية في القارة الافريقية عن طريق التوظيفات الاساسية (على شكل فروع وشركات بنات وشركات مختلطة بمساهمتها) تساعد، بدرجة كبيرة ،والى جانب ضمان المواد الخام المعدنية للاقتصاد الامريكي، على تعزيز مواقع الاحتكارات الامريكية في بلدان افريقيا ، وعلى ابقاء هذه البلدان في مدار الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وبالاضافة الى ذلك ، تغدو البلدان الافريقية ، شأنها شأن البلدان النامية الاخرى ، في ظروف اشتداد المنافسة في الاسواق العالمية ، المشترى المتزايد الاهمية للبضائع الامريكية .

وتعيد الاوساط الحاكمة في واشنطن النظر تدريجيا في الموضوعة القائلة بان المصالح الاقتصادية الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية تكمن في جنوب افريقيا . واخذت الحكومة الامريكية والشركات الامريكية المتعددة الجنسية ، التي تواصل

تطوير التعاون الشامل مع النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا وتستورد من هناك المواد الخام المعدنية الثمينة، تقيم في الوقت الحاضر علاقات واسعة مع بلدان افريقيا كثيرة، وبالدرجة الاولى، مع البلدان التي تم فيها العثور على مكامن غنية من ثروات باطن الارض.

فمن عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨١ ازدادت الاستثمارات الامريكية المباشرة في افريقيا بسبع مرات. وحتى بداية عام ١٩٨٢ بلغت (بضمنها في جمهورية جنوب افريقيا) قرابة ٧ مليارات دولار، مما يشكل ما يزيد قليلا على ٣ بالمئة من مجموع الرساميل الامريكية الموظفة في الخارج. علما بأن الاستثمارات الامريكية المباشرة في بلدان افريقيا بلغت ٤٢٨٢ مليون دولار وفي جمهورية جنوب افريقيا ٢٦٣٦ مليون دولار (٥).

وتسعى الاحتكارات الامريكية الى توظيف رساميلها، اساسا، مع ضمان الحصول على فائض الارباح، ولهذا فليس من قبيل الصدفة ان بلغت حصة استخراج النفط الافريقي العالي الريعية، في نهاية عام ١٩٧٥، ما يربو على ٥٥ بالمئة من الحجم العام لاستثماراتها المباشرة. ومما له دلالته ايضا الحقيقة التالية: اذا كان النمو العام للتوظيفات الاساسية في افريقيا خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٨١ يبلغ ٤٫٤٨ مليار دولار، فان الارباح، خلال نفس الفترة، بلغت ١٢٫٤ مليار دولار (٦). ولابد من الاشارة، في هذا المجال، الى ان المعدل الوسطي للربح من استثمارات الاحتكارات الامريكية في افريقيا هو اعلى بمرة ونصف تقريبا بالمقارنة مع بقية مناطق العالم.

وبالاضافة الى صناعة النفط، وظف قسم كبير من الاستثمارات الامريكية التي بلغت، حتى بداية عام ١٩٨٢ مقدار ٢٧٣٢ مليون دولار، في صناعة التعدين وكذلك في الصناعة التحويلية بالقارة الافريقية (٧).

وتفرد الاوساط الامريكية الحاكمة في مخططاتها الاقتصادية

والسياسية ازاء افريقيا مكانة خاصة الى نيجيريا . ففي واشنطن ينطلقون، قبل كل شيء، من ان نيجيريا هي اكبر شريك تجاري - اقتصادي للولايات المتحدة وتتبوأ المرتبة الاولى في تجارتها مع افريقيا والمرتبة الثانية، بعد جمهورية جنوب افريقيا، من حيث حجم توظيفات الرساميل الامريكية في هذه القارة وواحدة من المراتب البارزة وسط البلدان المصدرة للنفط الى السوق الامريكية . وتفيد المعطيات الامريكية بان اهمية نيجيريا الاقتصادية بالنسبة للاحتكارات الامريكية ستزداد في الثمانينات الى حد كبير.

ويحظى نهج الادارة الرامي الى تطوير التعاون الامريكي - النيجيري بدعم ممثلي عالم رجال الاعمال في الولايات المتحدة . وفي ايلول عام ١٩٧٩ تم بمساهمة يانغ المندوب الدائم السابق للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة توقيع عقد لبناء مصنع لانتاج الاسمدة في نيجيريا كلفته ٣٤٠ مليون دولار من قبل شركة "بولمان كيلوغ" الامريكية . ويعكف ما يربو على ٢٠ شركة اخرى، وبضمنها "روكويل انترنشنل" و"جنرال اليكتريك"، على دراسة قضية الاستثمارات في مشاريع نيجيريا . ولغاية عام ١٩٧٩ بلغ الحجم العام للاستثمارات الامريكية في نيجيريا ٢را مليار دولار، مما يزيد أكثر بمرتين قياسا الى المعطيات التقديرية للتوظيفات الاساسية الامريكية في اقتصاد نيجيريا عام ١٩٧٦.

ومن اصل ١٩ شركة اجنبية تشتغل باعمال التنقيب عن النفط واستخراجه فان ١١ منها هي شركات أمريكية . وتبلغ حصة الاخيرة ٣٠ بالمئة من النفط المستخرج في هذه البلاد. واشترت الولايات المتحدة من نيجيريا ما يزيد على ٤٠ بالمئة من النفط المستخرج هناك. وشكل النفط النيجيري حتى بداية الثمانينات نسبة ١٣ بالمئة من الاستيرادات الامريكية من النفط و٦ بالمئة من اجمالي استهلاك النفط في الولايات المتحدة . وقدرت استيرادات النفط النيجيري الى الولايات المتحدة في سنة

١٩٧٨ بـ ٢ر٤ مليار دولار. وازدادت اهمية نيجيريا بصفتها مصدرا للنفط الى الولايات المتحدة اكثر من ذى قبل بعد ايقاف توريد النفط الايرانى بنتيجة الثورة فى ايران عام ١٩٧٩. وفى سنة ١٩٨٠ اصبحت استيرادات النفط النيجيرى تقدر بـ ٨ار١٠ مليار دولار (٨).

وفى سنة ١٩٨٠ بلغت صادرات الولايات المتحدة الى نيجيريا ارا مليار دولار، اما استيراداتها منها فقد بلغت ارا ا مليار دولار. غير ان الاحتكارات النفطية الامريكية قلصت، بدرجة كبيرة، فيما بعد مشتريات النفط من نيجيريا وباتت تمارس الضغط على هذه البلاد لكى تخفض اسعار النفط. وقد ادى هذا الامر الى صعوبات اقتصادية كبيرة بالنسبة لنيجيريا.

وتشهد على اشتداد نشاط الرأسمال الامريكى فى نيجيريا الحقائق التالية: ينص البرنامج الجديد للتوظيفات الاساسية لشركة "غالف" على زيادة الاستثمارات فى اقتصاد نيجيريا حتى اواسط الثمانينات باكثر من اربع مرات. وتعمل الشركات الامريكية بحماس كذلك فى الميادين الاخرى للاقتصاد النيجيرى (الزراعة، النقل، الاتصالات، الطاقة الكهربائية، البناء). واستقرت فى نيجيريا فروع كبريات البنوك الامريكية التى تشارك فى رأس المال المساهم لبعض البنوك النيجيرية مثل "ستاندارد بنك اوف نيجيريا" و"يونايتيد بنك اوف افريكا" وبنك التنمية الصناعية فى نيجيريا.

ولغرض تعزيز المواقع الاقتصادية، والسياسية فى نهاية المطاف، للولايات المتحدة الامريكية تستخدم القارة الافريقية، بصورة فعالة، كسوق واسعة للبضائع الامريكية. فالصادرات الامريكية الى البلدان الافريقية الواقعة الى الجنوب من الصحراء زادت فى سنة ١٩٧٨ على ٥ر٣ مليار دولار، مما يزيد بمقدار ٧ر٢ مرة قياسا الى عام ١٩٧٠ (٣را مليار دولار). وعلى العموم بلغت صادرات الولايات المتحدة الى بلدان افريقيا الاستوائية ٣ر٢ بالمئة من الحجم العام للصادرات الامريكية.

وتعتبر نيجيريا وجمهورية افريقيا الجنوبية اكبر مستوردين للبضائع الامريكية . وتليهما ساحل العاج، السودان، زائير، ليبيريا ، غانا ، غابون، كينيا . وتتكون المواد الرئيسية للصادرات الامريكية الى افريقيا من الحبوب ، الرز، معدات البناء والمناجم، الطائرات ، السيارات ، الجرارات ، وسائل الاتصال وغيرها ، علما بأن خمس صادرات الولايات المتحدة يتكون من المنتجات الزراعية .

ويشهد على الجمع بين الاهداف الاقتصادية والسياسية لدى صياغة الاستراتيجية الامريكية فى افريقيا ، كذلك ، واقع ان الحكومة واوساط ارباب الاعمال فى الولايات المتحدة الامريكية تبذل جهودا منسقة منتظمة لتوسيع مواقعها فى هذه المنطقة . ففى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٨٢، مثلا، بعثت الحكومة الامريكية الى افريقيا وفدا كبيرا يضم، بالاضافة الى وزيرى التجارة والزراعة، عددا كبيرا من رجال الاعمال - ممثلى مختلف فروع الاقتصاد الامريكى. وبما ان الادارة الامريكية تركز فى سياستها ازاء البلدان النامية، أساسا ، لا على منحها "المعونة"، بل على تصدير الرأسمال الخاص اليها ، فان رجال الاعمال استطلعوا الجو لتوسيع صادرات المنتجات الصناعية من الولايات المتحدة الى افريقيا ، وتفقدوا وجود الظروف لتغلغل الشركات الامريكية فى الفروع الرئيسية لاقتصاد البلدان الافريقية ، وبالدرجة الاولى، فى صناعتى النفط واستخراج المعادن.

ووضع الوفد نصب عينه هدف البدء بتنفيذ برنامج الادارة الامريكية حيال افريقيا ، هذا البرنامج الذى يتمثل احد اقسامه المكونة فى تعزيز مواقع رجال الاعمال الامريكيين فى القارة ، وتمتين الصلات المباشرة مع القطاع الخاص فى البلدان الافريقية ، وتقليص مشاركة الولايات المتحدة فى برامج "المعونة" الدولية ، والامتناع عن تمويل مشاريع الفروع المساعدة التى لا تجلب ارباحا مباشرة للاحتكارات الامريكية فى البلدان

المذكورة، وجعل سياسة "المعونة" تقوم على أساس تجارى.

وفى هذا المجال صار التركيز، بالاونة الاخيرة، يجرى، اكثر فاكثر، لا على الجانب الاقتصادى وحده، بل وعلى الجانب العسكرى ـ الاستراتيجى لهذه "المعونة". واصبح ينظر الى هذه "المعونة" فى واشنطن كاداة اضافية لتنشيط توسع الاحتكارات الامريكية فى افريقيا وتوسيع الصادرات وزيادة التوظيفات الاساسية الامريكية فى هذه المنطقة.

وتفيد معطيات وكالة التنمية الدولية بان ٧٥ سنت من كل دولار مخصص لتقديم "المعونة" الاجنبية، تنفق فى الولايات المتحدة لدفع قيمة البضائع والخدمات الامريكية. وعدا ذلك يحصل الولايات المتحدة لقاء القروض والسلف الممنوحة فى اطر "المعونة" على الفوائد التى بلغت فى سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ المالية وحدها ٥١٨ مليون دولار.

ان التعديلات التى ادخلتها واشنطن على سياستها فى افريقيا على أساس مراعاة التغيرات الجارية فى افريقيا تنعكس، كذلك، فى برامج "المعونة" الامريكية الاقتصادية والعسكرية الى هذه القارة. وقبل كل شئ، يبرز للعيان الانتقال من التركيز على استخدام "المعونة" فى المشاريع الاقليمية للتنمية، الامر الذى كانت تتصف به الستينات وبداية السبعينات الى التعاون مع بعض البلدان الافريقية على أساس ثنائى. وترى واشنطن ان مثل هذا الموقف سيساعد على ربط البلدان الافريقية بالولايات المتحدة بصورة اوثق.

ومن الضرورى الاشارة، ايضا، الى ازدياد عدد الحاصلين على "المعونة" الامريكية بالمقارنة مع اواسط السبعينات. فاذا كانت "المعونة" الامريكية قد منحت فى سنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ المالية الى ١٠ بلدان افريقيا، فانها قدمت طبقا لبرنامج سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ المالية الى ٣٥ بلدا. وخلال الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠ قدمت الولايات المتحدة الى البلدان الافريقية، على هيئة اعانات مجانية وقروض وسلف

لتسديد ثمن الخدمات المقدمة عبر "المعونة" التكنيكية وغيرها، قرابة ١٤ مليار دولار، كانت حصة "المعونة" العسكرية منها تبلغ ٢٥٨٥ مليون دولار. وكانت كبريات الدول التى حصلت على المعونة هى: مصر - ٤٩٠٤ ملايين، المغرب - ١١٠٦ ملايين، زائير - ١٠٢٧ مليونا، تونس - ٨٧٤ مليونا، نيجيريا - ٣٥٤ مليونا، غانا - ٣٤٦ مليونا، ليبيريا ٣٠٣ ملايين وكينيا - ٢٨٤ مليونا (٩). وقد اعلن فى الكونغرس الامريكى، غير مرة، ان كل "المعونة" ينبغى ان تخدم اهداف تعزيز اسس العلاقات الرأسمالية الخاصة فى بلدان افريقيا.

وبلغ اجمالى المبلغ الذى طلبته الادارة لغرض تقديم "المعونة" الاقتصادية والعسكرية الى افريقيا الاستوائية فى سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ المالية مقدار ١٠٨٣ مليون دولار. وهذا المبلغ قسم على النحو التالى: ٣٢٣ مليون دولار للمساعدة على التنمية على أساس ثنائى؛ ٣٢٥ مليون دولار خصص لما يسمى صندوق الدعم الاقتصادى الذى حل محل الصندوق السابق "لدعم الامن"؛ ١٩٢ مليون دولار خصص لبرنامج المعونة الغذائية؛ واخيرا خصص ٢٣٤ مليون دولار طبقا لبرنامج "المعونة" العسكرية لتمويل المشتريات الحربية، و٨ر٧ مليون دولار لتدريب العسكريين من البلدان الافريقية (١٠).

وقدمت وكالة التنمية الدولية "معونة" اقتصادية الى ٤٥ بلدا افريقيا. وخصص القسم الاكبر من "المعونة" على اساس ثنائى الى السودان (٩٥ مليون دولار)، كينيا (٥٨ مليون دولار)، ليبيريا (٤٤ مليون دولار)، زائير (٢٥ مليون دولار) (١١).

وخصص القسم الاساسى من "المعونة" العسكرية لسنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ المالية الى السودان التى طلبت الحكومة الامريكية من الكونغرس من اجلها ٧ر١٠١ مليون دولار لتمويل المشتريات الحربية وتدريب العسكريين. والى جانب السودان خصصت "المعونة" العسكرية الامريكية الى كينيا (٥ر٣٦ مليون دولار)، زائير

(٣ر٢١ مليون دولار)، ليبيريا (٨ر١٥ مليون دولار)، الكاميرون (٢ر١٠ مليون دولار) (١٢). وطبقا لبرنامج تدريب العسكريين قدمت "المعونة"، كذلك، الى تشاد، غابون، غانا، ساحل العاج، ملاوى، مالى، رواندا، السنغال، توغو وفولتا العليا.

وحين دعا وزير الخارجية الامريكى السابق هيغ الى زيادة "المعونة"، على اساس ثنائى، وانطلاقا من الانتقاء الدقيق والصارم للمرشحين للحصول عليها، وحين ناشد الادارة "موازنة" القرارات بكل دقة، فانه كان يقصد، بالدرجة الاولى، بلدان افريقيا التى تمسك بزمام السلطة فيها القوى الرجعية المتمسكة بالاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الامريكية. فهذه القوى تؤيد السياسة الامريكية الرامية الى تشديد حدة التوتر الدولى، وبضمنه فى المنطقة الافريقية، والى استحثاث سباق التسلح والمجابهة والتهديد ازاء الاسرة الاشتراكية العالمية والدول الفتية ذات التوجه الاشتراكى.

ويؤكد ذلك قانون "المعونة" الى الدول الاجنبية الذى وقع من قبل الرئيس ريغان فى التاسع والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨١. وبموجب هذا القانون تمنح هذه "المعونة" بالدرجة الاولى الى البلدان النامية، ومنها الافريقية، التى تتميز سياستها بمعاداة الشيوعية بضراوة، والمستعدة،فى اية لحظة، للانضمام الى "الحملة الصليبية" التى اعلنها رونالد ريغان ضد الشيوعية وحركة التحرر الوطنى.

وخلال السنوات الاخيرة تقوى الجانب السياسى - العسكرى فى سياسة الولايات المتحدة فى افريقيا. وقد باتت اراضى عدد من البلدان الافريقية والطرق المائية حول افريقيا (البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الاطلسى والمحيط الهندى) تدرج من قبل البنتاغون ضمن مخططات الاستراتيجية العسكرية. ومن هنا ولد سعى الولايات المتحدة المحموم، استنادا الى "المعونة" المالية والعسكرية المقدمة، بالدرجة الاولى، الى الانظمة الرجعية، الى توسيع التواجد العسكرى فى مناطق القارة

الافريقية الهامة استراتيجيا وتأمين طرق النفاذ المضمونة الى مصادر النفط فى افريقيا والشرق الاوسط.

وعليه، فان توسع الرأسمال الامريكى يخلق رأس جسر اقتصاديا لزيادة النشاط السياسى للولايات المتحدة الامريكية الرامى الى تقويض حركة التحرر الوطنى واستعادة وتقوية تبعية بلدان افريقيا للامبريالية. وفى الوقت ذاته يعتبر هذا التوسع العقبة الرئيسية بوجه التطور المستقل والتقدمى للبلدان الافريقية.

ان تحليل الاشكال المختلفة لنشاط الرأسمال الامريكى فى افريقيا يظهر بان اهدافه الاستعمارية الجديدة وجوهره الاستغلالى لا تزال ثابتة. ومع ان الامبرياليين مضطرون الان للعمل بمهارة اكبر والنهب بشكل مموه اكثر من السابق، الا ان محاولاتهم هذه محكوم عليها بالفشل، وذلك لانها تتعارض مع المصالح الجذرية للبلدان الافريقية التى تستند فى نضالها المعادى للامبريالية الى مساعدة ودعم حلفائها الاوفياء - دول الاسرة الاشتراكية.

الهوامش

(١)
Agency for International Development. Congressional Presentation. Fiscal Year 1980, Main Volume.

(٢)
Highlights of U.S. Export and Import Trade. Dec. 1981.
يظهر مصدر اخر وهو Statistical Abstract of the U.S., 1981, p. 846. ان الاستيرادات من افريقيا فى سنة ١٩٨٠ بلغت ٣ر٣٢ مليار دولار.

(٣)
Financial Times, London, April 4, 1981, p. 4.

(٤) حسبت استنادا الى Highlights... December 1982.

(٥) U.S. Business Investments in Foreign Countries, 1960, p. 92. Survey of Current Business, Vol. 62, No. 8, August 1982, p. 22.

(٦) حسبت استنادا الى Survey of Current Business, No. 8, Aug. 1982, p. 22. Statistical Abstract of the United States, 1981, p. 836; Ibidem, 1980, p. 865.

(٧) Survey of Current Business, No. 8, Aug. 1982, p. 22.

(٨) Control Bank of Nigeria. Annual Report of Nigeria. Annual Report and Statement of Accounts for the Year ended 31st December 1980. Lagos, 1981, p. 94.

(٩) Statistical Abstract of the United States, 1981. Wash., 19E1, pp. 839, 841.

(١٠) Foreign Assistance and Related Agencies. Appropriations for 1983. Hearings before a Subcommittee of the Committee on Appropriations. House of Representatives, Part 2, AID, Wash., 1982, p. 188.

(١١) Ibid., 187-188.

(١٢) Foreign Assistance and Related Agencies. Appropriations for 1983. Hearings before a Subcommittee of the Committee on Appropriations. House of Representatives. Part 4, AID, Wash. 1982, pp. 187-188.

تغلغل الاحتكارات الامريكية

ميخائيل اوتشكوف
دكتور فى العلوم الاقتصادية

يرسم البيت الابيض سياسة الولايات المتحدة الامريكية حيال البلدان المتحررة ومنها الافريقية بالتعاون الوثيق مع مثلي كبريات الاحتكارات الصناعية ـ التجارية والمالية ـ المصرفية . ويضفي تحالف الدولة الاحتكارى على هذه السياسة نزعة عدوانية، لا مثيل لها من قبل، فى تحقيق التوسع ومقاومة نضال البلدان المتحررة فى سبيل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد مقاومة فعالة . وتهدف هذه السياسة باصرار الى بلوغ لا الاغراض الاقتصادية فحسب ، بل والسياسية والاستراتيجية ـ العسكرية والايديولوجية ايضا .

فى الثمانينات اشتدت ، بصورة ملحوظة ، فى سياسة الاستعمار الجديد التى تتبعها الولايات المتحدة اهمية الجانب الاقتصادى ـ التجارى ، الامر الذى يعزى الى محاولات تعزيز مواقع الاحتكارات الامريكية فى البلدان المتحررة وبضمنها الافريقية . وفى هذا المجال تثير اهتماما خاصا لدى الاحتكارات الامريكية البلدان التى تمتلك موارد غنيةمن النفط والمواد الخام المعدنية واسواق تصريف قابلة للاتساع وتتمتع بوضع جغرافى مناسب ويتوفر فيها مناخ استثمارى ملائم

وتتجه وجهة موالية للغرب فى السياسة الخارجية وتسعى الى تعزيز اسس العلاقات الرأسمالية الخاصة .

ان اهتمام الادارة والاحتكارات الامريكية المتزايد ببلدان افريقيا المتحررة يعزى ، كذلك ، الى المصاعب الكبيرة التى يعانى منها الاقتصاد الامريكى: التقدم الطفيف للغاية فى تطوير الانتاج الاجتماعى، انخفاض حصة الولايات المتحدة فى الصادرات العالمية خلال السنوات العشر الاخيرة من ٣٠ الى ٢٠ بالمئة ، التضخم، ازدياد البطالة باستمرار، انخفاض مستوى المعيشة ، تكاثر ديون الدولة ، تردى وضع الميزان التجارى وميزان المدفوعات، واشتد، بدرجة كبيرة ايضا صراع المزاحمة فى الاسواق العالمية بين احتكارات الدول الرأسمالية الرئيسية المتحالفة فى كتل عسكرية وسياسية . وتتهم الاحتكارات الامريكية شركاءها التجاريين بانهم يقيمون حواجز من التعريفات وغير التعريفات على طريق الصادرات الامريكية ويشددون سياسة الحماية الجمركية .

ولغرض الحصول على تسهيلات ضريبية وطلبات اضافيةوزيادة الاعانات من جانب الدولة يسعى ممثلو المجمع العسكرى الصناعى، عن قصد، الى رسم لوحة كئيبة عن تبعية الاقتصاد الامريكى المتزايدة لاستيراد النفط والانواع النادرة من المواد الخام المعدنية ، ولاسيما من البلدان المتحررة . وهم يرعبون الادارة الامريكية بـ "الخطر السوفيتى" الموهوم للاستيلاء على منابع النفط وموارد المواد الخام فى البلدان المذكورة ، وبخاصة ، فى افريقيا .

بالطبع، ان الاوساط الاحتكارية تميل انطلاقا من مصالحها الخاصة الى كل صنوف المبالغات، وفى الوقت ذاته تتيح الاحصائيات تقديم لوحة موضوعية فى هذا المجال. وبالرغم من ان الولايات المتحدة تؤمن لنفسها النفط والمواد الخام المعدنية من مصادرها افضل من اى بلد رأسمالى اخر فأنهامع ذلك سدت فى نهاية السبعينات اكثر من نصف حاجاتها الى ٩ من اصل ١٣ نوعا من

المواد الخام المعدنية الاكثر ضرورة بالنسبة لها عن طريق الاستيراد من البلدان المتحررة .

لقد اوصى هيغ حين كان وزيرا للخارجية الرئيس ريغان بايلاء اهتمام خاص الى تقوية المواقع الامريكية فى البلدان المتحررة الغنية بالنفط والمواد الخام المعدنية والسعى الى ادخالها فى "منطقة المصالح الهامة حيويا" للولايات المتحدة الامريكية . وزعم بان افريقيا اصبحت منبعا لتوريد النفط والمعادن الضرورية لصناعة الطائرات والصواريخ والالات الحاسبة الالكترونية وغيرها . وان "فقدانها قد يسفر عن اوخم العواقب بالنسبة للنظام الاقتصادى والدفاعى القائم" (١) .

غير ان المغزى الحقيقى لسياسة الولايات المتحدة فى افريقيا يكمن فى محاولة حل مهمة شاملة : ضمان الوقود والمواد الخام لاقتصادها من اجل زيادة القدرة العسكرية واتباع سياسة امبريالية عدوانية كونية للسيطرة على العالم وخلق ظروف اكثر ملاءمة للاحتكارات الامريكية بغية الاستغلال الاقتصادى للدول الافريقية وزيادة الارباح الفاحشة .

وتثير افريقيا الاهتمام لدى الاحتكارات والحكومة الامريكية ، بالدرجة الاولى، بصفتها مستودعا غنيا للثروات الطبيعية . فحصتها تبلغ قرابة ٣٠ بالمئة من الموارد العالمية .

ونعترف الاوساط الامريكية الحاكمة صراحة بانه حان الوقت لتغلغل الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات ، بصورة مكثفة، فى اقتصاد البلدان الافريقية بهدف الاستحواذ على الانواع الاكثر ندرة – الموارد المعدنية، وبالدرجة الاولى، النفط والكوبالت ومعدن الكروم والمنغنيز والفاناديوم والبلاتين والذهب وهلمجرا . واشتدت الضجة حول هذه القضية بعد وصول ادارة ريغان الى السلطة . ومما يدل على ذلك بكل اقناع هو استثمار ابار النفط ومكامن المعادن التى اكتشفتها الاحتكارات الامريكية واعمال التنقيب الجيولوجى المكثفة التى تقوم بها عن مكامن جديدة .

ان المتكهنين الامريكيين فى مجال تخطيط تزويد الاقتصاد بموارد الطاقة والمواد الخام كانوا قد نصحوا ادارة البيت الابيض فى نهاية السبعينات بايلاء بالغ الاهتمام الى مشاركة الاحتكارات الامريكية فى استقصاء بواطن ارض افريقيا واستغلال الثروات الطبيعية هناك. وأكدوا بهذا الصدد على انه سيكون بالمستطاع عند صرف نفقات مالية غير كبيرة نسبيا لهذا الغرض توفير الثروات الطبيعية الامريكية .

وان المنافحين عن الاحتكارات الامريكية يشيرون على الادارة بالعمل بجرأة وحزم اكبر وبنزعة عدوانية مع الاخذ بالحسبان استفحال الصراع بين الدول الامبريالية من اجل اعادة تقسيم مجالات النفوذ . ويوصون البيت الابيض بان يتذكر دوما سياسة "السفن الحربية" ووسائل الضغط العسكرية ، ابتداء من اقامة القواعد العسكرية على اراضى افريقيا وحتى التدخل المسلح المباشر فى شؤون الدول ذات السيادة . وفى هذا المضمار يجرى الرهان علنا على الانظمة الرجعية المعادية للشعب والتى تعيلها باستمرار اعانات البيت الابيض المالية وتهاب شعوبها اكثر من تخوفها من التوسع الامبريالى. وهذه الانظمة التى تنحو منحى مواليا للرأسمالية توجه تطور بلدانها باتجاه مواصلة التقارب مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى والارتباط باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية .

ان وصايا اوساط الدولة الاحتكارية هذه تجد لها فى واشنطن تربة ملائمة . فهنا يعلنون جهارا ان البلدان الافريقية ينبغى ان تصبح "مؤخرة للغرب فى الصناعة والمواد الخام "وجناحا جنوبيا لحلف الناتو العدوانى وظهيرا فى تطبيق سياسة معاداة الشيوعية . ويجب عليها ، حسب رأى البيت الابيض ان "تكمل" من كافة النواحى الدول الرأسمالية وتعزز أسس الانتاج الرأسمالى وتبنى فروع الاقتصاد التى تنسجم مع مصالح الدول الامبريالية .

ويؤكد صانعو سياسة الاستعمار الجديد المعاصرة من

الامريكيين على ان الولايات المتحدة ليست مستعدة لـ "مساعدة" البلدان المذكورة بفتح اسواقها الداخلية امام صادراتها الا في حالة ما اذا وافقت هذه البلدان على "المنطق" المذكور لتطورها الاقتصادي - الاجتماعي. وهذا هو سعي واضح من جانب الولايات المتحدة الى فرض "قواعد السلوك" على البلدان الافريقية ذات السيادة واعطاء الوصفات بصدد الكيفية التي ينبغي ان تعيش بها .

لقد صاغ كروكير مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون افريقيا المهام الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في افريقيا على النحو التالي:

- استمالة بلدان القارة باصرار الى التعاون الوثيق مع الغرب ، وبالدرجة الاولى، مع الولايات المتحدة الامريكية ، واعاقة البلدان الاشتراكية بشتى السبل، عن تطوير صلاتها مع الدول المتحررة الفتية؛

- تقديم المساعدة اساسا الى "الاصدقاء المجربين" اي الى الانظمة العسكرية المستبدة؛

- ضمان اسواق التصريف والمنافذ الى الانواع النادرة من المواد الخام العسكرية - الاستراتيجية لاحتكارات الولايات المتحدة؛

- تقديم "المعونة" الاقتصادية والتكنيكية الى البلدان الافريقية السائرة في طريق التطور الرأسمالي؛

- ايلاء انتباه خاص الى صيانة وتعزيز الرأسمالية في جمهورية جنوب افريقيا - معقل الامبريالية في القارة والقاعدة الهامة للغاية في مخططات الاستراتيجية العسكرية الكونية للولايات المتحدة الامريكية والناتو (٢).

وحسب رأي كروكير يمكن لسياسة الولايات المتحدة في افريقيا ان تتعرض للخطر لا من جانب الدول الاشتراكية فحسب ، بل ومن جانب حلفاء الولايات المتحدة - بريطانيا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية واليابان التي تسعى بنشاط الى

اعادة اقتسام مجالات النفوذ الامبريالى فى افريقيا واستعادة المواقع التى فقدتها سابقا . ويتوقف مستقبل الاحتكارات الامريكية فى افريقيا ، حسب رأى الباحثين الامريكيين، على تحالف الادارة المتين مع كبار رجال الاعمال وعلى مدى امكانية تأثيرها على تطور القطاع الخاص فى البلدان الافريقية وزيادة عدد البلدان المستعدة منها للتوجه نحو الرأسمالية وتعزيز الصلات مع الولايات المتحدة الامريكية .

ويوجد كذلك رأى مفاده انه لاداعى لان يتخوف رجال الاعمال الامريكيون من التعاون مع قطاع الدولة فى البلدان الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى. لقد اظهرت الممارسة ان حالات رفع التأميم عن شركات الدولة واعادتها الى القطاع الخاص بمشاركة رأس المال الاجنبى وجعل المشاريع غير الريعية ملكية رأسمالية خاصة باتت غير نادرة . ومن هنا تنبثق المهمة الرئيسية ـ الاسهام بشتى السبل فى خلق بيئة رأسمالية خاصة . وهذه البيئة تولد لدى رجال الاعمال الامريكيين، بدورها ، الامال بالتغلغل فى فروع الاقتصاد البالغة الاهمية ، وبخاصة صناعة النفط واستخراج المعادن وتكرير النفط وغيرها من فروع الصناعة .

ان نهاية السبعينات وبداية الثمانينات على الاخص تتميز بازدياد توسع الولايات المتحدة الاقتصادى فى افريقيا . وتشهد على ذلك الجولات العديدة لممثلى رجال الاعمال الامريكيين ومؤسسات الدولة والادارة الدبلوماسية والبنتاغون الى هناك. ويجرى عمل دائب لجس النبض ، سواء لتمتين الصلات القائمة او اقامة صلات جديدة . وتعقد اتفاقيات تنص على منح الشركات الامريكية امتيازات للقيام باعمال التنقيب الجيولوجى بهدف البحث عن النفط والغاز والمعادن واستثمار الموارد المكتشفة . وتوقع اتفاقيات ثنائية حول تقديم الولايات المتحدة القروض والسلف والاعانات المجانية الى البلدان الافريقية المناسبة (لقاء تنازلات من جانب الاخيرة) .

ويجرى بصورة مكثفة، خصوصا، توسع الولايات المتحدة الامريكية فى بلدان افريقيا التى اختارت الطريق الرأسمالى وبدت الان فى حومة المصاعب المالية الناجمة عن انخفاض وتائر التنمية وازدياد الديون الخارجية والنقص فى توظيفات الرساميل وانخفاض الايرادات من العملات الصعبة.

لقد زار روكفلر الرئيس السابق لادارة "تشيز منهاتن بنك" عددا من البلدان الافريقية عام ١٩٨٢ واطلع هناك على امكانيات توظيفات رساميل رجال الاعمال الامريكيين. واعترف روكفلر بان افريقيا هى عبارة عن حقل مثمر للنشاط بالنسبة للاستثمارات الامريكية. غير ان الحصول على الارباح يقتضى بعض الوقت. وبرأيه ان رجال الاعمال الامريكيين لن ينخدعوا اذا ما زادوا من توسعهم فى افريقيا. وزار الوفد الصناعى - التجارى والمصرفى الذى ترأسه روكفلر، اساسا، البلدان الافريقية ذات التوجه الرأسمالى وذات القطاع الخاص المتطور نسبيا. وللاحتكارات الامريكية صلات عمل مع جميعها. وتعتبر هذه البلدان الاهداف الرئيسية للتوسع الاقتصادى الامريكى. ونظرا لوضعها المالى العصيب فهى مضطرة للمساهمة وخلق ظروف استثمار ملائمة لزيادة تدفق رأس المال الامريكى الخاص. وتسعى بمساعدته الى تعزيز القطاع الخاص لديها واجراء اصلاحات بهدف تطوير اسلوب الانتاج الرأسمالى الخاص.

ان لسياسة "الانفتاح" التى اعلنت فى مصر ابان السادات اكبر الدلالة فى هذا المجال. فالحكومة المصرية، التى كانت تأمل فى الحصول على قروض وسلف امريكية جديدة وعلى الاسلحة، منحت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٢ حقوقا اقتصادية استثنائية. وناهيك عن التسهيلات الضريبية وحق التعجيل باستهلاك الارصدة الاساسية والحركة الحرة للرأسمال وما شابه ساوت الحكومة المصرية بين المواطنين المصريين والامريكيين فى المجال الاقتصادى. وعلى وجه التحديد تضمن للمواطنين الامريكيين حرية امتلاك ملكية خاصة على اراضى مصر ودخول

البلد دون عائق وحق الحصول على القروض فى البنوك المحلية وشراء قطع الاراضى وبناء المشاريع وهلمجرا . ووقعت الحكومة المصرية مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية حول التخلى عن حق تأميم الممتلكات الامريكية المنقولة وغير المنقولة . والانكى من ذلك لا تخضع الشركات الامريكية من الان فصاعدا لدائرة اختصاص المحاكم المحلية .

وسارت على نفس الطريق، كذلك ، حكومة السودان التى اعلنت سياسة "الانفتاح" وعن تكوين "مناطق التجارة الحرة" . ويكمن الغرض من هذين التدبيرين فى تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية الخاصة . وتخلت حكومة. السودان عن سياسة تأميم ملكية الشركات الاجنبية وتعهدت بحماية حقوقها وضمان حرية حركة رأس المال ونقل الارباح الى الخارج دون عائق.

تتميز بمثل هذه السياسة الاستثمارية البلدان الافريقية التى تتولى السلطة فيها الانظمة الدكتاتورية العسكرية . وهى تتبع نهجا مواليا للغرب فى سياستها الخارجية وتتمتع بامكانية الحصول على القروض والسلف الخارجية وتتقبل، عن طيبة خاطر، الهبات والرشوات من الشركات المتعددة الجنسيات وتغتنى وتنسى مصالح الجماهير الشعبية وتخلق للاحتكارات الاجنبية وضعا ملائما للحصول على ارباح فاحشة ونهب الثروات الوطنية واستغلال بلدانها اقتصاديا .

وتشجع بعض البلدان الافريقية المنتجة للنفط ، عن وعى، توظيف الدولارات النفطية فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا . وبذلك تساعد على تعزيز المواقع الاقتصادية - المالية للدول الامبريالية وتحسين موازين مدفوعاتها وتوسيع سوق الرساميل مما يلحق الضرر باقتصادها هى نفسها . ولا يثير الاستغراب ان الاوساط القيادية الامريكية بالذات زادت بصورة ملحوظة ، ولاسيما فى الثمانينات اهتمامها بتوسيع تغلغل الاحتكارات ، بالدرجة الاولى، فى البلدان الافريقية المنتجة للنفط والمواد الخام وذات التوجه الرأسمالى.

وبهدف تعزيز مواقع الاحتكارات الامريكية في البلدان المذكورة تستخدم اشكال جديدة اكثر دقة للاستعمار الجديد. وتتكيف الاحتكارات الامريكية بسرعة مع التغيرات الجارية في البلدان المنتجة للنفط ، وخاصة ، مع نشاط شركات النفط الوطنية الحكومية المؤسسة هناك. وغالبا ما تتميز الاخيرة بضعف قاعدتها المادية – التكنيكية وغياب التكنولوجيا العصرية لاستثمار الابار والنقص في المهندسين والمدراء الماهرين فيها وهلمجرا. وكثيرا ما تقيم الشركات النفطية الامريكية المتعددة الجنسيات علاقات تعاقدية مع البلدان المنتجة للنفط وتأخذ على عاتقها القيام بدور وكلائها وتقدم لها خدمات مختلفة لقاء عمولة.

ولا يثير القلق لدى الشركات المتعددة الجنسيات واقع ان ابار النفط تبقى ملكا للبلدان المذكورة. وان العقود تساعد الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات على الاحتفاظ بحق شراء النفط الخام لامد طويل لقاء الخدمات المقدمة بأجور تسهيلية. والجديد في توسع الشركات المتعددة الجنسيات يكمن، حاليا ، في تحولها من مالكة لابار النفط (على مدى فترة الاستئجار) الى مقاولة للشركات النفطية الوطنية في البلدان الافريقية. وهي تزودها بالتكنولوجيا وتطلعها على خبرتها الانتاجية على شكل خدمات وتحصل لقاء ذلك على ضمانات لشراء القسم الاساسي من النفط المستخرج.

ولئن كان مجال الانتاج هو المجال الرئيسي للتوظيف المربح لرأسمال الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات سابقا فان مجال التداول (وبالذات بيع النفط الخام في البلدان الرأسمالية والمتحررة) قد تحول، نظرا لتشديد الرقابة على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات من قبل البلدان المنتجة للنفط ، الى المصدر الاساسي للاثراء في الظروف الدولية التي تغيرت ،بدرجة كبيرة. ان الاقتصادي الامريكي ليفي الذي يعكف على بحث قضايا تكيف الشركات النفطية الامريكية المتعددة الجنسيات مع التغيرات

الحاصلة فى الصناعة النفطية بالبلدان المتحررة وصف بدقة كافية التحول فى سياسة الاحتكارات النفطية الامريكية على النحو التالى: "ان المهمة الانتاجية الوحيدة تقريبا والتى بقيت لنا عمليا فى المناطق المنتجة للنفط هى دور المقاولين الذين يقدمون خدمات تكنيكية لقاء اكتساب افضليات معينة على شكل منفذ الى النفط باسعار تحددها حكومات البلدان المنتجة للنفط. غير ان فترة هذه "الافضليات" ووقت منح الامتيازات لاستخراج النفط يمكن ان يلغيا من جانب واحد فى اية لحظة (٣).

وبذلك ينبغى على الشركات المتعددة الجنسيات ، حسب اعتقاد ليفى، ان تستغل فى عصر الثورة العلمية ـ التكنيكية ، فى الوقت المناسب ، تفوقها فى مجال التقدم العلمى ـ التكنيكى على البلدان المنتجة للنفط ، ولاسيما فى اعمال البحث والتنقيب وحفر ابار النفط والغاز والادارة العملياتية التكنيكية لاستثمار ابار النفط ومصانع تكريره.

وطبقا للاتفاقيات الجديدة التى عقدتها الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات مع البلدان الافريقية فان نسبة ٦٠ ـ ٨٠ بالمئة من النفط الخام التى تحصل عليها الحكومات المحلية من حصتها فى المشاركة تسوق من قبل الشركات المذكورة عبر قنوات التصريف الخاصة بها نظرا لعدم وجود شبكة لتوزيعه فى السوق العالمية. ولا يمكن للبلدان المنتجة للنفط ان تبيع، بصورة مستقلة، فى السوق العالمية سوى نسبة ضئيلة من النفط المستخرج.

ولئن اخذت بعين الاعتبار الفترة الحالية لـ "تشبع" السوق العالمية بالنفط تغدو واضحة صعوبة تسويق البلدان المذكورة لحصتها من النفط. وفى هذه الظروف تضطر للجوء الى الشركات المتعددة الجنسيات التى لها صلات متينة مع البلدان المستهلكة للنفط. فلدى الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات مع الكثير منها اتفاقيات تجارية خاصة طويلة الامد فى اطر

الكارتيلات النفطية الدولية .

ولا تزال الاحتكارات النفطية الامريكية التى لم تعد الآن مالكة لابار النفط تفلح فى فرض سيطرتها القوية على اسواق تصريف النفط فى الكثير من الدول الرأسمالية والبلدان المتحررة فى آسيا وافريقيا . وللشركات النفطية الامريكية المتعددة الجنسيات فى هذه البلدان شبكة خاصة بها لمحطات التزويد بالوقود ومحطات بيع النفط بالجملة والمفرق ومستودعات للاحتياطى من النفط. وتمتلك فى دول كثيرة، ايضا، مصانع لتكرير النفط ووكالات معتمدة لنقل الحمولات البعيدة المدى.

ان استخراج النفط فى البلدان المتحررة مربح للغاية بالنسبة للشركات الامريكية المتعددة الجنسيات. وتشهد على ذلك النفقات الانتاجية: يكلف استخراج البرميل الواحد من نفط الشرق الاوسط ٠ر٠٨ – ٠ر١٥ من الدولار، فى حين يكلف فى الولايات المتحدة الامريكية ٥ر١ دولار (٤) . واذا نظرنا الى نفقات استخراج النفط فى الاسكا فنرى انها تتجاوز عدة مرات حتى النفقات داخل الولايات المتحدة . كما أن احتمالات العثور على النفط فى البلدان المتحررة تزيد بمرات عديدة وبالتالى يقل كثيرا خطر الخسائر المالية لدى القيام باعمال التنقيب.

ومن الهام الاشارة الى ان الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات كانت تشجع، على مدى سنوات عديدة، تصدير رأس المال، بالدرجة الاولى، الى بلدان امريكا اللاتينية، وبدرجة اقل، الى آسيا واقل من ذلك الى افريقيا .
ويعزى هذا الامر الى التقاليد فى سياسة توظيفات الرساميل والتبادل التجارى وبقرب قارة امريكا اللاتينية جغرافيا وباعتبارات اقتصادية (تكاليف النقل الرخيصة) وبالمواقع المسيطرة للاحتكارات الامريكية هناك وبمصالح عسكرية – استراتيجية . ونظرا لذلك فان القسم الرئيسى من المواد الخام المصدرة من افريقيا، خلال السنوات الاولى التى إعقبت الحرب، كان يوجه، بالدرجة الاساسية، الى المتروبولات السابقة (بريطانيا

وبلجيكا وفرنسا).

وحتى اواسط الستينات ، حين تحررت بلدان افريقية كثيرة من نير الاستعمار ونالت استقلالها ، باتت الشركات تصدر النفط والمواد الخام، لذلك الى الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان. ومع نمو القدرة الصناعية والاقتصادية للولايات المتحدة لم يكن باستطاعة السوق الامريكية ان تكتفي باستيرادها من آسيا وامريكا اللاتينية فقط. فالتقدم التكنيكي الذي حصل في صناعة الماكينات والتكنيك الفضائي رفع، الى حد كبير، احتياجات اقتصاد الولايات المتحدة الى اليورانيام والكوبالت والبلاتين والفاناديوم والالماس والنيوبيوم وغيرها. وازداد، خصوصا ، حجم استهلاك معادن الكروم والمنغنيز والنحاس وخامات الحديد والزنك والقصدير.

ان الولايات المتحدة الامريكية، اذ ترى في مكامن ثرواتها الطبيعية احتياطيات استراتيجية هامة "للحالات الخاصة"، وتنطلق من النفقات العالية نسبيا لاستخراج النفط والمواد الخام المعدنية لديها، لا تسرع في استثمار مكامن الانواع المذكورة من المواد الخام النادرة، بل تفضل استيرادها من البلدان الاخرى ، وبالدرجة الاولى، من البلدان المتحررة. وظهرت لدى الولايات المتحدة بلدان مصدرة جديدة للنفط والمواد الخام الا وهي البلدان المتحررة في افريقيا.

ومع تفاقم مشاكل الوقود والمواد الخام في العالم الرأسمالي أصبحت الاحتكارات الامريكية مضطرة للجوء الى استخدام السلاح الاقوى للتوسع الاقتصادي - اي تصدير رأس المال الخاص بأمل ازاحة المنافسين الاوربيين الغربيين في الصراع من اجل اعادة تقاسم مجالات السيطرة في البلدان الافريقية المتخلفة اقتصاديا التي هي بأمس الحاجة الى الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الانتاجية والامتيازات وبراءات الاختراع والتراخيص والاختصاصيين الماهرين.

واعطت ازمة النفط التي عصفت بالعالم الرأسمالي كله وبضمنه

الولايات المتحدة حافزا قويا، على نحو خاص، لسياسة زيادة تصدير رأس المال الخاص الى افريقيا. وكانت الجهود الامريكية فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات موجهة نحو تغيير بنية ميزان الوقود والطاقة ونحو تخفيض حصة النفط والغاز الطبيعى فيه بغية تجنب التبعية لبلدان اوبك المنتجة للنفط. وبالرغم من ان الولايات المتحدة تسعى الى زيادة دور الطاقة الذرية والفحم فى الميزان المذكور فان استهلاك النفط والغاز ينمو باستمرار كالسابق.

ويلاحظ فى ميزان الوقود والطاقة، الآن ايضا، الاتجاه نحو تعزيز مواقع النفط والغاز بصفتهما اهم مصدرين للطاقة. فقد بلغ استهلاك النفط فى الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩ مثلا، ٨٦٨ مليون طن او ٣ر٤٥ بالمئة من المصادر الاولية للطاقة. وتكمن خاصية التغيرات فى ميزان الوقود والطاقة فى ان الصناعة النفطية الامريكية لا تغطى، بسبب سياسة تجميد مصادر النفط، حاجات الاقتصاد اليه. ففى سنة ١٩٧٩ تم استخراج ٤ر٤٢٢ مليون طن من الابار الامريكية. وهذه الكمية تلبى نصف حاجات البلد فقط. وكانت الولايات المتحدة مضطرة لسد النقص فى الحاجة الى النصف الاخر عن طريق الاستيراد من الخارج، وبالدرجة الاولى، من البلدان المتحررة.

وتكمن الخاصية الاخرى فى نضوب ابار النفط الامريكية. ولاعتبارات استراتيجية - عسكرية تضع الحكومة الامريكية نصب عينها مهمة توفير النفط الامريكى وزيادة استيراده من الخارج. وفى الوقت ذاته تواصل حربا تجارية لا تعرف الهوادة مع بلدان اوبك سعيا منها الى جعل عرض النفط فى السوق العالمية اعلى من الطلب.

وبالرغم من انه تسنى تخفيض اسعار النفط بعض الشيء الا ان المتنبئين الامريكيين يدعون ارباب الاعمال الى عدم الغرور من "الانتصار" المؤقت والاخذ بالحسبان سرعة تطور الاحداث فى الحياة الدولية واحتمال ازدياد النشاط فى اوضاع السوق

ونطاقات الانتاج وارتفاع الطلب على النفط والغاز.
ونظرا لذلك يوصون بمواصلة بذل الجهود في سياسة تصدير رأس المال الى افريقيا مذكرين بان النفط والمواد الخام في افريقيا تسيل لعاب لا المتروبولات السابقة فحسب، بل والدول الاوربية الغربية الاخرى وكذلك كندا واليابان، الامر الذى سيؤدى حتما في المستقبل، الى اشتداد التنافس من اجل اعادة تقاسم مجالات النفوذ.

ويظهر تحليل تصدير رأس المال الامريكي الخاص الى بلدان افريقيا المتحررة بان الاحتكارات الامريكية افلحت في زيادة توظيفات الرساميل من ١٦١١ مليون دولار في سنة ١٩٦٧ الى ٢٧٨٣ مليون دولار في سنة ١٩٧٧، اى بنسبة ٧٣ بالمئة. ولكن اذا اخذت بعين الاعتبار حصة الولايات المتحدة في الحصيلة العامة للاستثمارات الخاصة في افريقيا فنجد انه لم تطرأ اية تغيرات عمليا في سنة ١٩٧٧ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٧. فمن اجمالى الاستثمارات الخاصة في افريقيا الذى بلغ سنة ١٩٦٧ مقدار ٦٧٦٠ مليون دولار كانت حصة الولايات المتحدة ١٦١١ مليون دولار اى ٨ر٢٣ بالمئة، ومن اصل ١١٧٥٣ مليون في سنة ١٩٧٧ كانت ٢٧٨٣ مليون دولار اى ٧ر٢٣ بالمئة (٥).

ان تحليل بنية الاستثمارات الامريكية المباشرة الخاصة في افريقيا حسب فروع الاقتصاد يبين بدقة الاتجاهات التي ظهرت في سياسة الاستثمار الامريكية في الخارج ولاسيما في البلدان المتحررة. (انظر الجدول رقم ١).

يتضح من الجدول ان اجمالى الاستثمارات المباشرة الخاصة في افريقيا ازداد من ١٤٧ مليون دولار في سنة ١٩٥٠ الى ٣٧٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٠، اى بـ ٢٥ مرة، بما في ذلك حسب الفروع: في صناعة النفط ٢٧ مرة وصناعة استخراج المعادن ١٥ مرة والصناعة التحويلية ٣٨ مرة والتجارة ٦ر١٠ مرة وفي فروع الاقتصاد الاخرى ١٧ مرة. وفي هذا المجال كان الاهتمام الرئيسى يعار الى توظيفات الرساميل في صناعة

الجدول رقم ١

بنية الاستثمارات الامريكية المباشرة الخاصة
في افريقيا حسب فروع الاقتصاد
(في سنوات ١٩٥٠ — ١٩٨٠ بملايين الدولارات) (٦)

السنة	المجموع	بما في ذلك حسب فروع الاقتصاد				
		صناعة النفط	صناعة استخراج المعادن	الصناعة التحويلية	التجارة	فروع الاقتصاد الاخرى
١٩٥٠	١٤٧	٧٩	٣١	١١	١٠	١٦
١٩٦١	٧٥٩	٣٧٨	٢٣٥	١٠	٢٣	١١٣
١٩٧٠	٢٦١٤	١٩١٤	٣٥٨	١٠٨	٩٢	١٤٦
١٩٨٠	٣٧٣٠	٢٢١٠	٤٦٥	٤٢٥	١٠٦	٢٧٧

النفط واستخراج المعادن، اى ان الهدف كان* يكمن في تحويل افريقيا (الى جانب آسيا وامريكا اللاتينية) الى واحد من اهم مصدري النفط والغاز والانواع النادرة من المواد الخام المعدنية الى السوق الامريكية.

وتلفت الانتباه القفزة السريعة التي حصلت خلال اعوام ١٩٧٠ — ١٩٨٠ في توظيفات الرساميل الامريكية في فروع الصناعة التحويلية وخاصة في الصناعة الغذائية وصناعة الماكينات والميتالورجيا وتكرير النفط وغيرها.

وبعد ان عززت الاحتكارات الامريكية مواقعها في السوق الافريقية بدأت بتوظيف الرساميل في مشاريع شبكة تصريف البضائع بالجملة والمفرق (المتاجر، المستودعات، مستودعات اعادة شحن البضائع). وفي السنوات الاخيرة ازدادت، بصورة ملحوظة، توظيفات الرساميل في حقل الخدمات (الفنادق، المراكز السياحية، شركات التأمين والملاحة وشركات النقل).

ان الاحتكارات الامريكية، اذ توظف رأس المال في افريقيا

تبدى اهتماما لا بمصادر النفط والمواد الخام المعدنية وتزويد السوق الامريكية بها فحسب ، بل انها تعلق اهمية فائقة ايضا على التعويض السريع عن الرساميل الموظفة . وفي المتوسط يختلف بدرجة كبيرة ، معدل الربح الذى تحصل عليه الاحتكارات الامريكية فى كل من الدول الرأسمالية والبلدان النامية . ففى سنة ١٩٨٠ مثلا بلغ معدل ربح الاحتكارات الامريكية فى الدول الرأسمالية ١٦ر٦ بالمئة ، فى حين بلغ فى البلدان النامية ٢٤ر١ بالمئة (٧) .

وتنجم معدلات عالية من الارباح، على نحو خاص ، عن توظيفات الرساميل الامريكية الخاصة فى افريقيا ، وبصورة ادق، في البلدان الافريقية المنتجة للنفط. ففى سنة ١٩٨٠ بلغ معدل الربح فيها ٣٧ر٨ بالمئة . وهذا ما كان يزيد كثيرا على معدل الربح فى البلدان النامية .

وفى اواسط السبعينات كانت ارباح الاحتكارات الامريكية فى افريقيا قد تجاوزت الى ثلاث مرات الرساميل الموظفة (٩١٥ مليون دولار) (٨). ومن حيث النسبة الى رأس المال الموظف لم يكن الربح الصافى للشركات الامريكية يزيد عن ذلك سوى فى بلدان الشرقين الادنى والاوسط (الربح الصافى ١٦١٨ مليون دولار من رأس المال الموظف ومقداره ٨٤٥٥ مليون دولار) .

وتعد نيجيريا ، وهى اكبر شريك تجارى للولايات المتحدة الامريكية فى افريقيا اهم هدف للتوسع الاقتصادى الامريكى فى القارة . وهى تحتل المرتبة الاولى فى توريد النفط الخام الى السوق الامريكية . وتساهم الشركات الامريكية بطيبة خاطر، فى الشركات الامريكية – النيجيرية المختلطة التى وظف فيها ٦٠ بالمئة من رأس المال النيجيرى وتحصل على ارباح عالية وتضمن لنفسها ، وهذا هو الامر الرئيسى، الممهدات للحصول على النفط الخام بنطاقات واسعة .

وتقوم الشركات الامريكية فى نيجيريا بالتنقيب عن منابع جديدة للنفط واستخراجه وتوريد المعدات وتكرير وخزن النفط

والغاز وبيعهما . وتمارس شركات امريكية اخرى نشاطها في البناء والصناعة الغذائية والكيميائية وفي اعمال التصميم وانتاج العلف المركز وغيرها .

ويلحق نشاط الشركات الامريكية الضرر الاكبر بالميزان التجاري لنيجيريا الذي يزداد العجز فيه من عام لاخر (حيث بلغ ٥ر٧ مليار دولار عام ١٩٧٩ واكثر من ١١ مليار دولار عام ١٩٨١) (٩) . ومع ذلك تجتذب هذه الشركات السوق القابلة للاتساع ومناخ الاستثمار الملائم والتوجه الرأسمالي للبلد .

وتعود مكانة هامة في توسع الولايات المتحدة اقتصاديا في افريقيا الان كذلك الى مصر وزائير وزامبيا وغابون وليبيريا وغيرها من البلدان .

ان الحكومة الامريكية ، اذ سعت الى اجتذاب ارباب الاعمال المتوسطين الامريكيين لتوظيف الرساميل في البلدان الافريقية ذات التوجه الرأسمالي، خلقت نظاما تضمن الدولة بموجبه الاستثمارات الخاصة في الخارج من كل المخاطر . وفي سنة ١٩٧١ تأسست هيئة متخصصة للاستثمارات في الخارج (اوبيك) . وفي حالة تأميم ملكية الشركات الامريكية تدفع هذه الهيئة لها تعويضا مناسبا .

وساعدت الحكومة على اعادة تنظيم النظام الضريبي بامل تقديم الامتيازات للشركات الامريكية العاملة في استخراج النفط والمواد الخام المعدنية في البلدان المتحررة . وتمنح هذه الشركات في الولايات المتحدة تخفيضات ضريبية كبيرة . وتحسب ضرائب الدخل التي تدفعها الشركات النفطية الامريكية الى حكومات البلدان المتحررة في مجموع الضرائب التي تدفعها الى ادارات الضريبة الاتحادية في الولايات المتحدة الامريكية . وهذا مصدر آخر لاثراء شركات النفط الامريكية .

وتدعم الحكومة الامريكية باستعداد كبير الهجوم الذي تشنه الاحتكارات النفطية ضد بلدان اوبك واوابك وغيرها وتحميها من الملاحقات القضائية على اخلالها بالقوانين

المضادة للتروستات. وبالاضافة الى ذلك توجد لدى الحكومة الامريكية منظمات خاصة يراد منها تنسيق السياسة الخارجية للشركات الامريكية، ولاسيما، فى مجال الطاقة والمواد الخام. ويشارك فى اعمالها مندوبون عن الاحتكارات النفطية الامريكية. ويتابع هؤلاء نشاط الدولة لكى تأخذ بالحسبان مصالحهم وتدعمهم فى مقاومتهم للبلدان النامية المنتجة للنفط ولحركة التحرر الوطنى التى تنتقص من مصالح رجال الاعمال الامريكيين فى مجال النفط.

وفى الاونة الاخيرة باتت اوبيك تشجع، بشتى السبل، الشركات الامريكية على توظيف الرساميل فى اعمال التنقيب الجيولوجي واستغلال ابار النفط ومناجم التعدين فى البلدان ذات التوجه الرأسمالى (زائير، زامبيا، غابون، الكاميرون، ليبيريا وغيرها) التى تمنح الاجانب، عن طيبة خاطر، التراخيص فى الحصول على الامتيازات. فشركة "اموكو"، بعد ان كسبت الدعم من جانب اوبيك واقتنعت بالافاق الجيدة لاستخراج النفط فى ليبيريا اصبحت تسعى لنيل موافقة حكومة هذا البلد على البحث عن النفط واستخراجه فى سواحل البحر.

وفى المحصلة لابد من الاشارة الى ان توسع الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا فى افريقيا قد دخل مرحلة جديدة تتميز بسعى الادارة من اجل ان تجمع فى تغلغلها المتعاظم فى افريقيا بين الاهداف القصيرة والطويلة الاجل لهذا التوسع على السواء. ويجرى جس نبض مكثف يهدف الى تعزيز المواقع الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية - العسكرية للحكومة والاحتكارات الامريكية فى افريقيا.

ويرى اعضاء الوفود الامريكية المختلفة الذين زاروا بلدان افريقيا ان الاهمية الدولية الكبيرة لهذه القارة بالنسبة للعالم كله هى حقيقة ثابتة. ولهذا فهم يوصون الحكومة الامريكية بان تأخذها بعين الاعتبار فى سياستها الخارجية. وبخلاف ذلك يمكن البقاء فى الصفوف الخلفية وفى موقف المتفرج

على صراع المزاحمة الجارى من اجل اعادة تقاسم منـاطـق النفوذ فى القارة .

وهذا يعنى انه يزداد فى الولايات المتحدة ولاسيما وسط ارباب الاعمال وذوى النزعة العسكرية ادراك اهمية ربط افريقيا بما تتمتع به من ثروات طبيعية وموقع جغرافى فى العالم، ربطا اوثق بمخططات الاستراتيجيا الامبريالية الامريكية الكونية . ومن هنا تنبثق المطالب من جانبهم باتخـاذ تدابير عاجلة لتحديث كافة اوجه سياسة الولايات المتحدة فى افريقيا ولتكييف آلية الدولة الاحتكارية للاستعمار الجديد مع دور بلدان افريقيا الذى تغير الى حد كبير فى الاقتصاد والسياسة العالميين وفى نظام الرأسمالية . وتجرى التوصية باعداد هذه التدابير مع الاخذ بالحسبان، اكثر من ذى قبل، مشاركة الدولة والاحتكارات الامريكية فى العمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية للتحولات فى البلدان الافريقية باتجاه تعزيز أسس العلاقات الرأسمالية فيها .

الهوامش

(١) "American Opinion", October, 1981, p. 26.

(٢) "Africa Report", September-October 1981, p. 6.

(٣) Foreign Affairs, July 1974, p. 693.

(٤) "Middle East and North Africa". 1973-1974, L., 1973, p. 65.

(٥) حسبت استنادا الى:
"Survey of Current Business", Wash., 1977, Aug., p. 44.
يو.ى. يودانوف. تصدير الرأسمال من اوربا الغربية . موسكو، ١٩٨٠ .

(٦) حسبت استنادا الى:
"Multinational Corporations and Developing Countries", N.Y., 1973.

(٧) "IPW-Forsehungschefte", No. 1, 1982, p. 79.

(٨) "Survey of Current Business", No. 10, 1975, p. 62.

(٩) انظر: "The Financial Times", April 2, 1981.

الولايات المتحدة الامريكية ـ

القوة الرئيسية للاستعمار الجديد

غيورغى روشين
دكتور فى فلسفة
العلوم الاقتصادية.

تفرد لافريقيا مكانة خاصة لا فى مخططات الولايات المتحدة الامريكية فحسب ، بل وفى مخططات الدول الامبريالية الاخرى ايضا . وتكمن الاهداف المحددة لهذه الدول فى الاحتفاظ بامكانية استغلال الثروات الطبيعية والبشرية لافريقيا وابقائها فى فلك الرأسمالية العالمية والحيلولة دون انتقالها الى طريق التطور الاجتماعى التقدمى. وترى الدول المذكورة فى القارة الافريقية اهم احتياطى فى الصراع من اجل صيانة النظام الرأسمالى، وتقوم بكل ما يمكنها من اجل استمالة زعماء البلدان الافريقية ، التى تشكل ثلث اعضاء الامم المتحدة ، اليها ونيل تأييدهم للسياسة الخارجية للامبريالية . ويخصص دور هام فى هجوم الاستعمار الجديد على الدول المستقلة الفتية فى افريقيا للتوسع الاقتصادى المكثف.

وفى هذا المجال تشكل الولايات المتحدة ـ السند الاقتصادى والعسكري والايديولوجى الاساسى للنظام الرأسمالى العالمى ـ القوة الرئيسية للاستعمار الجديد فى القارة الافريقية . ولقد اشتد

توسع الامبريالية الامريكية فى افريقيا ، الى حد كبير على وجه الخصوص ، بعد تصفية الانظمة الاستعمارية فى القارة . ورأت واشنطن فى ذلك فرصة مناسبة لاحتلال مكان الاستعماريين القدامى، وبالدرجة الاولى، هناك ، حيث تتوفر مصادر غنية للمواد الخام واسواق ذات آفاق رحبة .

لقد كتب سبيرو الخبير الامريكى فى الشؤون الافريقية صراحة يقول "ان "الهجمة" الامريكية على افريقيا تعود الى الضرورة العسكرية والاقتصادية والسياسية لاملاء الفراغ الذى نشأ فى هذه القارة عقب انسحاب الدول الاستعمارية الاوربية .. وينبغى علينا الاستيلاء على قواعدها العسكرية ... وحماية الرساميل الأمريكية الموظفة فى البلدان الافريقية ... ونحن بحاجة ايضا الى المواد الخام والاسواق الافريقية" (١).

ويعود لرأس المال الاحتكارى الامريكى دور هام فى اعداد وتطبيق استراتيجية الاستعمار الجديد فى افريقيا . ويؤكد ممثلوه دوما على ان زيادة الاستثمارات فى البلدان النامية تعتبر من المهام الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية .ويعتبر تغلغل رأس المال الاحتكارى فى الاقتصاد الافريقى على نطاق واسع ليس مجرد وسيلة لتشديد استغلال افريقيا اقتصاديا فحسب ، بل وواسطة بالغة الاهمية للتأثير الاجتماعى على اختيار طريق ومجرى تطور البلدان المتحررة .

فى الفترة التى اعقبت تصفية الاستعمار كان المقدار المطلق للتوظيفات الامريكية الخاصة فى القارة الافريقية ينمو باستمرار. فمن عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٨١ ازدادت الاستثمارات المباشرة فى افريقيا (بدون جمهورية افريقيا الجنوبية) من ٣٧٠ الى ٤٢٨٢ مليون دولار، اى بمقدار ١٢ مرة تقريبا .

ان الاستيلاء على المواقع الرئيسية فى الاقتصاد، وبالدرجة الاولى فرض السيطرة على مصادر المواد الخام والوقود الثمينة والحصول على اقصى الارباح ـ ذلك هو الدافع المحرك لرأس المال الاجنبى وبضمنه الامريكى الخاص فى افريقيا . لقد كتبت مجلة

"افريك نوفيل" تقول "ان المبدأ الاساس لنشاط الاحتكارات الامريكية كان وسيبقى ابدا الحصول على اقصى ما يمكن من الارباح. وهذه الاحتكارات لا توظف رساميلها الا فى البلدان التى تفيدها الصفقات معها ويمكن للاستقرار السياسى فيها ان يضمن ويصون هذه الرساميل الموظفة" (٢). وتؤكد هذا الاستنتاج بنية وجغرافية استثمارات الاحتكارات الامريكية.

وحتى نهاية عام ١٩٨١ بلغت استثمارات الولايات المتحدة المباشرة فى صناعة استخراج النفط فى بلدان افريقيا ٨ر٦٣ بالمئة من اجمالى حجمها وفى صناعة استخراج المعادن ١٠ بالمئة والصناعة التحويلية ٤ر١٠ بالمئة وفى التجارة والمالية والتأمين وغيرها من الفروع الاقتصادية ٨ر١٦ بالمئة (٣). ويجلب قطاع فروع الاقتصاد الاستخراجية بالذات اقصى الارباح لها بنتيجة القيمة البخسة للغاية لقوة العمل والمكامن الغنية، ويضمن المواد الخام الاستراتيجية لسوق الولايات المتحدة الامريكية. وتستورد الولايات المتحدة من افريقيا قرابة ١٠٠ بالمئة من الماس والكولمبيت وزيت النخيل وما يربو على ٥٠ بالمئة من الكاكاو وخشب الابنوس والقطن الطويل التيلة وكمية كبيرة من الذهب والمطاط والرصاص الاسود والنفط. وتزيد الاحتكارات الامريكية هنا باستمرار استخراج اليورانيوم.

ويمتدح الكثيرون من الاقتصاديين والساسة البرجوازيين دور الاحتكارات الامريكية وغيرها فى النمو الاقتصادى للبلدان المتحررة. ويوردون معطيات عن تطور القاعدة الانتاجية وبعض المناطق الاقتصادية وازدياد تشغيل السكان الاصليين واستخدام المعارف التكنيكية والمنجزات العلمية. ولكن كيف تسير الامور فى الواقع؟

ان تطورا معينا للقوى المنتجة فى افريقيا بنتيجة نشاط رأس المال الامريكى قد حصل فعلا. غير ان هذا التطور يتسم بطابع احادى الجانب وغير متوازن. فشركات ما وراء المحيط التى تسعى بالدرجة الرئيسية، الى السيطرة على اكثر قطاعات

المواد الخام غنى فى القارة تعزز فى اقتصاد الدول الفتية التفاوتات البنيوية الموروثة من الاستعمار، والتخصص الضيق للاقتصاد فى انتاج نوع واحد او نوعين من المواد الخام المعدنية.

ويصلح لان يكون مثالا على ذلك نشاط رأس المال الامريكى فى غابون. ويعزى تمركزه فى مجالى استخراج النفط والمنغنيز (رسخت مواقعها هنا "غالف" و"موبيل اويل" و"يونايتيد ستيتس ستيل" وغيرها من الاحتكارات الامريكية) الى الاهمية البالغة لهذين النوعين من المواد الخام فى اقتصاد البلاد. ولا يقل دلالة عن ذلك دور الاستثمارات الامريكية فى ليبيريا. فبعد ان بسطت كونسرنات "ريبوبليك ستيل" و"بيتليهم ستيل" و"فايرستون" وغيرها من الكونسرنات الامريكية سيطرتها على صناعة خامات الحديد والمطاط فى ليبيريا حولتها الى بلد متخصص فى توريد خامات الحديد والمطاط الطبيعى الى الولايات المتحدة واوربا الغربية. وتشكل خامات الحديد ٧٥ بالمئة والمطاط ١٢ بالمئة من اجمالى ايرادات ليبيريا من التصدير.

ان مثل هذا التطور الاحادى الجانب يجعل بلدان افريقيا ضعيفة ومرتبطة، الى درجة كبيرة جدا، بتقلبات حالة السوق الرأسمالية العالمية، ويغدو عقبة جدية على طريق تقدمها الاقتصادى ـ الاجتماعى. فقد اشار الاقتصادى الافريقى نفانفو مؤكدا هذه الحقيقة الى "ان الاسراع فى استخراج الثروات من بواطن ارض افريقيا (ان تحويل هذه الثروات صناعيا الى منتوج جاهز يجرى، بالدرجة الرئيسية، خارج حدود افريقيا) يبقيها فى الوضع التقليدى الذى كان سائدا فى ظل الاستعمار: البقاء مصدرا للمواد الخام للمتروبولات الاستعمارية وسوقا لتصريف البضائع الاستهلاكية الواردة من هذه المتروبولات" (٤).

وتعد المشاريع التى يقيمها رأس المال الاحتكارى الامريكى فى البلدان الافريقية مراكز للانتاج الطليعى تكنولوجيا. غير انها، كقاعدة، ليست جزء مكون للبنية الاقتصادية الوطنية.

وتربط مهامها ، قبل كل شئ ، بالبرنامج الانتاجي للشركات الام وحاجاتها ، وليس باحتياجات البلدان النامية .

وتولد اعمال الاحتكارات في البلدان الافريقية ظاهرة سلبية تكمن في تهريب الموارد المالية منها الى الخارج وحرمانها من قسم كبير من الدخل القومي الذي تنتجه . وذلك لانه يتعاظم، الى جانب تراكم الاستثمارات ، ايضا مقدار الارباح المجنية التي ينقل الجزء الاكبر منها الى الخارج. وفي مرحلة معينة فان الانتقال المعاكس للموارد على هيئة ارباح يبدأ بتغطية تدفق رأس المال الجديد حتما ، الامر الذي يفاقم للغاية مشكلة ميزان المدفوعات.

ان نقص الرساميل الذي يميز اغلبية البلدان الافريقية والناجم عن التخلف يتجدد وبصورة متزايدة بنتيجة تصدير رأس المال الاحتكاري. وتدل على ذلك دلالة ساطعة المعطيات الامريكية الرسمية . فاذا كان اجمالي نمو استثمارات الاحتكارات الامريكية المباشرة في بلدان القارة (بدون جمهورية جنوب افريقيا) يبلغ في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨١ مقدار ٤١٣٥ مليون دولار فان ارباح فروع الشركات الامريكية من توظيفات الرساميل المباشرة في افريقيا خلال نفس الفترة بلغت ١١١٦٨ مليون دولار، تم منها تحويل ٨٩٦٠ مليون دولار الى الولايات المتحدة ودول اخرى. وعليه فان فترة الثلاثين سنة المذكورة لم تشهد تدفقا لرأس المال من الولايات المتحدة الى افريقيا ، بل بالعكس ، تدفقا لمبلغ ٤٨٢٥ مليون دولار من افريقيا الى الولايات المتحدة (٥) .

وهذا المبلغ يعكس المقدار الصافي المستقطع من الدخل القومي للبلدان الافريقية لصالح رأس المال الاحتكاري الامريكي. واعيد استثمار جزء من ارباح الشركات هذه (٢١٩٨ مليون دولار) في بلدان افريقيا ، اي اعيد توظيفها من جديد . وهذا يعني ان تنامي الملكية الامريكية في القارة يجري بدون توريدات فعلية للموارد من الولايات المتحدة الامريكية . وتسفر

عملية اعادة استثمار الارباح عن ان الشركات الاجنبية تبدأ، عقب وقت معيّن، تعتمد كليا على ذلك القسم من القيمة الزائدة الذى حصلت عليه من استغلال القوى العاملة المحلية .

ولابد من الاخذ بالحسبان ان تحويلات الاحتكارات للارباح المجنية من التوظيفات الرساميل وتحويلات اجور الفنيين ومدفوعات التراخيص وغيرها تجرى دوما بعملة البلد ـ المستثمر ويتم قسم كبير من التوظيفات الرساميل الجديدة بشكل تصدير بضائعه . وهذا يؤدى حتما الى نضوب الاحتياطيات من الذهب والعملات الصعبة فى البلدان النامية وتردى وضعها ويؤول الى العجز فى موازين المدفوعات.

ان الاستراتيجية الاجتماعية للاستعمار الجديد الامريكى فى بلدان افريقيا المتحررة يحددها تحفيز العلاقات الرأسمالية . ولئن كانت القيادة الاقطاعية والقبلية ـ العشائرية والاوساط الكومبرادورية تعد، كقاعدة، سندا للانظمة الاستعمارية، فان الامبريالية انتقلت الان الى تكتيك دعم البرجوازية المحلية المتنامية والتعاون الاوثق معها . ويجرى ذلك انطلاقا من ان البرجوازية الوطنية لها مصلحة فى التطور الرأسمالى وتسمح للاحتكارات بالتغلغل فى بلدانها عن طيبة خاطر. وان رشوة البرجوازية المحلية مباشرة ودعم المشروع الخاص بنشاط وفرض سمات "نمط الحياة الغربى" يخدم اهداف تقويةتأثير الاستعمار الجديد فى البلدان الافريقية .

وتشجع الاحتكارات الامريكية، بصورة حثيثة على تنمية العناصر الرأسمالية فى افريقيا . ويكمن احد اساليب هذا التشجيع فى بيع الاسهم وسط ارباب الاعمال المحليين واوساط الجيش والاوساط الحكومية . فمثلا، بيع فى ليبيريا لدى تأسيس شركتى "نشنل اور" و"لايبيريا ماينينغ" لخامات الحديد قسم من الاسهم الى ارباب الاعمال المحليين بشروط تسهيلية ودفعت ٢٠ بالمئة فقط من قيمة الاسهم نقدا . اما القسم المتبقى

فيدفع من ارباح الاسهم اللاحقة. وتم ضم عدد من كبار الموظفين الى مجلس مدراء هاتين الشركتين. وحصل هؤلاء على حزم من الاسهم على شكل هدايا.

وتقوم شركة "فايرستون" الامريكية العاملة في هذا البلد ايضا، بهدف تشجيع المشروع الحر، بتوزيع قطع صغيرة من الاراضى المزروعة بالمطاط على المزارعين الافارقة مجانا وتعلمهم زراعة الاشجار وتقدم اليهم الادوات والمواد بالدين وتشترى كل المنتوج الذى ينتجونه. وبذلك تخلق فى ليبيريا، على حد قول احد رؤساء هذه الشركة "طبقة متوسطة". وتقدم الاحتكارات النفطية الامريكية فى بعض بلدان غرب افريقيا الاعانة الى الافارقة الراغبين فى امتلاك محطات التزويد بالبنزين.

ونكتسب نطاقا كبيرا الاشكال المختلفة لمساعدة الرأسماليين الافارقة. وتأخذ الشركات على عاتقها تدريب واعادة تدريب رؤساء المشاريع الخاصة واسداء الخدمات الاستشارية الى ارباب المشاريع المحليين وتأسيس شركات استثمار لتمويل البزنس الصغير والمتوسط وهلمجرا.

ويبرز الاستعمار الجديد الامريكى بشكل مركز فى برامج ما يسمى معونة البلدان الافريقية. وكانت الامبريالية الامريكية هى اول من تسلحت بـ "المعونة" كشكل جديد للتوسع فى الدول المتحررة. وتستغل الولايات المتحدة بنشاط ضعف القدرة الاقتصادية لاغلبية الدول الافريقية - حصيلة الاستغلال الاستعمارى الطويل الامد - لما فيه مصالحها الخاصة. فقد كتب الباحث الامريكى مونتغومرى يقول "ان المعونة هى اداة شاملة للسياسة الخارجية والداخلية" و"تنفذ وظائف مختلفة كثيرة فى الدبلوماسية الامريكية". ويجرى ربطها ربطا وثيقا بـ"المناخ" الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى فى البلدان التى تحصل عليها. ومن الممكن استخدام حقن الموارد من الخارج على هيئة معونة اجنبية لغرض "اضفاء طابع مستقر" على الوضع فى البلدان النامية، ودعم الشخصيات السياسية ذات المعتقدات

المحافظة الثابتة"، وحماية توظيفات الرساميل الاجنبية وما شابه، او لغرض اجراء "التغييرات الضرورية" (٦).

ونمنح واشنطن "معونتها" على اساس انتقائى. فكلها تقريبا موجهة نحو بعض البلدان ."الرئيسية" التى اختارتها الولايات المتحدة، بعد ان وازنت العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بمثابة اهداف لخلق "واجهة للرأسمالية" و"نقاط استناد" خاصة بها فى القارة.

ويرد القسم الاساسى من "المعونة" الى افريقيا عبر قنوات ادارة التنمية الدولية. وتعطى هذه الادارة الاولوية الى ما يسمى بالمعونة التكنيكية، اى اقامة "المؤسسات" فى مجالات التعليم والتخطيط والادارة والبوليس وما شابه. وهذه الوسائل تتيح جعل كثرة من مجالات الحياة الداخلية فى البلدان الحاصلة على المعونة تحت الرقابة الامريكية، وتعد اداة فعالة للاستعمار الجديد.

ان بلدان افريقيا المتحررة بأمسّ الحاجة فى الوقت الحاضر الى الاختصاصيين المؤهلين. وتستغل الولايات المتحدة هذا الوضع فتبعث بالالاف من مواطنيها الى افريقيا وتدفع ثمن خدماتهم من "ارصدة المعونة". واذ يعمل هؤلاء بصفة "مستشارين" فانما ينفذون دور العوامل الرئيسية للتوسع الامبريالى. وبمساعدة خبرائها لا تساعد الولايات المتحدة الامريكية على وضع برامج لتطوير بلدان افريقيا قدر ما تمارس التأثير على سياستها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية العامة.

وتكمن الوظيفة الاخرى "للمعونة التكنيكية" فى اعداد الكوادر الوطنية. ويستخدم تدريب الاختصاصيين فى اطر برامج "المعونة" استخداما نشيطا لاستمالة المثقفين الافارقة ايديولوجيا ولخلق نخبة قيادية تغدو السند الاجتماعى للاستعمار الجديد.

ويتمثل القسم الهام من "المعونة" عبر ادارة التنمية

الدولية فى "قروض التنمية". وهذه القروض شأن الصنف الاخر من "معونة" الولايات المتحدة الامريكية ـ قروض بنك الاستيراد والتصدير، موجهة، بالدرجة الرئيسية، نحو بناء الفروع المساعدة فى افريقيا. اى تشييد الطرق والموانىء والجسور والمستودعات وما شابه. وتفيد المعطيات الرسمية بان ادارة التنمية الدولية وبنك الاستيراد والتصدير وجها خلال سنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٨١ زهاء ٧٠ بالمئة من اجمالى القروض الممنوحة الى بلدان افريقيا نحو تطوير الفروع المساعدة. ان ضرورة تطوير الفروع المساعدة فى افريقيا لاجدال فيها. بيد ان القروض الامريكية ساعدت على تطوير مؤسسات الفروع المساعدة، كقاعدة فى المناطق التى توجهت اليها الاحتكارات الامريكية.

ان انشاء الفروع المساعدة باموال "المعونة" تمهد الطريق للاحتكارات فى القارة. ويكمن المثال الساطع على ذلك فى تمويل ادارة التنمية الدولية (٣٢ر٩ مليون دولار) وبنك الاستيراد والتصدير (١٠ ملايين دولار) والبنك الدولى للانشاء والتعمير (٤٧ مليون دولار) بناء اكبر محطة كهرمائية بمدينة اكوسومبو فى غانا، تستخدم طاقتها كليا تقريبا من قبل كونسورسيوم "فالكو" الامريكى للالمنيوم.

ان جنوح "المعونة" الامريكية البالغ الى تطوير الفروع المساعدة يلحق ضررا واضحا بمصالح تصنيع افريقيا. فالامر لا يقتصر على توجيه موارد "المعونة" النادرة الى المشاريع الثانوية، بل وتوجه اليها كذلك توظيفات اساسية داخلية كبيرة.

وتشهد بنية "المعونة" الامريكية الى الانتاج الصناعى فى افريقيا على رغبة الامبريالية الامريكية فى الحفاظ على تخصص افريقيا فى انتاج المواد الخام على الاغلب والحفاظ كذلك على تبعيتها الاقتصادية ـ التكنيكية للغرب. فالاعتمادات المخصصة لـ "معونة" الانتاج الصناعى قليلة للغاية: فمن عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٧٨ اعتمدت لكافة بلدان افريقيا عبر ادارة

التنمية الدولية وبنك الاستيراد والتصدير قرابة ٤٥٠ مليون دولار فقط. ومما له دلالة واقع انه لم يتم بهذه الاموال بناء اي مصنع لبناء المكائن او للميتالورجيا في افريقيا.

ويخضع "المعونة" الامريكية كليا لمهمة الاستعمار الجديد المركزية - تطوير الرأسمالية في افريقيا وبقية مناطق "العالم الثالث". ولقد اصبح هذا النهج منصلبا على وجه الخصوص في الثمانينات فقد اعلن قادة الولايات المتحدة الامريكية جهارا ان القروض والاعانات الامريكية اللاحقة ستكون مشروطة باستعداد البلدان النامية "للتخلي عن السياسة التي تشوه مفعول قوى السوق الحرة وتلجم المبادرة الفردية والقطاع الخاص وتقييد تدفق رأس المال الاجنبي الخاص" (٧).

ولا يخفي الساسة الامريكيون ان "المعونة" هي اهم سلاح دبلوماسي لدى واشنطن. فالنهج المستقل والمعادي للامبريالية الذي تتبعه البلدان النامية الفتية، ورفضها التصرف وفق مشيئة واشنطن يثيران دوما رد فعل سلبيا لدى الاوساط الامريكية الحاكمة، وتدفعان بالاخيرة الى فرض عقوبات مالية فورية ضد الدول "المتمردة". ويكفي التذكير بقرار الحكومة الامريكية بوقف "المعونة" الى تنزانيا وغيانا في سنة ١٩٧٦ بعد ان صوتتا في الامم المتحدة الى جانب القرار الذي يدين الصهيونية، ولم تتفقا مع الموقف الامريكي في القضية الكورية.

ان التغيرات الاقتصادية الاجتماعية الجادة التي تشهدها الحياة السياسية في افريقيا حاليا تحفز واشنطن على توسيع نشاطها الايديولوجي في القارة بشتى السبل. وعن طريق اعمال التخريب الايديولوجية تسعى الامبريالية الامريكية الى "خلخلة" الوعي الاجتماعي للبلدان الافريقية واضعاف عزيمة الشعوب وتضييق القاعدة الاجتماعية للقوى الطليعية لاحركة التحرر الوطني وتقليل مقاومتها للامبريالية.

وتلجأ واشنطن اكثر فاكثر، كذلك، الى خدمات ماكينتها العسكرية في سعيها من اجل ان تبقى وتعزز في افريقيا

مواقع نخبة رجال الاعمال الامريكيين الكبار الذين يضاعفون ثرواتهم عن طريق الاستغلال البشع لشعوبها . وسلكت الاوساط الامريكية الحاكمة اليوم، المعبرة عن ارادة رأس المال الكبير، نهج بعث سياسة الاستعمار العسكرى والعودة الى الاساليب اللااقتصادية ، وفى مقدمتها اساليب القوة والضغط على البلدان النامية . وتجرى المراهنة الرئيسية ، فى الوقت الحاضر، على تجميع القدرة العسكرية وندريب تشكيلات الاقتحام الخاصة بهدف "استعراض القوة" وتخويف البلدان المذكورة او احتلالها بصورة مباشرة .

ان استراتيجى البنتاغون والناتو يرون فى افريقيا ، بثرواتها الطبيعية ووضعها الملائم من وجهة النظر العسكرية الاستراتيجية ، مصدرا رئيسيا لتزويد الغرب بالمواد الخام، ورأس جسر هاما "للدفاع عن الديمقراطيات الغربية" من "الخطر الشيوعى" المفتعل. وكل ذلك لغرض تبرير تطويق القارة بقواعد عسكرية جديدة وزيادة تسليح الانظمة الموالية للامبريالية وخلق مختلف اصناف الكتل العسكرية السياسية تحت رعاية الناتو. وقد تسنى للامبريالية الامريكية ، فى مجال نشاطاتها العسكرية ، جر مصر والسودان وكينيا والصومال التى تقام على اراضيها قواعد لـ "قوات التدخل السريع "التابعة للبنتاغون والموجهة نحو قمع كل الحركات التقدمية فى افريقيا والشرق الاوسط. وتوجه واشنطن حاليا كل برامجها فى "المعونة" نحو انجاز المهام الاستراتيجية العسكرية بالدرجة الاولى. فكما قال الرئيس الامريكى رونالد ريغان لا يمكن فصل سياسة "المعونة" عن مصالح امن الولايات المتحدة الامريكية واصدقائها ، وهذه المصالح ستكون هى الطاغية على مصالح التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث" (٨) .

وتحتل مسألة الموقف من النظام العنصرى فى جمهورية جنوب افريقيا مكانة خاصة فى الاستراتيجية السياسية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية فى افريقيا . وهذا امر

مفهوم. فجمهورية جنوب افريقيا تشكل سوية مع ناميبيا مجالا هاما لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، وفي مقدمتها الشركات التي يسيطر عليها رأس المال الامريكي. وتتبوأ جمهورية جنوب افريقيا مكانة هامة في مخططات الناتو بجنوب المحيط الاطلسي. وترى قوى الامبريالية فيها رأس جسر محتملا للهجمة المضادة ، وبالدرجة الاولى، ذات الطابع الاقتصادي، بل والعسكري في اللحظات الضرورية ، على افريقيا المتحررة ، كما اظهرت ذلك الاحداث الاخيرة في انغولا.

ويحتل النظام العنصري في جنوب افريقيا ، الذي يقوم بدور الحامي الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة الامريكية في القسم الجنوبي من القارة ، المرتبة الاولى وسط الاصدقاء الحاليين لواشنطن في افريقيا . ويؤكد القادة الامريكيون، ومنهم الرئيس ريغان نفسه ، بعد ان تخلوا عن تكتيك مغازلة افريقيا المستقلة التي اعلنت الابارتهيد نظاما اجراميا ،يؤكدون للعنصريين علنا ان امريكا "لن تترك جمهورية جنوب افريقيا لحكم القضاء والقدر" ومستعدة للتقارب الاوثق معها .

وتظهر في الصحف الامريكية مواد تتضمن حقائق عن صلات واشنطن الاقتصادية الواسعة مع بريتوريا . فلديها ٣٥٠ شركة امريكية توظيفات من الرساميل في افريقيا الجنوبية يصل مقدارها الكلي الى مليارى دولار. ويعود ٧٥ بالمئة من هذه التوظيفات الى ١٣ عمالقة في عالم الاحتكار في الولايات المتحدة هي "جنرال موتورز" و"تكساكو" و"ستاندارت اويل اوف كاليفورنيا" و"موبيل اويل" و"فورد" و"جنرال الكتريك" و"ي ت ت" و"كريسلر" و"فايرستون" و"غوديير" و"مينيسوتا مانينغ اند مانيوفاكتشورينغ" و"كاتربيلر" و"ي ب م".

وتحصل على ارباح طائلة من الاستغلال البشع للقوى العاملة في جمهورية جنوب افريقيا، كذلك ، كبريات البنوك الامريكية من شاكلة "سيتي بنك" و"تشيز منهاتن بنك" و"مورغان غارنتي تراست" و"فرست نشنل بنك اوف بوسطن" و"فرست نشنل

بنك اوف شيكاغو" و"بنك اوف امريكا" . وقدمت هذه البنوك الى ارباب الاعمال فى جنوب افريقيا قروضا بعدة مليارات من الدولارات.

وبالرغم من ان وزارة الخارجية الامريكية تعلن ان الولايات المتحدة لا تقدم معونة عسكرية الى جمهورية جنوب افريقيا ، فان البنتاغون والاحتكارات العسكرية تجد طرقا ملتوية لتسليح العنصريين، وبالدرجة الاساسية ، عن طريق بيع التراخيص لصنع السلاح الامريكى فى الدول الغربية الاخرى. ولهذا بالذات توجد لدى قوات جنوب افريقيا دبابات "م - ٤٧ باتون" ومقاتلات - قاذفات شركة "لوكهيد" "ف - ١٠٤" وهليكوبترات "يروكيز" التى تصنعها شركة "اوغستا - بيل" .ومصفحات من تصميم شركة فورد وغيرها من انواع العتاد الحربى الامريكى.

ان مناورات واشنطن الدبلوماسية والسياسية حول قضايا جنوب افريقيا ، الهادفة الى انقاذ النظام العنصرى الذى تمقته الشعوب ، تلقى الضوء على المضمون الحقيقى لسياسة الولايات المتحدة فى افريقيا . وليس من قبيل الصدفة ان وصفت منظمة الوحدة الافريقية فى احدى دوراتها التواطؤ الحالى بين بريتوريا وواشنطن بانه "تحالف شيطانى" واداة خطرة جديدة فى الاستراتيجية العالمية للاستعمار الجديد.

بيد انه من الخطأ الاعتقاد بان افريقيا الجديدة لا زالت هدفا سلبيا لسياسة الاستعمار الجديد التى تتبعها الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى. ففى المرحلة الراهنة من التأريخ تتعاظم فى بلدان كثيرة من القارة الاتجاهات نحو التطور الوطنى المستقل، الامر الذى يرتبط حتما بنمو الميول المعادية للامبريالية . ويتسع فيها التصدى للاستعمار الغربى الجديد، السياسى والاقتصادى على السواء، ويزداد السعى لوضع حد للعلاقات القائمة على الاستغلال الى الابد.

وابتداء من نهاية الستينات خاضت البلدان الافريقية ،وفى مقدمتها بلدان التوجه الاشتراكى، نضالا ضد تسلط الشركات

المتعددة الجنسيات على اقتصادها ومن اجل تقييد نشاطها اللصوص. وعمت القارة باسرها موجة تأميم الملكية الاحتكارية الاجنبية، وبالدرجة الاولى، فى الصناعة الاستخراجية. وفى عدد من البلدان فرضت السيطرة الوطنية على الثروات الطبيعية ووضعت فروع الاقتصاد الرئيسية تحت اشراف الدولة ورأس المال الوطنى وجرت "افرقة" الجهاز الادارى للمؤسسات الاجنبية.

ويكمن العامل الهام الذى يوحد الدول الافريقية الفتية اليوم فى ادراك حقيقة ان مصالحها الوطنية الحقيقية تتعارض مع مصالح وسياسة البلدان الامبريالية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية. ولقد تجسدت هذه الفكرة، بصورة ملموسة، فى استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية فى القارة للثمانينات، وخطة لاغوس للاعمال المتعلقة بتنفيذها واللتين اقرتهما منظمة الوحدة الافريقية، فى سنة ١٩٨٠ والهادفتين الى جعل عملية التنمية برمتها تعتمد على القوى والموارد الداخلية بدلا من الخارجية.

وتخوض البلدان الافريقية، بتوحيدها جهودها مع البلدان المتحررة الاخرى، وباستنادها الى الدعم الشامل من جانب الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية، نضالا نشيطا، على الصعيد الدولى، فى سبيل تصفية وضع اللامساواة والخضوع الذى تعانى منه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى لا زالت ترتبط به بوشائج كثيرة.

وتطرح البلدان النامية، فى محافلها الخاصة بها وفى المؤتمرات المنعقدة فى اطر الامم المتحدة ودورات الجمعية العامة وفى "اللقاءات" مع الغرب من شاكلة المؤتمر حول التعاون الاقتصادى الدولى الذى انعقد فى باريس وبدورات يونكتاد، مطاليب جذرية باعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس ديمقراطية متكافئة.

ان نضال البلدان الافريقية المستقلة، على الصعيدين الاقليمى والدولى، من اجل المساواة التامة فى العلاقات

الاقتصادية الدولية والتخلص من الاشكال الجديدة للاضطهاد والاستغلال التى يفرضها عليها الاستعماريون الجدد، وبالدرجة الاولى، الاوساط الامبريالية الامريكية، يجرى فى ظروف معقدة. فهو يجابه مصاعب داخلية معينة ومقاومة ضارية من جانب الدول الامبريالية. ومع ذلك فان هذا النضال قد جلب لافريقيا المستقلة بعض النجاحات فى التصدى للتسلط الامبريالى وفى التقدم على طريق التحرر الاقتصادى.

الهوامش

(١) H. Spiro, Politics in Africa, N.Y., 1962, pp. 25-26.

(٢) Afrique nouvelle, 7-13 decembre 1977.

(٣) حسبت استنادا الى:

Survey of Current Business, Wash., 1982, August, p. 22.

(٤) France nouvelle, 16 janvier 1974, p. 17.

(٥) حسبت استنادا الى:

U.S. Balance of Payments. Statistical Supplement, 1963. Survey of Current Business, Wash., 1963-1982.

(٦) J. Montgomery, Foreign Aid in International Politics, New York, 1967, pp. 7, 16, 18-19, 46, 51-52.

(٧) Africa Report. Wash., 1981, Vol. 26, No. 1, p. 5; Fortune, November 16, 1981, pp. 80-91.

(٨) U.S. News and World Report, 1981, October 26, No. 17, pp. 20-24.

استعباد اقتصادى تحت ستار "المعونة"

فلاديمير باسكين
دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

منذ سنوات عديدة، تستخدم "المعونة" المزعومة الى البلدان النامية بمثابة واحدة من اهم ادوات الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة للامبريالية الامريكية. ويرتبط نشوء وتطور هذا الشكل الجديد والمتميز للعلاقات الاقتصادية الدولية بجملة من التغيرات الجذرية التى طرأت على الصعيد الدولى خلال العقود الاخيرة. ولقد اضحى انهيار النظام الاستعمارى وظهور عشرات من الدول الفتية المستقلة سياسيا والطامحة الى تطوير اقتصادها وتصفية وضعها التابع للرأسمالية العالمية عاملا كبيرا فى تعميق الازمة العامة لهذه الاخيرة.

ان سعى البلدان المتحررة الى تذليل تخلفها الاقتصادى اصطدم بعدم كفاية موارد التراكم الداخلية الى حد كبير. ومن هنا نشأت الحاجة الماسة الى اجتذاب الموارد المالية الخارجية والتكنولوجيا الصناعية العصرية والخبرة الانتاجية. وترى الامبريالية فى حاجة الدول الفتية الى التمويل الخارجى عاملا يساعد على ابقاء وتثبيت تبعيتها الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالى العالمى.

وباتت "المعونة لغرض التنمية" الممنوحة من قبل الدولة

تحتل مكانة هامة فى منظومة التدابير الاقتصادية الاستعمارية الجديدة • وصارت الولايات المتحدة الامريكية تلعب الدور الرئيسى فى سياسة "المعونة" التى تتبعها البلدان الغربية • فقد اشير فى الوثيقة الخاصة التى اعذت عام ١٩٧٩ الموجهة للجنة الاقتصادية الموحدة للكونغرس الامريكى تحت عنوان"دور الولايات المتحدة الامريكية فى الاقتصاد السياسى للعالم المتغير" الى:"ان التجارة والمعونة والاستثمارات المباشرة لا تزال، كالسابق، الاقطاب الثلاثة لسياسة التنمية الامريكية" (١) • وفى هذه الموضوعة يجرى التأكيد لا على دور "المعونة" بصفتها من اسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة فحسب ، بل وعلى ارتباطها الوثيق بالتجارة وتصدير رأس المال الخاص•

ومع مرور السنين تغير حجم الموارد التى تخصصها الولايات المتحدة على شكل "معونة" واسماء برامجها واولويات اتجاهاتها "والمفضلون" وسط الدول الحاصلة عليها • غير ان اهداف "المعونة" ظلت كما هى: دعم وتعزيز مواقع الامبريالية الامريكية بشتى السبل وعرقلة نمو تعاون البلدان المتحررة السياسى والاقتصادى مع دول الاسرة الاشتراكية والسعى الى الحفاظ على وضع الدول الفتية غير المتكافىء فى نظام التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل والحيلولة دون بلوغها الاستقلال الاقتصادى• وتكمن الاغراض البالغة الاهمية لسياسة "المعونة"فى ضمان نفاذ الشركات المتعددة الجنسيات الى مصادر المواد الخام فى البلدان النامية بلا عائق والاستيلاء على اسواق التصريف ومجالات توظيف رأس المال العالية الارباح•

وتعلق الامبريالية الامريكية اهمية كبيرة للغاية على الجانب السياسى – الاجتماعى لسياسة "المعونة" ونظرا لان دولا نامية عديدة سلكت طريق التحولات الداخلية التقدمية وطرحت مهمة تجاوز الرأسمالية والانتقال الى بناء اسس المجتمع الاشتراكى فان الامبريالية الامريكية، سعيا منها لاحباط هذه الاتجاهات التقدمية، قد نشطت جهودها الرامية الى تحفيز

تطور النمط الرأسمالي الخاص في الدول المتحررة . ووضعت نصب عينها ، مستغلة القروض الخارجية ، مهمة دعم الفئة البرجوازية المحلية اقتصاديا وربطها ، بصورة اوثق، برأس المال الاحتكاري الدولي، وبالدرجة الاولى، الامريكي.

وبهدف تقويض حركة التحرر الوطني لا تضن الامبريالية الامريكية بالاموال على هيئة اشكال خاصة "للمعونة" من اجل اسداء الدعم الاقتصادي والعسكري الى اكثر الانظمة رجعية وقمعا في مختلف ارجاء الكرة الارضية .

جولة قصيرة في التأريخ

المعروف ان "الجديد" غالبا ما يكون هو "القديم المنسي تماما" او هو "القديم" نفسه ولكنه معروض بغلاف جديد . ان جولة قصيرة في تأريخ "المعونة" الى افريقيا تؤكد هذه الحكمة كليا .

لقد ابدت الامبريالية الامريكية ، منذ امد بعيد، اهتمامها بالموارد الطبيعية والبشرية للقارة الافريقية . غير انه لم يتسن لها على مدى فترة طويلة الاستحواذ على مواقع اقتصادية جدية ما في افريقيا . وكانت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال تحتفظ بوضع المحتكر في توظيفات الرساميل والتجارة الداخلية والخارجية .

ولاول مرة تسنى لرأس المال الامريكي القيام باستثمارات كبيرة نسبيا في بلدان افريقيا ابان تقديم الولايات المتحدة المعونة الى الدول الاوربية الغربية ضمن أطر مشروع مارشال. فقسم من الاموال المخصصة للمتروبولات الاوربية كان يوجه الى مستعمراتها الافريقية بالدرجة الرئيسية لغرض تطوير استخراج الانواع الاستراتيجية من المواد الخام التي كانت تصدر جزئيا فيما بعد الى الولايات المتحدة الامريكية . بيد ان اشتداد نشاط واشنطن في القارة الافريقية قد جرى في النصف الثاني من الخمسينات ، اي مع بداية انهيار الامبراطوريات

الاستعمارية . ويعود الى هذا الوقت بالذات تصريح مدير الادارة الامريكية لضمان الامن المتبادل بصدد "ان الموارد البشرية والطبيعية فى القارة الافريقية تعتبر اسهاما كبيرا فى قدرة العالم الغربى. واننا مهمون بالوصول الى المصادر الهامة، بل والهامة حيويا فى بعض الحالات ، للمواد الخام المتوفرة فى افريقيا" (٢).

وفى هذه الفترة ازداد حجم الاموال التى خصصتها الحكومة الامريكية لتنفيذ برامج "المعونة" . وبات القسم الاساسى منها يقدم عبر ادارة التعاون الدولى التى انشئت عام ١٩٥٥ وكذلك عبر صندوق القروض لغرض التنمية . وفى الوقت ذاته صارت تزداد بسرعة المعونة العسكرية التى تقدم عبر وزارة الدفاع. ووسعت حجم عملياتها فى أفريقيا ، الى حد كبير، مختلف المؤسسات التى تقوم باعمال الاقراض على أسس تجارية ، مثل البنك الامريكى للاستيراد والتصدير والمؤسستان التسليفيتان الدوليتان الخاضعتان لسيطرة رأس المال الامريكى - البنك الدولى للانشاء والتعمير والشركة المالية الدولية . واضحت "المعونة" تقدم، بالدرجة الاساسية ، الى البلدان التى كانت تتسم بالنسبة للامبريالية الامريكية لا باهمية اقتصادية فحسب ، بل واستراتيجية - عسكرية وكانت اكثر تحررا نسبيا من تأثير الدول الاستعمارية السابقة . فمن اجمالى حجم موارد "المعونة" التى خصصت خلال هذه الفترة كانت ثلاثة ارباعه من نصيب المغرب وتونس وليبيريا وكذلك ليبيا واثيوبيا اللتين كان يسودهما انذاك نظامان ملكيان رجعيان. ولا يجوز عدم الاشارة الى ان الولايات المتحدة كانت تملك فى تلك الفترة خمس قواعد عسكرية جوية على اراضى المغرب واكبر قاعدة عسكرية فى ليبيا . وفضلا عن ذلك كانت الاحتكارات النفطية الامريكية تسيطر كليا فى ليبيا وكانت حقوق احتكارية فى القيام باعمال التنقيب عن النفط فى كل اراضى اثيوبيا تعود الى شركة النفط الامريكية "سينكلير اويل" .

وفى أثناء سنوات ادارة الرئيس جون كندى جرى تغيير بغية هيئات "المعونة" واساسها التشريعى، لكى لا تبدو، ظاهريا ، استعمارية جديدة بالدرجة التى كانت عليها من الوضوح. وطبقا للتشريع الجديد قسمت "المعونة" الاقتصادية الى صنفين: "المعونة لغرض التنمية" و"المعونة لغرض الدعم" . واذا كان الصنف الاول من "المعونة" يعلن عنه، ولو شكليا ، على أنه مساعدة على التنمية الاقتصادية فى البلد الحاصل عليها ، فان الصنف الثانى كان خاضعا ، بصورة مباشرة ، لاهداف البيت الابيض الاستراتيجية - العسكرية والسياسية . واعلن جهارا ان مهام الصنف الثانى من "المعونة" (بذريعة تعزيز"الامن الداخلى" او دعم "الاستقرار") تكمن فى قمع الحركات التقدمية او المعارضة فى البلدان التى كانت تسودها انظمة "صديقة" الولايات المتحدة الامريكية (اى رجعية) ومنع تطوير العلاقات مع الدول الاشتراكية وضمان نفاذ البنتاغون الى القواعد العسكرية .

غير ان تنفيذ برامج "المعونة" من قبل ادارة كندى ومن ثم ادارة جونسون كان يصطدم بصعوبات كبيرة . ففى اغلبية البلدان، ومنها بلدان افريقيا ، باتت هذه البرامج تنتقد على نطاق واسع . وكانت سياسة "المعونة" الامريكية ، وثمة كل ما يبرر ذلك ، تقترن بدعم الانظمة الإكثر رجعية ودكتاتورية وعفونة والتى كانت تخنق حرية الشعوب. وكانت تورد حقائق عديدة عن اختلاس "اصدقاء" البيت الابيض للاموال الواردة على هيئة "المعونة" وعن ضعف فعالية هذه الاخيرة فى قضية التنمية . وكان ينتقد بحدة انتشار الفساد على نطاق واسع وسط الموظفين الذين كانوا يشرفون على استخدام هذه الاموال. وكانت التناقضات تتعمق فى الحياة الاقتصادية - الاجتماعية لاغلبية البلدان النامية - الزبونة للولايات المتحدة . وكانت الموارد الآتية من الخارج تذهب ، اساسا ، الى جيوب الفئة العليا الحاكمة فى المجتمع وتساعد على تعمق اللامساواة الطبقية .

ان ادارة نيكسون ومن ثم فورد وكارتر اضطرت لاعادة النظر جذريا فى وجهة برامج "المعونة" والبنية التنظيمية للهيئات التى تنفذها ، ولكن فقط لغرض واحد وهو محاولة "تكييفها" ظاهريا طبقا لمهام التنمية فى الدول الفتية من دون التخلى عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية .

وعكست الاصلاحات التى اجريت فى مجال سياسة "المعونة" محاولة تذليل الازمة فى علاقات الولايات المتحدة مع اغلبية الدول النامية . وكانت هذه الدول تقتنع، اكثر فاكثر، بان برامج "المعونة" الامريكية بدت عاجزة، مع أنها اكبر برامج من حيث حجمها وسط البلدان الرأسمالية، عن تقديم مساعدة كبيرة ما على حل القضايا الاكثر حدة للتنمية الاقتصادية فى البلدان المتحررة وخاصة الافريقية .

لقد كانت هذه الاصلاحات ردا اضطراريا على النشاط والدور المتعاظمين فى السبعينات للبلدان النامية التي كانت تطرح باصرار مطالب اقامة نظام اقتصادى دولى جديد. واتسم باهمية فائقة توطد مواقع بلدان اوبك التى تمكنت من فرض اسعار جديدة للنفط ونشوء منظمات للبلدان المصدرة للعديد من اهم انواع المواد الخام. وعلى العموم كانت هذه الظواهر جميعا تعنى تفاقما شديدا فى الخلافات بين الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا والبلدان النامية بصدد طائفة من القضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية .

ولغرض تجميل المظهر الخارجى "للمعونة" الامريكية نشرت الدعاية على نطاق واسع بصدد اتخاذ "موقف جديد" فى اطر "المعونة" من قضايا التنمية فى الدول المتحررة عموما . فقد جاء فى وثيقة لجنة الشؤون الخارجية لدى مجلس الشيوخ الامريكى، انذاك ، ان مغزى الاستراتيجية الجديدة فى مجال "المعونة" يكمن فى انها سوف تكون "مخصصة للجماهير الشعبية ، للانسان.. وسوف تقدم الخيرات ، بصورة مباشرة ، الى القسم الاكثر بؤسا من السكان فى اكثر البلدان النامية فقرا" (٣).

واظهر المجرى اللاحق للاحداث ان كل هذه التأكيدات لا تتسم سوى بطابع دعائي. اما في الواقع فان "معونة" الولايات المتحدة الامريكية تخدم، بالدرجة الاولى، مصالح رأس المال الامريكي الكبير. ولغرض تقوية التأثير الدعائي "للمعونة" الامريكية اتخذت التدابير لتعزيز صلات هيئات "المعونة" بالمنظمات الخيرية الامريكية الخاصة وبضمنها الدينية.

يوجد في الكثير من البلدان النامية اعتقاد بان المعونة الواردة عبر المؤسسات الدولية والاقليمية التسليفية، على شاكلة البنك الدولي للانشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الامريكي والبنك الاسيوي للتنمية، تخدم مصالحها بدرجة اكبر من المعونة على اساس ثنائي. ولهذا وسعت الولايات المتحدة الامريكية في اطر "الاستراتيجية الجديدة "للمعونة"، الى حد كبير، الاعتمادات الى صناديق المؤسسات المذكورة التي تسيطر عليها (كالسابق) سيطرة فعلية.

لم تكتف ادارة ريغان بأن ورثت من الادارات السابقة كل عيوب سياسة "المعونة"، بل وعمقتها طبقا للنزعة العدوانية المتزايدة لنهج البيت الابيض السياسي الخارجي.

فقد اعلن وزير الخارجية الامريكي السابق هيغ في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب في آذار (مارس) عام ١٩٨٢ جهارا ان البرامج الحديثة "للمعونة" الامريكية اضفيت عليها اتجاهات جديدة بهدف تحقيق "الاغراض الاستراتيجية المتميزة والهامة حيويا". ووضع من بين هذه الاغراض في المرتبة الاولى - "الوصول الى الاهداف العسكرية الهامة جدا". وذكر هيغ صراحة ان القسم الاعظم من "المعونة" الامريكية سوف يقدم الى البلدان التي "تعتنق" النظريات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية "وتحسن" "امكانياتها" الدبلوماسية. وربط البيت الابيض ربطا وثيقا، اكثر من اي وقت مضى، مطامعه الامبراطورية بتنفيذ برامج "المعونة" الى الدول النامية. وقال هيغ "ان مصالح امن امتنا غدا تقتضي توظيفات الرساميل

لمساعدة الدول الاجنبية اليوم (٤)، بيد ان ادارة ريغان التى اعلنت نهج التقشف "بشتى السبل" وتقليص نفقات الدولة خفضت عام ١٩٨٢، الى حد كبير (بمقدار ٥ر١ مليار دولار)، اجمالى قيمة الاعتمادات المخصصة بمثابة "معونة" الى البلدان النامية. ومع ذلك فان الدليل على اهتمام الولايات المتحدة المتزايد ببلدان القارة الافريقية يكمن فى زيادة "المعونة" الى هذه البلدان. فقد ازدادت اكثر من ذى قبل حصة القارة فى اجمالى الاعتمادات المخصصة "للمعونة". فبينما كانت تشكل فى الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧٧ نسبة ٨ بالمئة فى المتوسط (ماعدا مصر)، فان نسبتها ارتفعت عام ١٩٨٢ الى ١٣ر١ بالمئة. واحتلت المكانة البالغة الاهمية فى برامج "المعونة" جمهورية مصر العربية التى بلغت الاعتمادات المخصصة لها فى ميزانية عام ١٩٨٢ مقدار ١٠٨٧ مليون دولار. وهذا يزيد بنسبة ٣٠ المئة على الاموال التى خصصت لجميع البلدان النامية الاخرى فى افريقيا (٨٣٦ مليون دولار) (٥). وبذلك فقد اصبحت حصة القارة الافريقية -سوية مع مصر تبلغ فى الوقت الحاضر ثلث الموارد التى تخصصها الولايات المتحدة الامريكية فى اطر "المعونة" الثنائية الى البلدان النامية كافة.

ان اسباب "عطف" الادارة الامريكية هذا على بلدان افريقية معينة صاغها مساعد وزير الخارجية لشؤون افريقيا كروكير الذى اعلن ان اهداف الولايات المتحدة فى افريقيا تكمن فى دعم "الاصدقاء الاوفياء" والحفاظ على المنفذ الى "الموارد الرئيسية" والمساعدة على توسيع الاقتصاد الامريكى وكذلك على تنمية الاقتصاد السوقى فى الخارج (٦).

وطبقا للاهداف المتوخاة ايضا تقام بنية "المعونة" الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الى افريقيا. والمعروف ان برامجها تتضمن صنفين من "المعونة" — ثنائية ومتعددة الجوانب، وتمنح الاولى من قبل الحكومة الامريكية مباشرة ضمن أطر الاتفاقيات الحكومية الثنائية مع الجانب الحاصل عليها.

اما الثانية فتمنح من الودائع فى المؤسسات التسليفية الدولية ومنظمات الامم المتحدة التى تقدم بدورها القروض او الهبات الى البلدان النامية . وبذريعة ان "المعونة" الممنوحة عبر قنوات المنظمات الدولية تحرم الولايات المتحدة من "الامكانية الفعالة" للتأثير على اتجاهات انفاقها وبالتالى على سياسة البلدان الحاصلة عليها فان البيت الابيض عمد الى تقليص الاعتمادات المخصصة لهذا النوع من "المعونة" من ٣٠ الى ٢٠ بالمئة من اجمالى قيمتها .

وفى "المعونة" الثنائية التى تقدمها الولايات المتحدة يحتل ما يسمى صندوق الدعم الاقتصادى المكانة الرئيسية . وبموجب الصياغة الاساسية لادارة التنمية الدولية يكمن الغرض من هذا الصندوق فى "المساعدة" على "الاستقرار" الاقتصادى والسياسى هناك حيثما توجد لدى الولايات المتحدة مصالح خاصة فى "مجال الامن" (٧) . وبنتيجة هذا المنطلق يكون هذا الصنف من "المعونة" التى يطلق عليها شكليا اسم "الاقتصادية" مرتبطا ارتباطا وثيقا بدعم وتوسيع القدرة العسكرية للبلد الحاصل عليها . فمن اموال الصندوق يجرى بناء الطرق الاستراتيجية وتزويد الموانئ والمستودعات بالمعدات واعادة تجهيز وتعزيز الهيئات التعسفية للانظمة الرجعية وهلمجرا .

ولهذا لا يثير الاستغراب واقع ان الصنف المذكور من "المعونة" اكتسب تطورا لاحقا مع ان البيت الابيض قد قلص حجم الاعتمادات المخصصة بمثابة "معونة" الى البلدان النامية . وعقب هزيمة النظام المعادى للشعب فى فيتنام الجنوبية اصبحت اسرائيل ومصر المتلقيتين الرئيسيتين لها . وتبلغ حصة هذين البلدين حاليا ثلاثة اخماس الاعتمادات ضمن أطر "صندوق الدعم الاقتصادى" .

ان الدور المتعاظم للقارة الافريقية فى مخططات واشنطن الاستراتيجية انعكس فى زيادة الاعتمادات (بنسبة ٦٠ بالمئة) المقدمة عبر (الصندوق) الى الدول الاخرى فى افريقيا . فقد

اعلن ووكير القائم باعمال مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون افريقيا في لجنة الاعتمادات لدى مجلس النواب بالكونغرس الامريكي ان "المعونة" الامريكية الثنائية ستتركز، بدرجة متزايدة، على المناطق "التي تتسم بافضلية استراتيجية وسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية" (٨). وأدرج في عدادها بالدرجة الاولى بلدان افريقيا الوسطى والجنوبية نظرا لتوفر ثروات معدنية هائلة في بواطن اراضيها وللتمركز العالي لتوظيفات الرساميل الامريكية الخاصة فيها. ومن المناطق الاخرى الهامة استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة ذكر ووكير بلدان القرن الافريقي والسودان والدول المتاخمة لحوض المحيط الهندي. وتتحدد اهميتها، بالنسبة للولايات المتحدة، في البيت الابيض بقربها من الخليج وطرق تزويد الدول الغربية بالنفط ووجود سلسلة من القواعد والاهداف العسكرية الامريكية لارساء الاسطول الحربي البحري الامريكي في هذه المنطقة. ولم ينس ووكير ايضا "الاصدقاء القدامى" للولايات المتحدة الذين ادخل ضمنهم ليبيريا وزائير والسنغال والكاميرون وغابون.

السياسة الغذائية

ان الصنف الرئيسي الثاني من "المعونة" التي يطلق عليها اسم "المعونة لغرض التنمية" والتي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية الى الدول الاكثر فقرا بدا ضحية لـ "سياسة التقشف" التي تتبعها ادارة ريغان حيث اقترح تقليص الاعتمادات المخصصة لهذا الصنف بمقدار ٧ر١ مليار دولار. ولكن حصة بلدان افريقيا، وهذا له دلالته هنا، لم تنخفض بل انها ارتفعت الى قرابة ٣٠ بالمئة. ان مثل هذا "العطف" على البلدان الافريقية يعزى الى عدد من العوامل ذات الطابع الاقتصادي والسياسي. فالولايات المتحدة تعتبر نفسها "منافسة شديدة" في مجال حل قضايا التنمية الزراعية على اساس المكننة العالية وتأمل استنادا الى ذلك في التغلغل في هذا القطاع من

الاقتصاد. ولهذا تعد المساعدة في مجال الاعمال الزراعية حاليا اتجاها من الاتجاهات الرئيسية لسياسة "المعونة" المقدمة الى البلدان الافريقية.

وتتسم باهمية لايستهان بها، كذلك، اعتبارات الاستراتيجيا الاقتصادية ـ الاجتماعية الطويلة الاجل. فعلى حل المعضلات الزراعية يتوقف الى حد كبير وضع القوى الطبقية والسياسية فى الدول الفتية، الامر الذى لا يمكنه الا ان يؤثر في نهاية المطاف على سبل تطورها الاقتصادى ـ الاجتماعى اللاحق. ويرى البيت الابيض فى حل المعضلات الزراعية فى افريقيا على طريق التطور الرأسمالى وضمن أطر الانتاج المخصص للتصدير، بالدرجة الرئيسية، فرصة اضافية لتعزيز مواقع الولايات المتحدة الامريكية فى القارة.

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات يغدو مفهوما توسيع الولايات المتحدة الاعتمادات، الى حد كبير، لتقديم "المعونة" الى الزراعة فى البلدان النامية خلال الاونة الاخيرة. فقد ازدادت الالتزامات بهذا الشأن ضمن أطر "المعونة" الثنائية من جانب الولايات المتحدة من ٣٣٢ر٤ مليون دولار فى سنة ١٩٧٦ الى ١٠٧٩ر٣ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ اى بمقدار ٢ر٣ مرة. غير ان هذه "المعونة" تتسم، كقاعدة، بطابع ضيق الوجهة ويقيدها تطوير انتاج عدد ضئيل من منتجات التصدير التى تساعد على اثراء وبروز فئة الفلاحين الاغنياء (الكولاك) من بين الفلاحين المحليين.

وفى سنة ١٩٧٥ أسست الولايات المتحدة الامريكية سوية مع بعض الدول الاوربية الغربية و٨ بلدان افريقية ما يسمى نادى اصدقاء المنطقة السواحلية وهو عبارة عن هيئة يراد منها مساعدة بلدان هذه المنطقة على تطوير الزراعة ودرء عواقب الجفاف الماساوى وبلوغ الاكتفاء الذاتى فى مجال المواد الغذائية فى نهاية المطاف. غير ان نتائج السنوات الاولى لتنفيذ هذا البرنامج لا تبعث على الارتياح. فقد كتبت مجلة

"ويست افريكا" الصادرة في لندن تقول:"ان المنطقة الساحلية لم تحقق اى تقدم باتجاه الاكتفاء الذاتي بالمواد الغذائية، بالرغم من المعونة الدولية ... بل على العكس غدت درجة الاكتفاء الذاتي حتى اوطأ من ذي قبل (ما عدا النيجر) وازدادت التبعية للمواد الغذائية الاجنبية. والان اصبح سكان الريف بالمنطقة يعانون كثيرا من النقص في المواد الغذائية ومن الجفاف" (٩).

ويعود سبب هذا الوضع الى واقع ان سياسة "المعونة" الاجنبية تشجع في دول المنطقة الانتاج المتسارع لمنتجات التصدير الزراعية وفي مقدمتها القطن والفول السوداني بما يلحق الضرر بالمواد الغذائية ولاسيما المحاصيل التقليدية. ان هذه السياسة المصحوبة بالقضاء التدريجي على الاساليب التقليدية لزراعة المحاصيل وتقويض النظام القائم لتصريف المنتجات الزراعية في السوق الداخلية تؤدي الى النقص في المواد الغذائية داخل المناطق النائية حتى مع توفرها بدرجة كافية على نطاق البلاد عموما.

وتعاني من هذه السياسة اكثر من غيرها كما تشير المجلة "فئات السكان الاكثر فقرا وخاصة اولئك الذين يعيشون في الاماكن الجافة التي تكون المنطقة الساحلية. ولئن حصل جفاف اخر مشابه لما حصل عام ١٩٧٣ فان الناس في هذه المنطقة ستكون لديهم احتياطيات قليلة جدا وقد يلقى حتفهم الملايين منهم" (١٠).

ان الولايات المتحدة الامريكية ترى في انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي بالمواد الغذائية لدى البلدان النامية فرصة لتوسيع توريداتها الخاصة ضمن أطر التجارة التقليدية "والمعونة" الغذائية على السواء. وتكمن النتيجة الطبيعية لهذه التوريدات في تعزيز تبعية البلدان المذكورة للمصدّر مما وراء المحيط.

لقد بدأ استخدام "المعونة" الغذائية في ترسانة وسائل

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية منذ اواسط الخمسينات، وكان يرتبط ذلك بالازمة الزراعية الطويلة الامد فى اقتصاد الولايات المتحدة وبوجود "فائض" مستمر من المحاصيل الزراعية يقتضى تصريفه فى السوق الخارجية . ويعود الى هذا الوقت بالذات ظهور القانون حول "دعم وتطوير تجارة المنتجات الزراعية" والذى اشتهر على نطاق واسع فيما بعد باسم "القانون رقم ٤٨٠".

ان البيت الابيض يحاول استغلال تفاقم الوضع الغذائى فى الكثير من البلدان النامية وبخاصة الافريقية لتحقيق مآربه الامبريالية . ويفرد الى توريد المواد الغذائية دور السلاح السياسى الخارجى الفعال. ومما له دلالته فى هذا المجال الاعتراف الصريح لمجلة "بيزنس ويك" الناطقة بلسان ارباب الاعمال فى الولايات المتحدة الامريكية بصدد أنه "... فى عالم الجوع وفيض السكان يمكن للولايات المتحدة ان تستغل قدرتها الزراعية الهائلة بمثابة وسيلة ترغم بواسطتها الدول الاجنبية على اتباع سياسة مناسبة لبلادنا" (١١).

ويتضح اخضاع "المعونة" الغذائية للاغراض السياسية والاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية من واقع ان توريد المواد الغذائية فى حالات الضرورة القصوى (الناجمة عن الكوارث الطبيعية ـ كالجفاف والفيضانات وغيرها ،وعن الهزات الاجتماعية ـ كالحروب والنزاعات الحدودية، الامر الذى ينزح بنتيجته الاف الناس من اماكنهم الاصيلة ويبقون بلا وسائل للمعيشة) يشكل جزء طفيفا من اجمالى حجم هذه "المعونة". وتخصص مواردها الاساسية لاغراض اخرى ـ ممارسة تأثير طويل الامد وعميق على العمليات الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان الحاصلة عليها . ولهذا فان الاهداف الرئيسية "للمعونة" الغذائية الامريكية تتكون، كقاعدة، لا من البلدان التى تحتاج اليها، بدرجة اكبر من غيرها، بل من البلدان التى تعتبر "رئيسية" فى الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة للامبريالية الامريكية .

ويكمن المثال الجلى على ذلك فى "معونة" البيت الابيض الغذائية الى مصر وزائير. ومن المناسب التحدث عن ذلك بشىء من التفصيل.

منذ بداية تنفيذ برامج "المعونة" الغذائية (اواسط الخمسينات) الى سنة ١٩٦٧ قدمت الولايات المتحدة الى مصر مواد غذائية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. هذا فى حين ان اجمالى حجم "المعونة" الاقتصادية المقدمة الى هذا البلد خلال نفس الفترة بلغت ٦٠٠ مليون دولار. ولكن بعد عام ١٩٦٧ فان الولايات المتحدة التى عززت تحالفها مع اسرائيل وسعت الى ارغام مصر على الانحراف عن طريق التطور التقدمى، أوقفت كليا "المعونات" اليها، بالرغم من ان البلد كان بحاجة ماسة الى المواد الغذائية. وابتداء من عام ١٩٧٤ وحده، اى حين تخلت مصر فى سنوات حكم السادات عن النهج التقدمى السابق وفتحت الابواب على نطاق واسع امام رأس المال الاجنبى استؤنفت "المعونة" الامريكية ومنها الغذائية وباتت تزداد بسرعة. وبلغت سنة ١٩٨٢ المالية اكثر من ٢٣٠ مليون دولار.

وينطلق البيت الابيض فى سياسة "الاستعمار الجديد الغذائى" التى يتبعها من ان توريدات السلع الغذائية بكميات كبيرة يمكنها ان تمارس التأثير اللازم على العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية فى البلدان النامية. وفى بعض الحالات تكون هذه الحسابات صائبة. فمثلا، كان البيت الابيض يرى فى التوريدات الغذائية الى مصر عاملا للحفاظ على استقرار نظام السادات الموالى لامريكا.

واحيانا تساعد التوريدات الغذائية على اثراء القيادة الحاكمة الموالية لامريكا فى بلدان معينة مثل زائير. فعلى مدى سنوات عديدة كانت القيادة الحاكمة تنهب قسما كبيرا من التوريدات الغذائية الامريكية الى زائير ومن ثم تبيعها باسعار عالية جدا فى السوق السوداء وترسلها عن طريق التهريب الى الدول المجاورة. وكانت الادارة الامريكية على علم تام

بذلك ولكنها لم تتخذ اية اجراءات جدية ضد هذا النهب. وكانت وزارة الخارجية تقدم وعودا غامضة فقط "باتخاذ الاجراءات". ووصل الامر الى حد أنه سرق في عام ١٩٧٩ نصف توريدات الرز التي جرت على حساب القرض الذى منح وفق "القانون رقم ٤٨٠" بقيمة ٨ر٥ مليون دولار. وكانت اكياس الرز التي يحتوى كل منها على ١٠٠ رطل انجليزى تباع في السوق السوداء بسعر ٢٥٠ زايرا واكثر بدلا من سعرها الرسمى البالغ ٢٥ زايرا. وهذا المبلغ يعادل اجر الشغيل الزائيرى لمدة ستة اشهر. وكتب د.غولد الموظف فى جامعة بتسبورغ والذى لاحظ هذه الظواهر يقول: " من المستبعد القول ان هذا الوضع يساعد على التنمية. ان مساهمة الولايات المتحدة فى هذا الفشل تصم امريكا بالخزى والعار وتضع الولايات المتحدة امام الناس في مقام واحد مع زعماء اللصوص الموجودين فى السلطة " ... (١٢). ويستخلص من ملاحظاته استنتاجا مؤداه ان ادارة التنمية الدولية في الولايات المتحدة والبيروقراطية فى زائير شكلتا "تحالفا وثيقا سهل الانقياد بين الطرفين" وذلك لان الولايات المتحدة تواصل تقديم "المعونة" الى زائير وبمقادير اكبر من السابق.

ويكمن سبب ذلك الوضع فى ان الولايات المتحدة مستعدة لدعم اى نظام فى زائير من اجل ان تضع يدها كالسابق على الاحتياطيات من المواد الخام الاستراتيجية القيمة وتحافظ على توظيفات رساميلها الخاصة والحكومية التى وصلت فى هذا البلد الى مليار دولار.

ثمن "المعونة"

يراد من برامج "المعونة لغرض التنمية" تعزيز مواقع الولايات المتحدة الامريكية ونفاذها السياسى والاستراتيجي - العسكرى فى الدول المتحررة. وترتبط طائفة المهام الاخرى بالغة الاهمية والمعقودة على "المعونة" بضمان الظروف الخارجية لعمل

آلية اعادة الانتاج الرأسمالي. وينشأ "تقسيم عمل" فريد من نوعه بين رأسمال الدولة الاحتكاري ورأس المال الاحتكاري الخاص: تقوم الدولة ـ الممولة باستثمار الرساميل في المجالات القليلة الربح وغير الجذابة بالنسبة للشركات الخاصة اما المجالات النافعة والكثيرة الربح فتتركها للاحتكارات. وبين المهام الاقتصادية الجذرية لبرامج "المعونة" المساعدة على توسع الاحتكارات في التصدير وضمان التشغيل الاكمل للجهاز الانتاجي في الدول الرأسمالية المتطورة عن طريق استلام الطلبات على البضائع الممولة من ارصدة "المعونة". وتتجلى كافة السمات المذكورة لسياسة "المعونة"، على نحو ساطع بالاخص، في نشاط ادارة ريغان.

ان تضعضع مواقع الامبريالية الامريكية في صراع المزاحمة مع المنافسين من بلدان اوربا الغربية واليابان في اسواق الدول المتطورة صناعيا ادى الى ايلاء الولايات المتحدة اهتماما متزايدا في السنوات الاخيرة، بتسويق منتجاتها في البلدان النامية.

وفي بداية الثمانينات صارت البلدان الافريقية تلعب ليس فقط دورا هاما كمصدر للنفط وعدد من الانواع الاخرى الهامة استراتيجيا من المواد الخام، بل وكسوق متسعة لتصريف البضائع الامريكية. واضحى تشديد التصدير من الولايات المتحدة الى افريقيا ملحا، بصورة خاصة، نظرا لازدياد مشتريات النفط، الامر الذي ادى الى عجز تجارة الولايات المتحدة مع بلدان افريقيا (بلغ هذا العجز عام ١٩٨٠ مقدار ٢٢ مليار دولار). وفي السنة ذاتها بلغت صادرات الولايات المتحدة الى بلدان افريقيا زهاء ٦ مليارات دولار وكانت تتكون، اساسا، من التجهيزات ووسائل النقل ومنتجات الصناعة الكيميائية. وكانت حصة افريقيا تشكل كذلك ٢٥ بالمئة من صادرات الولايات المتحدة من القمح و١٠ بالمئة من الرز.

وتفيد معطيات اللجنة الفرعية الخاصة بافريقيا لدى

مجلس النواب فى الكونغرس الامريكى بان التصدير الى بلدان هذه القارة يضمن العمل لـ ٢٤٠ ألف عامل ومزارع امريكى.ولكن لا ينبغى للمرء ان ينسى فى هذا المجال واقع ان كل مكان عمل اضافى ـ الحجة التى تهوى الاوساط الرسمية الامريكية ايرادها ـ يعنى فى الوقت ذاته ارباحا اضافية للاحتكاريين. ومن هنا ينبثق اهتمام رأس المال الاحتكارى الامريكى الحيوى باستغلال تشجيع الدولة للتصدير، بما فى ذلك ضمن اطر "المعونة".

وتوجد منظومة كاملة من التدابير الرامية الى التعجيل بتسويق البضائع والخدمات أستنادا الى "المعونة". ويكمن الرئيسى بينها فيما يسمى "التقييد". ويعنى الاخير التزام البلد الحاصل على "المعونة" بانفاق الموارد المخصصة له لشراء البضائع والخدمات فى البلد الذى منح "المعونة". وعن طريق استخدام مختلف اشكال التدابير المقيدة اخذت الولايات المتحدة فى الاونة الاخيرة تفلح فى ارغام البلدان الحاصلة على "المعونة" على استخدام زهاء ٩٧ بالمئة من القروض الممنوحة لها لشراء البضائع والخدمات الامريكية. وبما ان البلد النامى محروم فى مثل هذه الممارسة من امكانية استغلال المنافسة بين مختلف الدول المنتجة لهذه البضاعة او تلك لصالحه فانه يترتب عليه شراء البضائع الامريكية باسعار تعلو كثيرا على الاسعار العالمية. وهذا النظام يتيح للاحتكارات امكانية الحصول على ارباح عالية وتصريف المنتجات الضعيفة القدرة على المنافسة والرديئة النوعية فى السوق الخارجية.

لقد تطرق كلارينس لونغ رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بالعمليات الاجنبية لدى مجلس النواب الى المسألة المذكورة فقال انه "توجد فى بلادنا كثرة من الشركات التى حصلت على ارباح كبيرة من بيع هذه النفايات الى الخارج. فهى عاجزة عن بيعها فى بلادنا بالاسعار التى ترتضيها. ولكنه يمكنها ان ترسلها الى الخارج على حساب دافع الضرائب الامريكى (ذلك

لان ارصدة "المعونة" تتكون من الاقتطاعات من ميزانية الدولة، اى انها تأتى من الضرائب المفروضة على السكان - كاتب المقال). ويوجد كثيرون من الناس لدينا ربحوا مبالغ طائلة من المعونة الاجنبية. وهذه المعونة لم ينتفع منها الشعب الفقير بل اثرت الميسورين" (١٣).

ان فروعا كاملة من الصناعة الامريكية، مثل ميتالورجيا المعادن الحديدية التى تتميز منتجاتها بضعف قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية وبمعدل واطئ من الارباح وبقدرات انتاجية بالية، الى حد كبير، تحصل على دعم واسع بشكل برامج "المعونة". فقد اعلن بيكير نائب رئيس شركة "يو.اس.ستيل كوربوريشن" وهى اكبر شركة احتكارية امريكية انه "بفضل برامج المعونة الاجنبية، بالدرجة الاساسية، بدت صناعة الفولاذ صامدة ولم يمسها الوضع المتغير فى السوق العالمية. ويجرى حاليا تصدير زهاء ٣٠ بالمئة من الفولاذ من خلال ادارة التنمية الدولية" (١٤).

وتعانى من وضع عصيب صناعة السفن والملاحة البحرية الامريكيتان. وبهدف دعم هذين الفرعين الاقتصاديين سن فى الولايات المتحدة قانون "الحمولة المفضلة" الذى ينبغى بموجبه شحن ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من الحمولة وفق برامج "معونة" ادارة التنمية الدولية على البواخر الامريكية. وهذا الشرط يعود بخسارة كبيرة على البلدان الحاصلة على "المعونة"، وذلك لان الدفع لقاء شحن البضائع الواردة بواسطة هذه المعونة يجب ان يتم من اموال هذه البلدان، علما بان الفرق بين اجور الشحن على البواخر الامريكية قياسا الى بواخر الدول الاخرى كبير جدا واحيانا يزيد على ١٠٠ بالمئة. فمثلا دفعت احدى الدول النامية لقاء شحن كل طن من الحبوب الامريكية الواردة بشكل "معونة" على البواخر الامريكية مبلغ ١٢٠ دولارا فى حين لو سمح لهذه الدولة بشحن الحبوب على البواخر الاجنبية الاخرى لكلفها من ٥٢ الى ٦٤ دولارا لقاء الطن

الواحـد (١٥) .

وتـعد "البرامج الخاصة لـتمويل الاستيرادات" وسيلـة بـالغة الاهمية بـالنسبة لـتكوين صادرات البضائع الامريكية الى البلـدان النامية التى اختارتـها الامبريالية الامريكية بمثابـة اهـداف لـتوسعها . وكمثال على ذلك يجرى تطبيق برنامج من هـذه الشاكلة فى مصر . ففى اطاره منحت مصر قروض تسهيلية لشراء الاوتوبيسات والجرارات ومختلف انواع المواد الخام والمنتجات شبه الجاهزة الامريكية . لقد وصفت "اوفيرسيز بيزنس ريبورت" الناطقة باسم وزارة التجارة الامريكية والتى تعكس رأى ارباب الاعمال الامريكيين نشاط المؤسسات التى تشرف على "المعـونـة" الامريكية هذا بالشكل التالى: "بفضل تنفيذ برنامـج ادارة التنمية الدولية الامريكية فى مصر، بالدرجة الرئيسية تسنى للشركات الامريكية الاستيلاء بنجاح على القسم الاكبر من السوق المصرية" (١٦) .

ان احد المبادئ الرئيسية "للمعونة" الامريكية (شأنهـا شأن "المعونة" الغربية عموما) الى البلدان النامية يكمن فى اخضاعها لمصالح رأس المال الخاص. وتنطلق الدول الغربية الممولة، وبالدرجة الاولى، الولايات المتحدة الامريكية من ان كل تسليم للموارد بشروط تسهيلية الى دولة اخرى يعتبر، مـن حيث المبدأ، اخلالا بالاسس "المقدسة" للاقتصاد السوقى ولا يمكن ان يتم الا ضمن الاطر التى لا تهدد بانحسار نطاق وحجم المصدرين الاهليين لرأس المال. وابان المناقشات التى دارت فى الكونغرس الامريكى بصدد المصادقة على برامج "المعونة" لعـام ١٩٨٢ المالى قال ماكفرسون رئيس ادارة التنمية الدولية فى الولايات المتحدة الامريكية: "ينبغى علينا ان نكون يقظين جدا لكى نسهل انجذاب رجال الاعمال الخاصة الى العمل ولا نقوم بـدور البديل عن رأس المال الخاص" (١٧) . ولغرض تطبيق هذا المبدأ طفح التشريع الامريكى فى مجال تقديم "المعونة" بالعديد مـن الشروط والتحفظات الرامية الى الحيلولة دون منافسة توريـدات

البضائع فى اطر "المعونة"، باى حال من الاحوال - للتصدير التجارى للبضائع المماثلة الجارى من قبل الشركات الخاصة .

وتقوم على أساس هذا المبدأ كافة اتفاقيات الولايات المتحدة مع البلدان النامية حول تقديم "المعونة" الى هذه الاخيرة . وتتابع الخزينة ووزارة التجارة فى الولايات المتحدة تنفيذ هذه الاتفاقيات ، بصرامة . وكثيرا ما يتسم هذا الشرط باهمية حاسمة لدى انتقاء المشاريع فى البلدان النامية التى يتوقع تمويلها من ارصدة "المعونة" الامريكية .وكقاعدة ، يعار اهتمام خاص فى هذا المجال الى ضرورة ان يؤدى بناء واستغلال المشاريع المذكورة الى توريد لاحق لقطع الغيار والمواد الاخرى من الولايات المتحدة وفق شروط تجارية ومن قبل الشركات الامريكية الخاصة مباشرة .

وتستخدم على نطاق واسع، كذلك ، القوائم "الايجابية" و"السلبية" . ففى القوائم الاولى يشار الى اسماء البضائع التى يسمح للبلد النامى باستيرادها من الولايات المتحدة على حساب برامج "المعونة" . اما فى القوائم الثانية فيشار الى اسماء البضائع التى تستبعد من هذه التوريدات. وتضم القوائم "الايجابية"، كقاعدة البضائع التى كان من المستبعد ان تمد لها ، فى حالة التصدير التجارى الاعتيادى ، سوقا كبيرة ما فى البلد النامى المذكور.

وتطبق قواعد مماثلة ازاء "المعونة " الغذائية . فتوريد السلع الغذائية فى اطر "المعونة" لا يمكن ان يتم الا اذا كان ذلك لا يؤدى الى انخفاض امكانيات تسويقها عبر القنوات التجارية التقليدية . ونورد مثلا على ذلك: فى نهاية السبعينات بات الوضع الاقتصادى فى مصر عصيبا للغاية . فقد كان ميزان المدفوعات سلبيا باستمرار وبلغت الديون الخارجية مقادير هائلة . وبالرغم من ذلك رفعت الولايات المتحدة الامريكية سوية مع دول السوق المشتركة بالنسبة لمصر المعدل الالزامى للمشتريات التجارية من القمح فى سنتى ١٩٧٦ — ١٩٧٧

من ٢ر٢ مليون طن الى ٦ر٢ مليون طن. وبشرط تنفيذ هـــذا المعدل وحده وافقت الدول الغربية على تقديم مساعدتها بشكل توريدات تسهيلية من المواد الغذائية. وحاولت الحكومة المصرية اقناع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى بتخفيض هذا المعدل الى ٦ر١ مليون طن. غير ان هذه المحاولة باءت بالفشل.

وتقوم على أساس مماثل القروض الممنوحة وفق شروط السوق او شروط قريبة اليها. فادارة التنمية الدولية وبنك التصدير والاستيراد الامريكي شكلا لجنة مشتركة خاصة ومجموعة اتصال يكمن هدفهما فى ضمان وضع يتعذر معه على البلدان النامية الحصول على قرض تسهيلي من دون موافقة مسبقة من الهيئة التجارية. ولا يمكن للهيئة المشرفة على "المعونة" ان تتصرف الا فى حالة ابداء الهيئة التجارية عدم الاهتمام بالمشروع المنوى تسليفه.

وبذلك فان "معونة" البيت الابيض موجهة نحو تعزيز مواقع رأس المال الامريكي فى الدول الافريقية، ودعم الاعمال الرأسمالية الخاصة، المرتبطة باحتكارات الولايات المتحدة الامريكية، فى اقتصاد البلدان النامية، والحصول على منافع سياسية، وفى نهاية المطاف، نحو تحويل افريقيا الى منطقة لسيطرة الامبريالية الامريكية.

الهوامش

(١) The U.S. Role in a Changing World Political Economy. Major Issues for the 96th Congress. A Compendium of papers submitted to the Joint Economic Committee of Congress of the United States, Wash., 1979, p. 85.

(٢) The Department of State Bulletin, Wash., 1956 May 26, p. 877.

(٣)
Senate. International Development Assistance Act of 1977. 95th Congress, First Session, Report No95-161. Wash., 1977, p. 8.

(٤)
The Department of State Bulletin, Vol. 82, No. 2061, April 1982, p. 35.

(٥)
يبحث كونغرس الولايات المتحدة الاميركية مخصصات "المساعدة" لمصر ويصادق عليها بشكل مستقل عن البلدان الافريقية الاخرى

(٦)
Africa Report, N.Y., Vol. 26, Sept.-Oct., 1981, p. 6.

(٧)
Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1982, Part I. Hearings before the Committee on Foreign Affairs, p. 247.

(٨)
Foreign Assistance and Related Programs Appropriations for 1982. Hearings before a Subcommittee of the Committee on Appropriations, Part 5, Wash., 1981, p. 301.

(٩)
West Africa, No. 3340, August 3, 1981, p. 1759.

(١٠)
Ibid.

(١١)
Business Week, 1975, December 15, p. 54.

(١٢)
Civilisations, Brussels, Vol. XXIX, 1979, No. 3-4, p. 264.

(١٣)
Foreign Assistance and Related Agencies Appropriations for 1977. Hearings before a Subcommittee of the Committee on Appropriations. Part 2, Wash., 1976, p. 570.

(١٤)
Tribune, Colombo, 1981, June 21, No. 49, Vol. 24, p.9.

(10)

Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1982, Part 1, Hearings before the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives, p. 45.

(11)

Overseas Business Report. Wash., September 1980, No. 30, p. 6.

(1V)

Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1982, Part 1. Hearings before the Committee on Foreign Affairs, p. 25.

دور المواد الخام فى العلاقات

بين الولايات المتحدة وافريقيا

يفغينى كوندراشوف
دكتور فى فلسفة
العلوم الجيولوجية والمعادن

تتبوأ افريقيا مكانة هامة فى الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية الراهنة للامبريالية . ومع استمرار تفاقم مشكلة المواد الخام والطاقة اكتسبت أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاد الغرب قضية توسيع وصيانة حرية النفاذ دون عائق الى الموارد المعدنية الغنية فى القارة - بالطبع بالشروط المربحة لبلدان الغرب ، مع الاستهتار التام بمصالح الدول الافريقية والسعى لاحكام تطويقها الى اقصى حد بشبكات الاستعمار الجديد، ومع مقاومة الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى الضارية للمطاليب باقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

"مخزن" المواد الخام النادرة

منذ عقود كثيرة تستخدم افريقيا ، على نطاق واسع، بمثابة مصدر كبير لكثرة من انواع المواد الخام الى الدول الامبريالية . وبالرغم من ان دراسة القارة جيولوجيا لا تزال ضعيفة نسبيا ، الا ان الاكتشافات التى تمت جعلت العديد من

البلدان الفريقية تحتل مراتب بارزة فى القائمة العالمية "لمخازن" المواد الخام المعدنية . لقد اكتشفت ويجرى استثمار مكامن غنية للنفط والغاز فى ليبيا ، الجزائر ، انغولا ، نيجيريا ، ومكامن للبوكسيتات فى غينيا ، وخامات اليورانيوم فى غابون والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى ، وخامات الحديد فى ليبيريا وموريتانيا ، والنحاس فى زامبيا وزائير ، والمنغنيز فى غابون ، ومكامن لعناصر الارض النادرة فى نيجيريا ، ناميبيا ، زائير ، والذهب والالماس فى سيراليون .

ان الاحتكارات الغربية لا تستغل المكامن التى تم اكتشافها فحسب ، بل وتقوم بتنقيب جيولوجى مكثف عن مكامن جديدة بأمل ان تضمن لنفسها ، مستقبلا ايضا ، حاجاتها الى المواد الخام المعدنية على حساب ثروات افريقيا ، طارحة جانبا المسألة المتعلقة بضرورة التعويض العادل والتعاون الاقتصادى ـ التجارى المتبادل النفع . وهى باختصار تريد ان تستحوذ على هذه الثروات باستمرار وبكميات متزايدة . وفعلا هناك ما يمكن الاستحواذ عليه . ففى عام ١٩٦٧ بلغت حصة افريقيا ٤١ بالمئة من الاحتياطيات المكتشفة من خامات المنغنيز فى العالم الرأسمالى ، اما فى عام ١٩٨٠ فقد بلغت اكثر من ٨١ بالمئة . وازدادت حصة الاحتياطيات المكتشفة من الكروم من ٧٢ بالمئة الى اكثر من ٩٧ بالمئة ، والبوكسيتات من ٣٠ الى ٤٠ بالمئة . وفى الوقت الحاضر يتوفر فى افريقيا القسم الاعظم او قسم كبير من احتياطيات العالم غير الاشتراكى من المعادن القيمة للصناعة العصرية مثل الالماس (اكثر من ٩٢ بالمئة) والبلاتين (٩٨ بالمئة) والفناديوم (قرابة ٩٢ بالمئة)والكوبالت (زهاء ٤٠ بالمئة) (١) . ومن حيث احتياطيات واستخراج اليورانيوم فى العالم الرأسمالى لا تتخلف افريقيا سوى عن امريكا الشمالية . (فاليورانيوم الافريقى بالذات لعب دورا كبيرا فى صنع السلاح الذرى فى الولايات المتحدة الامريكية) .

وتمتلك افريقيا موارد كبيرة من خامات الطاقة . فمن

حيث احتياطيات واستخراج النفط صارت تتبوأ المرتبة الثالثة بين بقية القارات، وخلال عشر سنوات فقط ـ من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٧ ـ ازدادت الاحتياطيات المكتشفة من "الذهب الاسود" هناك بمرتين تقريبا: من ٤ر٤ مليار طن الى اكثر من ٨ مليارات طن.

ولئن كان القسم الاساسى من المواد الخام المصدرة من افريقيا فى السنوات الاولى التى اعقبت الحرب يوجه، بالدرجة الرئيسية، نحو بريطانيا وفرنسا وبلجيكا التى كانت امبراطورياتها الاستعمارية باغلبيتها تقع فى هذه القارة، فان المواد باتت، منذ اواسط الستينات تصدر، بنطاق واسع، كذلك الى الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان. واصبحت السوق الامريكية تمتص كميات كبيرة من المواد المستخرجة هنا مثل المنغنيز، الكوبالت، النيوبيوم، البلاتين، الكروم، الالماس الصناعى للمعادن النادرة، البوكسيتات، ومن ثم النفط بكميات متزايدة.

وكانت هذه العملية مرتبطة باتساع استخدام المعادن المركبة وعناصر الارض النادرة فى الانتاج العصرى. ولقد سبب تطور الصناعة الذرية والراديوتكنيكية وظهور التكنيك الالكترونى والفضائى والتقدم التكنيكى فى صناعة الماكينات نموا سريعا فى الحاجة الى اليورانيوم والبلاتين والنيوبيوم والالماس وغيرها. فاذا كان حجم استهلاك بعض المعادن "التقليدية"، مثل، القصدير والرصاص قد ازداد فى العالم الرأسمالى خلال فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، طبقا لحسابات كاتب المقال، بنسبة لا تزيد على ١٠٠ بالمئة واستهلاك الحديد والنحاس والزنك بنسبة لا تزيد على ٢٠٠ بالمئة، فان هذا المؤشر بلغ، بالنسبة للمنغنيز والكروم والكوبالت والبلاتين، اكثر من ٣٠٠ بالمئة، وبالنسبة للالمنيوم والموليبديوم والبلاتين اكثر من ٥٠٠ بالمئة.

ونشير بهذه المناسبة الى ان الاحتكارات الامريكية التى

تمتلك موارد كبيرة من انواع كثيرة من المواد النادرة في اراضي الولايات المتحدة، الا انها لا تزال تفضل، في احيان كثيرة، الامتناع عن استثمارها. اولا: لان هذه الموارد تعتبر احتياطيا استراتيجيا هاما، وثانيا: لان معالجتها هنا تقتضي مقادير كبيرة من التوظيفات الاساسية، في حين ان هذه الموارد ما برحت رخيصة نسبيا في البلدان النامية، شأنها شأن القوى العاملة. وعلى وجه التحديد، تلبي الولايات المتحدة حاليا قسما كبيرا من حاجاتها الى المواد الخام المعدنية عن طريق الاستيراد من افريقيا (انظر الجدول رقم ١).

ومن الهام للغاية بالنسبة للولايات المتحدة استيراد النحاس والبلاتين والفاناديوم والمنغنيز والالماس والحرير الصخري والفلسباز من افريقيا.

وتتسم افريقيا باهمية كبيرة، بالنسبة للولايات المتحدة، كمصدر لموارد الطاقة. فنيجيريا، مثلا، غدت، منذ اواسط السبعينات، المصدر الثاني للنفط (من حيث الحجم) الى الولايات المتحدة. وتجري توريدات كبيرة من الغاز الطبيعي من الجزائر التي تمتلك احتياطيات هائلة من هذه المادة الاولية.

ومع استفحال مشكلة الوقود والمواد الخام في العالم تفاقم الصراع بين الدول الامبريالية من اجل مصادر المواد الخام في البلدان الافريقية. فقد اشتد صراع المزاحمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من اجل السيطرة على "الحزام النحاسي" لزامبيا. وفي الوقت ذاته فان الولايات المتحدة، التي تضمن حاجاتها الى النحاس من مواردها الخاصة وعن طريق الاستيراد من كندا وشيلي، تقوم بدور المصدر الكبير لهذا المعدن، بالدرجة الاساسية الى اوربا الغربية. بيد ان النحاس الامريكي هنا يجابه المنافسة من جانب النحاس الزامبي الارخص سعرا والاجود نوعية. ولهذا تسعى الشركات الامريكية الى تعزيز مواقعها في "الحزام النحاسي"، بغية التمتع بامكانية التحكم بالاسعار في اسواق التصريف وفق مصالحها.

الجدول رقم ١

حصة افريقيا فى تأمين
حاجات الولايات المتحدة الامريكية
الى مواد الخام الاستراتيجية ـ ١٩٨٠

	استهلاك الولايات المتحدة الامريكية	استيرادات الولايات المتحدة الامريكية	حصة افريقيا فى استيرادات الولايات المتحدة الامريكية، ٪
خامات المنغنيز ملايين الاطنان	١٠٦ر١	٧٥ر٠	٤٤
		٥٨ر٠	٣٨
		(المنغنيز الحديدى)	
الكروم، ملايين الاطنان	٩٤ر٠	٩٠ر٠	٤٠
الكروم الحديدى ، ملايين الاطنان	٤١ر٠	٣٢ر٠	٧١
البوكسيتات ، ملايين الاطنان	٤٠ر٥*	٧٠ر١٤	٣٢
الكوبالت ، الاف الاطنان	٠٠ر٨	٣٠ر٧	٥٥
الفاناديوم، الاف الاطنان	٤٠ر٥	٢٠ر٢	٥٥
معادين البلاتين، بالاطنان	٨٠ر٩١	٥٠ر١٠٤	٥٣
الالماس ، ملايين القيراط	٨٠ر٤٥**	٨٠ر٢٢	٥٣

* بضمنه استهلاك الالومينا .

** بضمنه استهلاك الالماس الصناعى .

حسبت استنادا الى: "Mineral Commodity Summaries", Wash., 1981.

وخلال الاعوام الاخيرة احتدمت المنافسة بين الدول الامبريالية فى مجال استخراج اليورانيوم. وأدى اكتشاف مكامن كبيرة لهذا المعدن الهام استراتيجيا فى مستعمرات فرنسا السابقة (غابون، النيجر، جمهورية افريقيا الوسطى) عام ١٩٧٠ الى اشتداد صراع المزاحمة بين احتكارات فرنسا والولايات المتحدة.

وبعد اكتشاف ابار كبيرة للنفط فى عدد من البلدان الافريقية، وجدت هذه البلدان نفسها منجرة الى دوامة الصراع الازلى بين الدول الامبريالية فى سبيل مصادر النفط. وسبب الركض وراء "الذهب الاسود" النيجيرى تناقضات حادة بين الاحتكارات الامريكية والبريطانية والفرنسية والايطالية، هذه التناقضات التى ساهمت، بدرجة كبيرة، فى اثارة الحرب الاهلية فى هذه البلاد.

مجال مربح للطوظيفات الاساسية

ان الدوافع الهامة لمشاركة الاحتكارات الامريكية فى استثمار موارد المواد الخام للقارة الافريقية تكمن فى النفقات المنخفضة نسبيا للتنقيب عن المواد الخام المعدنية واستخراجها وفى نوعيتها الرفيعة الجودة. وتشهد على النفقات المنخفضة للتنقيب عن المواد الخام الافريقية، مثلا، الحقائق التالية: فى شمال افريقيا تقل نفقات اعمال التنقيب بالنسبة للبرميل الواحد من النفط ثلاثين مرة بالمقارنة مع الولايات المتحدة. وتقل فى شمال افريقيا الى حد كبير نفقات الاستغلال ايضا: فاستخراج البرميل الواحد من النفط يكلف مبلغا يقل عشر درات عما في الولايات المتحدة. وفى مثل هذه الظروف لا يثير الاستغراب واقع ان استثمار المصادر المعدنية فى افريقيا، واستغلال العمل الرخيص للعمال الافارقة يعتبر، بالنسبة لرأس المال الامريكى منبعا كبيرا للحصول على فائض الارباح. ففى اواسط السبعينات بلغت الاستثمارات الامريكية

الخاصة المباشرة فى افريقيا قرابة ٣ر٥ مليار دولار، فى حين وصل المقدار السنوى للارباح الناجمة عن هذه الاستثمارات الى ٧٠٠ مليون دولار.

وليس من الصعب ان يلاحظ المرء الصلة بين الحملة الدعائية المثارة فى الولايات المتحدة حول قضية المواد الخام الافريقية ومصالح بعض الشركات الامريكية المعينة. فوراء الكثير من الاعمال السياسية الخارجية للحكومة الامريكية فى القارة الافريقية تكمن مصالح هذه الاحتكارات الامريكية او تلك.

وتعد شركة "جيمس سينكلير" فى نيويورك، والتى لها صلات عريقة مع جمهورية جنوب افريقيا، من المبادرين للصراع من اجل زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من المواد الخام عن طريق زيادة استيراداتها من افريقيا. وتلقى الحملة الدعائية المذكورة تشجيعا نشيطا من جانب شركة "اليدينى لادلوم" الكبيرة التى تعود لها حصة كبيرة من اسهم المصانع التى تستخرج الكروم فى جنوب افريقيا. وفى هذا المجال تحظى كثرة من الشركات العاملة فى القارة الافريقية بدعم القوى الجبارة للرأسمال الاحتكارى الامريكى، من شاكلة المجموعات المالية لاسر روكفلر ومورغن وفورد وديلون وغوغنهيم وغيرها. واسرة روكفلر - مساهم كبير فى الكونسرن الدولى "سوسيتيه جنرال كونغوليز دى مينير" الذى يحتل مواقع راسخة فى صناعة التعدين بزائير.

وبالتطابق التام مع منطق الاعمال الرأسمالية الخاصة توجه الاحتكارات الامريكية استثماراتها، قبل كل شئ، نحو الفروع الاكثر ريعية. فما يربو على ٥٥ بالمئة من اجمالى هذه الاستثمارات فى السبعينات كان من نصيب استخراج النفط الافريقى. ولئن كان مجموع الزيادة فى التوظيفات الاساسية للشركات الامريكية فى البلدان الافريقية النامية خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ يبلغ ٢ر٢٥ مليار دولار، فان ارباحها، خلال نفس الفترة، بلغت قرابة ٩ر٦ مليار دولار، علما بان قرابة

٨٠ بالمئة منها حولت الى الولايات المتحدة الامريكية (٢).

ومع ذلك ان توظيفات الرساميل الامريكية في القارة الافريقية لا تزال تتخلف كثيرا، من حيث حجمها، عن البريطانية مثلا. غير ان ابعاد نشاط الرأسمال الامريكي هي اوسع بكثير وذلك لان تغلغله يجرى فى افريقيا البريطانية سابقا وفى البلدان التى كانت ترزح تحت سيطرة الدول الاوربية الاخرى على السواء.

وفى الاعوام الاخيرة طرأت تغيرات ملحوظة على مجموع اشكال واساليب تغلغل الرأسمال الامريكي فى افريقيا. فاذا كانت التوظيفات الاساسية المباشرة وتأسيس الفروع او الشركات البنات هى الطاغية فى السابق، فان المشروع المشترك وكذلك الاتفاقيات حول تقديم الشركات الامريكية خدمات الى الشركات المحلية باتت، فى الوقت الحاضر، تكتسب، الى جانب الاشكال المذكورة، انتشارا واسعا. وتقدم الشركات الامريكية، عن طيبة خاطر، على اقامة اشكال التعاون هذه، وذلك لانها تضمن مواقع متينة فى الفرع او المشروع المعين وتقلل، فى الوقت ذاته، خطر تأميم الملكية الامريكية.

وتغلغلت الاحتكارات الامريكية فى صناعة التعدين بدول افريقية كثيرة، محتلة مواقع مسيطرة فى البعض من فروعها. ووظفت شركات الولايات المتحدة اموالا طائلة (اكثر من مليار دولار) فى صناعة النفط بليبيا. وفى بداية السبعينات كان يستخرج من ابار النفط العائدة للشركات الامريكية ٨٨ بالمئة من مجموع النفط الليبى. ونظرا لتأميم العديد من الشركات الامريكية فى ليبيا فى اواسط السبعينات صارت الاحتكارات الامريكية تبدى اهتماما كبيرا بالمناطق النفطية لافريقيا الاستوائية. وعلى وجه التحديد احتل الرأسمال الامريكي مواقع راسخة فى نيجيريا. وبين الاحتكارات النفطية التى تغلغلت فى هذه البلاد فان شركات كبرى مثل "اكسون" و"موبيل"و"كراتشير ريسورسيز" تزيد نشاطها بصورة محمومة.

وتقوم الشركات النفطية الامريكية بالتنقيب عن النفط قرب سواحل الكاميرون وتنزانيا ودول اخرى. وفى الاونة الاخيرة راحت الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى تقوم باعمال التنقيب عن النفط فى الجرف الساحلى وفى المناطق النائية لـ ٣١ دولة افريقية . وترد شهريا انباء عن اكتشافات جديدة . فخلال عام ١٩٧٩ وحده ازداد عدد ابار النفط العاملة فى القارة بـ ٢١٠ ابار. واتاح التنقيب معرفة واقع ان افريقيا، التى كانت تعتبر فى السابق فقيرة نفطيا، تمتلك فى مستودعاتها الجوفية ما يربو على عشر الاحتياطيات الاكيدة من "الذهب الاسود" فى العالم الرأسمالى.

وبسعى الرأسمال الامريكى الى الاستيلاء على المواقع الرئيسية فى صناعة التعدين ايضا . وتبدى اهتمامها بالمواد الخام المعدنية، قبل غيرها، شركات ميتالورجيا المعادن الحديدية . فشركة "يونايتيد ستيتس ستيل" وهى اكبر شركة للميتالورجيا فى الولايات المتحدة تساهم فى استثمار مكمن مواندا فى غابون، وهو واحد من اغنى مكامن خامات المنغنيز فى العالم الرأسمالى. ويعود لها ٤٤ بالمئة من رأس المال فى شركة "كوميلوغ" المختلطة . ومن هنا يصدر الى الولايات المتحدة سنويا زهاء ٥٠٠ ألف طن من خامات المنغنيز (٣٥ ــ ٣٦ بالمئة من اجمالى استيرادات الولايات المتحدة من خامات المنغنيز). ويعود لـ "يونايتيد ستيتس ستيل" كذلك ٢٠ بالمئة من اسهم شركة "اسوشيتيد منغنيز ماينز" فى جنوب افريقيا التى تقوم باستخراج خامات المنغنيز (قرابة ٥ر١ ــ ٧ر١ مليون طن سنويا) والمنغنيز الحديدى. وتساهم كذلك ، فى مشاريع اخرى، مثلا، فى استخراج الروتيل (معدن يحتوى على التيتانيوم والحديد) فى سيراليون. ويعود لشركة "بيتلهم ستيل"، وهى ثانى شركة ميتالورجية أمريكية من حيث حجمها، ٥٠٪ من الاسهم فى شركة "لامكو" المختلطة التى تقوم باستثمار المكمن الكبير لخامات الحديد فى ليبيريا، والذى يقع فى نقطة تلاقى حدود

ليبيريا وغينيا وجمهورية ساحل العاج. وحصلت شركة "بيكاندز مازير" الامريكية على امتياز لاستغلال هذا المكمن من اراضي جمهورية ساحل العاج.

وفي جمهورية جنوب افريقيا وزيمبابوي تحتل "يونيون كارباند اوف نيويورك" مواقع راسخة في استخراج الكروم ومعالجته. وعبر شركاتها كانت تصدر الكروم من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة حتى في فترة سريان مفعول الحظر الذي فرضته الامم المتحدة.

ويقع في غانا مصنع "فالكو" الذي يعود الى شركة "كايزر المنيوم" وهو اكبر مصنع امريكي للالمنيوم، من حيث طاقاته، خارج حدود الولايات المتحدة واكبر مصنع في افريقيا الغربية.

وفي غينيا تقوم باستثمار المكامن الكبيرة للبوكسيتات الشركتان المختلطتان "كومباني دي بوكسيت دي غينيا" (انتاجيتها ٩ ملايين طن من البوكسيتات و"فريغيا" (انتاجيتها مليوني طن من البوكسيتات و٧ر٠ مليون طن من الالومينا) اللتان تعود الحصة الكبرى فيهما الى رأس المال الامريكي.

ان الاحتكارات الامريكية التي ترى في مكامن النحاس الكبيرة في زامبيا وزائير تكملة مربحة لصناعة النحاس الامريكية تولي لهذين البلدين اهتماما متزايدا. فشركة "اموكو مينيرال" الامريكية تشارك مشاركة نشيطة للغاية في استغلال مناجم النحاس في زائير. وحصلت الشركات الامريكية، كذلك، على عدد من الامتيازات لاستخراج التنتاليوم في منطقة كيغو.

وتعود كافة الشركات الكبيرة التي تقوم باستثمار مكامن الخامات في بتسوانا لرأس المال في جنوب افريقيا المرتبط، بدوره، بالاحتكارات الامريكية. علما بأن قسما كبيرا من الخامات الغنية بالنيكل والنحاس والمستخرجة هناك يصدر الى الولايات المتحدة الامريكية.

ويجري استخراج الالماس الافريقي من قبل الشركات التي

يستأثر فيها الامريكيون بالقسم الاساسي من الاسهم. ويستخرج من منجم اكتشف عام ١٩٧٢ فى بتسوانا ، وهو احد اكبر مناجم الالماس فى العالم، ملايين القيراطات من الالماس التي تخصص للتصدير، وقبل كل شئ الى الولايات المتحدة الامريكية . وفى سنة ١٩٧٥ تأسست شركة افريقيا الوسطى لاستخراج الالماس. وتعود الربطة الرقابية من الاسهم فيها الى شركة "دياموند ديستريبيوتر" الامريكية .

ان نشاط الاحتكارات الامريكية فى افريقيا مدعو، حسب مخططات رؤسائها لتشديد التبعية الاقتصادية لكثرة من بلدان هذه القارة بالدول الرأسمالية المتطورة ، وابقائها فى وضع التابع فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى. وفى الوقت ذاته فان التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية الجارية ، خلال الاعوام الاخيرة ، فى الكثير من البلدان الافريقية ، ترغم الاحتكارات الامريكية على اتخاذ موقف حذر للغاية من الاستثمارات الجديدة فى هذه البلدان او تلك. ولهذا كان ما يربو على نصف اجمالى التوظيفات الاساسية للشركات الامريكية فى القارة الافريقية فى نهاية السبعينات ـ بداية الثمانينات من نصيب جمهورية جنوب افريقيا .

المكانة الخاصة لجمهورية جنوب افريقيا

ان كبريات الاتحادات الاحتكارية الامريكية ، التى تجتذبها موارد افريقيا الجنوبية المعدنية الغنية ورخص عمل السكان الاصليين، تشارك هنا فى استثمار مناجم اليورانيوم والذهب والكروم والفاناديوم وغيرها من المعادن النادرة .وتحصل هذه الاتحادات على ارباح طائلة من الاستغلال البشع للسكان الافارقة .

ان جنوب هو القسم الاكثر تطورا من الناحية الصناعية فى القارة . ولقد وظفت هنا رساميل كبيرة من قبل الاحتكارات الدولية . وتتركز هنا ، كذلك اغنى احتياطيات

المواد الخام المعدنية . وتمتلك جمهورية جنوب افريقيا اكبر الاحتياطيات فى العالم الرأسمالى من المواد الخام المعدنية التى تحتاج اليها الولايات المتحدة الامريكية حاجة ماسة لتلبية متطلبات صناعتها ـ خامات المنغنيز الكروم والبلاتين. (انظر الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ٢

حصة جمهورية جنوب افريقيا
فى استخراج واحتياطيات المواد الخام المعدنية
فى العالم الرأسمالى، ١٩٧٨، بالنسة المئوية

انواع المواد الخام	الاستخراج	الاحتياطيات
خامات المنغنيز	٣٧	٩٣
الكروم	٥١	٨٤
الفاناديوم	٥٣	٩٠
معادن البلاتين	٨٧	٨٩
الذهب	٧٣	٦٤
الالماس (الصناعى والمخصص للمجوهرات)	٢٥	—
اليورانيوم	١٣	١٦

حسبت استنادا الى
"Mining Survey", Vol. 90, No. 4, Johannesburg, 1979.

وتتوفر فى البلاد كذلك احتياطيات كبيرة من الحرير الصخرى والحجر الفلورى واوكسيد الالومينيوم. ويستخرج فى جمهورية جنوب افريقيا ما مجموعه ٥٤ نوعا من المواد الخام المعدنية . ولهذا فان المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة متركزة، أساسا، فى القسم الجنوبى من القارة . ومن هنا انما يتأتى دعم واشنطن الثابت للنظام العنصرى فى جمهورية جنوب

افريقيا .

وتمتلك جمهورية جنوب افريقيا، التى تتوفر فيها قاعدة جبارة للمواد الخام المعدنية، كذلك، صناعة تعدين متطورة. فقد احتلت من حيث قيمة حجم المواد الخام المعدنية، ما عدا الطاقة، التى استخرجت عام ١٩٧٩ (وبلغت ٦ر١١ مليار دولار) المرتبة الثالثة فى العالم الرأسمالى (بعد الولايات المتحدة الامريكية وكندا)، اما فى سنة ١٩٨٠ فقد خرجت، بنتيجة ارتفاع اسعار الذهب، الى المرتبة الثانية. وتتميز صناعة التعدين فى جمهورية جنوب افريقيا، ايضا، بمستوى عال نسبيا من تركز الرأسمال والانتاج. ويشكل أساس هذه الصناعة عدد من كبريات الشركات التى تطلق عليها تسمية "دور التعدين" — "انجلو — امريكان"، "دى بيرس"، "جنرال مايننغ يونيون"، "غولدفيلدز اوف ساوث افريقيا" وغيرها.

وبالرغم من وجود صناعة تحويلية متطورة، فان استخراج ثروات باطن الارض فى جمهورية جنوب افريقيا موجه، بالدرجة الاساسية، نحو التصدير. وغدا هذا البلد مصدرا بارزا فى العالم الرأسمالى لخامات المنغنيز والكروم والفاناديوم ومعادن البلاتين والانتيمون والالماس التكنيكى واوكسيد الالومينيوم وغيرها. هذا مع العلم ان قسما كبيرا منها يصدر الى الولايات المتحدة التى تنتسب الى الشركاء التجاريين الرئيسيين لجمهورية افريقيا الجنوبية. ففى عام ١٩٧٩ تبوأت المرتبة الاولى فى تجارتها الخارجية، متخطية بريطانيا وجمهورية المانيا الاتحادية. وفى سنة ١٩٨٠ بلغت استيرادات الولايات المتحدة من جمهورية جنوب افريقيا ٤ر٣ مليار دولار، اما صادراتها اليها فبلغت ٥ر٢ مليار دولار. وتحتل المواد الخام المعدنية مكانة بالغة الاهمية فى استيرادات الولايات المتحدة من جمهورية جنوب افريقيا. فعن طريق الاستيراد من الاخيرة تضمن الولايات المتحدة قرابة ١٠ بالمئة من حاجاتها الى خامات المنغنيز و٣٠ — ٤٠ بالمئة الى المنغنيز الحديدى و٣٥ — ٤٠

بالمئة الى الكروم و٤٠ ـ ٦٠ بالمئة الى الكروم الحديدى وزهاء ٥٥ بالمئة الى الفاناديوم و٤٠ ـ ٥٠ بالمئة الى معادن البلاتين وزهاء ٣٠ بالمئة الى الالماس الصناعى و١٠٠ بالمئة الى اوكسيد الالومينيوم المستهلك فى البلاد (٣)٠ وفى هذا المجال لابد من الاخذ بالحسبان ان كل هذه الانواع من المواد الخام، باستثناء الفاناديوم لا تستخرج عمليا فى الولايات المتحدة٠ وعدا ذلك تستورد الولايات المتحدة بكميات كبيرة من جمهورية جنوب افريقيا خامات الانتيمون والحرير الصخرى والكيانيت٠

وتشهد صناعة التعدين، ولاسيما فرع استخراج الذهب فى جمهورية جنوب افريقيا فترة نهوض عاصف٠ وتشجع الاحتياطيات البالغة الغنى من المواد الخام المعدنية والظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية "المؤاتية"، حسب رأى واشنطن، والمعدن العالى للربح، على تدفق الرأسمال الامريكى عليها بنشاط٠ فطبقا لمعطيات الصحافة فى جنوب افريقيا كان هناك اكثر من ٣٠٠ شركة امريكية فى سنة ١٩٧٦ تملك فروعا فى جمهورية جنوب افريقيا، وكانت تعمل هناك قرابة ٦ الاف شركة امريكية من خلال الشركات الاوربية الغربية٠ وبلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة فى جمهورية جنوب افريقيا حتى بداية عام ١٩٨١ اكثر من مليارى دولار٠ وتجتذب موظفى الرأسمال، قبل كل شىء، صناعة التعدين فى جمهورية جنوب افريقيا الفرع ذو المعدل العالى جدا للارباح (خلال سنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٧٧ بلغ معدلها ٣٠،٤ بالمئة)٠ ويعود للاحتكارات الامريكية حاليا ما مجموعه ٢٥ بالمئة من اسهم الشركات المستخرجة للذهب٠ ولو اخذنا بعين الاعتبار خصائص الاحصائيات الامريكية للتوظيفات الاساسية المباشرة، فانه يمكن القول ان حصة الرأسمال الامريكى فى صناعة التعدين بجمهورية جنوب افريقيا هى عمليا اعلى بكثير من المعطيات الرسمية٠

ولا بد من الاشارة الى ان تزايد اهتمام الشركات الامريكية بجمهورية جنوب افريقيا، خلال السنوات الاخيرة،

يعود، بدرجة متزايدة الى حاجة الصناعة الحربية الامريكية الى المواد الخام الاستراتيجية . وبالنسبة للشركات الداخلية ضمن المجمع العسكرى الصناعى الامريكى تعتبر جمهورية جنوب افريقيا من المصدرين الرئيسيين على وجه الخصوص للبلاتين والكوبالت وخامات اليورانيوم والمنغنيز وغيرها . ومع ذلك فلا بد من الاخذ بالحسبان ان الذهب والالماس لا يزالان كالسابق الثروة الرئيسية لجمهورية جنوب افريقيا . فهى تستخرج نسبة كبيرة من الالماس فى العالم الرأسمالى، علما بان شركة "دى بيرس" فى جنوب افريقيا هى الاحتكار الدولى الذى يشرف على بيعهما، اما الولايات المتحدة فهى مساهم، بل واكثر من ذلك هى المشترى الرئيسى لمنتجات هذه الشركة . ويتوقف على تدفق الذهب من جنوب افريقيا الى الولايات المتحدة، بدرجة كبيرة، سعر صرف الدولار وتأثير الاوليغارشية المالية الامريكية فى الشؤون النقدية الدولية . وواقع ان حصة جمهورية جنوب افريقيا تبلغ ثلاثة ارباع الذهب المستخرج فى العالم الرأسمالى يجعلها تحتل وضعا خاصا بالنسبة للولايات المتحدة والغرب عموما .

ومع ذلك لابد من الاشارة الى ان موقف الولايات المتحدة المتعاطف مع جمهورية جنوب افريقيا لا يعزى الى الثروات المعدنية الهائلة للاخيرة فحسب، بل والى اعتبارات سياسية ايضا : فواشنطن ترى ان نظام الابارتهيد يمكنه ان يغدو سندا اقتصاديا وسياسيا ـ عسكريا مضمونا للولايات المتحدة فى حالة نشوء اوضاع حرجة فى القارة الافريقية تسبب انقطاعا فى توريدات المواد الخام المعدنية الهامة استراتيجيا .

* * *

وهكذا فان واشنطن ترى فى الموارد المعدنية بافريقيا احتياطيا استراتيجيا لها، مدعوا للتعويض فى المستقبل عن النقص فى الكثير من انواع المواد الخام فى اراضى الولايات

المتحدة. وعدا ذلك، اصبحت موارد افريقيا بالنسبة للولايات المتحدة مصدرا هاما للواردات الجارية من المواد الخام ذات الاهمية الصناعية والعسكرية. واخيرا، يرى عدد من رجال الدولة والاحتكاريين في واشنطن ان بعض الدول الافريقية يمكنها، باحتياطياتها الغنية من المواد الخام المعدنية، ان تعوض للولايات المتحدة عن "مناطق المواد الخام" التى تخرج من تحت سيطرة الرأسمال الامريكى.

غير ان المخططات التوسعية هذه تجابه مقاومة متعاظمة من جانب دول القارة الفتية التى تطمح الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى وفرض سيادتها على مواردها الطبيعية. والى جانب كل ذلك تحتدم المنافسة من جانب الدول الامبريالية الاخرى على قطاع المواد الخام من اقتصاد البلدان الافريقية، الامر الذى ينبىء بتناقضات جديدة وبتفاقم التناقضات القديمة فى العالم الرأسمالى.

الهوامش

(١) حسبت استنادا الى:
Mineral Commodity Summaries, Wash., 1981.

(٢) اناتولى غروميكو. النزاع فى جنوب افريقيا .موسكو، ١٩٧٩ ص ٣٠.

(٣) حسبت استنادا الى:
Mineral Commodity Summaries, Wash., 1981.

العلاقات الاقتصادية ـ التجارية

رودولف زيمنكوف
دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

تتميز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمستوى عال على نحو خاص من تغلغل الولايات المتحدة الاقتصادى فى آسيا التى تحتل مكانة هامة فى التجارة الخارجية الامريكية، لكونها مصدرا للمواد الخام المعدنية وسوقا لتصريف البضائع الامريكية ومجالا لتوظيف رأس المال الخاص. ولئن كانت العواقب السياسية لتصفية الاستعمار فى البلدان الاسيوية قد خلقت بالنسبة لرأس المال الاحتكارى الامريكى وضعا معقدا لتحديد نهجه السياسى الخارجى، ففى المجال الاقتصادى اتاح تضعضع مواقع المنافسين الاوربيين له امكانية التغلغل بصورة انشط فى اسواق البلدان المذكورة (١). ونظرا لذلك باتت آسيا تتبوأ مكانة ملحوظة فى التدابير الاقتصادية الخارجية للشركات الامريكية، الامر الذى مارس، بالطبع، تأثيرا كبيرا على سياسة ادارة واشنطن فى هذه المنطقة.

وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات راح التركيز فى سياسة رأسمالية الدولة الاحتكارية فى الولايات المتحدة الامريكية يجرى اكثر فاكثر على التعاون الاقتصادى ـ العسكرى مع بلدان آسيا. وبهذا الصدد اصبحت الافضلية تعطى المصالح الاستراتيجية ـ العسكرية وباتت تحتل مركز اهتمام الولايات

المتحدة تلك المناطق من آسيا التي تجرى فيها مجابهة حادة ، على الاخص ، بين الحركة التحررية وبين قوى الامبريالية والرجعية . وهناك بالذات تذعر الامبريالية الامريكية من آفاق فقدان السيطرة على الموارد الغنية للغاية ويرهبها نفوس مواقعها .

وفي جنوب - شرق آسيا تراهن الاوساط الامريكية الحاكمة ، التي تسعى لاقامة علاقات حسن الجوار بين دول الهند الصينية وبين منظمة آسيان الاقليمية ، لاعلى ربط الاقتصاديات المحلية ربطا وثيقا بمصالح رجال الاعمال الامريكيين، وقبل كل شيء، بمصالح الشركات المتعددة الجنسية فحسب ، بل وعلى تحويل المنطقة بأسرها الى سند سياسي - عسكري للامبريالية (٢).

وفي الشرق الاقصى تفرد الولايات المتحدة الامريكية ، التي تقيم العقبات على طريق تسوية القضية الكورية ، دور "القوة الاقليمية" الى كوريا الجنوبية لضمان المصالح الامريكية .وتتبع واشنطن ازاء سيئول سياسة "الشراكة الجديدة" التي يجرى تنفيذها ، في آن واحد، عن طريق تطوير صلات اقتصادية تجارية وثيقة معها وعن طريق المساهمة الاكثر فعالية في تقوية القوات المسلحة لكوريا الجنوبية (٣).

وتبدي الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بدول آسيا كمجال لتوظيف رأس المال. ويؤكد ممثلو الادارة ورجال الاعمال الكبار في الولايات المتحدة باستمرار على ان الاكثار من التوظيفات المباشرة للرساميل في بلدان هذه المنطقة هو احدى مهامهم الرئيسية . وينظر الى تغلغل رأس المال الاحتكاري في اقتصاد بلدان آسيا لا كوسيلة لتشديد استغلالها اقتصاديا فحسب ، بل وكوسيلة بالغة الاهمية للتأثير الاجتماعي على اختيار سبيل ومجرى تطور هذه البلدان.

وخلال السنوات ال ١٥ - ٢٠ الاخيرة عزز رأس المال الاحتكاري الامريكي، بدرجة كبيرة، مواقعه في اقتصاد الكثير من بلدان آسيا . ففي نهاية عام ١٩٨١ بلغ اجمالي التوظيفات

الخاصة المباشرة للرساميل الامريكية في بلدان آسيا زهاء ١١ مليار دولار، قياسا الى ٩ر٠ مليار دولار في سنة ١٩٦٠.ويشكل هذا المبلغ ٤ر١٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصة المباشرة للرساميل الامريكية في البلدان النامية.

ان الاستيلاء على المواقع الرئيسية في الاقتصاد، وقبل كل شيء بسط السيطرة على مصادر المواد الخام القيمة والوقود وعلى الفروع العصرية للصناعة التحويلية بهدف الحصول على اقصى الارباح هو الدافع المحرك لرأس المال الامريكي الخاص في بلدان آسيا. وتؤكد ذلك تأكيدا ساطعا بنية استثمارات الشركات الامريكية وتوزيعها الجغرافي.

فحتى نهاية عام ١٩٨١ بلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة في الصناعة النفطية لبلدان آسيا ار٣٨ بالمئة من اجمالي حجمها وفي الصناعة التحويلية ٢٦ بالمئة وفي التجارة والتأمين ١٨ بالمئة وفروع الاقتصاد الاخرى ٤ر١٧ بالمئة (٤).

ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمارات الامريكية المباشرة في بلدان آسيا الطابع الانتقائي لتوزيع الرساميل في هذه المنطقة. ومما له دلالته ان الشركات تركز استثماراتها في البلدان التي تتوفر فيها موارد طبيعية غنية وجو ملائم للاستثمار وسوق داخلية واسعة الى حد كاف وصناعة محلية متطورة نسبيا. فقد بلغت حصة جنوب شرق وشرق آسيا عام ١٩٨١ مقدار ٣ر١٠ مليار دولار او ٣ر٩٤ بالمئة من اجمالي حجم الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة في آسيا (انظر الجدول رقم ١).

وهذا ما يظهره ايضا التحليل المسهب لنشاط رأس المال الاحتكاري الامريكي في المنطقتين المذكورتين من آسيا. فبعد الهزيمة في الحرب بالهند الصينية شددت الولايات المتحدة، بصورة ملحوظة، نشاطها السياسي والاقتصادي ازاء البلدان الاعضاء في رابطة دول جنوب – شرق آسيا (اسيان) التي تضم اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفيليبيين. وغدت هذه الرابطة

اول منظمة اقليمية للبلدان النامية فى النصف الشرقى من الكرة الارضية والمنظمة الوحيدة، حسب المعطيات حتى نهاية عام ١٩٨٣، التى اعترفت بها الولايات المتحدة رسميا .

جدول ١

الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة
فى بلدان آسيا النامية
(بملايين الدولارات)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المجموع	٨٩٨	٢٤٥٧	٣٧٤٧	٥٥٠٣	٧٣٣٠	٨٥٠٥	١٠٩٨٦
بما فى ذلك:							
الهند	١٥٩	٣٠٥	٣٦٧	٣١٨	٣٤١	٣٩٨	٤٣١
اندونيسيا	١٧٨	٥١٦	١٥٨٧	٩٨٤	١١٩١	١٣١٤	١٨٦١
كوريا الجنوبية	...	١٣٩	٢٢٤	٣٩٥	٦٨٩	٥٧٥	٧٧٨
ماليزيا	٤٦	٢٠٠	...	٤٦٤	٥٦١	٦٣٢	٨٤٩
سنغوفارة	...	٣٤٣	...	٥١٦	٨٦٠	١٢٠٤	١٧٩١
هونغ كونغ	...	...	...	١٣٢٨	١٧٤٠	٢٠٧٨	٢٦٥٥
تايلاند	...	١٣٠	...	٢٣٧	٢٠٠	٣٦١	٥٥١
الفيليبين	٤١٤	٧١٠	٧٣٨	٨٣٧	١٢٥٤	١٢٥٩	١٢٤٩

محسوبة بالاعتماد على Survey of Current Business للسنوات المذكورة اعلاه .

وهذه المنظمة الاقليمية التى تضم بلدانا يبلغ تعداد سكانها اكثر من ٢٥٠ مليون نسمة والمعروفة بمواردها الطبيعية الغنية كانت تعتبر من قبل رأس المال الاحتكاري الامريكى، تقليديا ، سوقا هامة لتصريف البضائع ومصدرا للمواد الخام وهدفا للتوظيف المربح لرأس المال واحتياطيا كبيرا للقوى العاملة الرخيصة . فخلال فترة ١٩٦٧ — ١٩٨١ ازدادت القيمة الميزانية للتوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة

المباشرة للرساميل فى البلدان الخمسة المذكورة باكثر من ٦ر٧ مرة وبلغت فى سنة ١٩٨١ مقدار ٦ر٣٥ مليار دولار اى ٨ر٥٧ بالمئة من اجمالى حجم التوظيفات الاساسية الامريكية المباشرة للرساميل فى آسيا (٥). ويوجد القسم الاكبر من التوظيفات الاساسية للرساميل الامريكية فى اندونيسيا - ٦ر١٨ مليار دولار وسنغافورة - ٩ر١٧ مليار دولار والفيليبين - ٣ر١ مليار دولار. وتشير مجلة "يو.اس. نيوز اند ورلد ريبورت" الامريكية الى ان تواجد رجال الاعمال الامريكيين فى هذه البلدان هو اوسع بكثير مما كان فى فترة الحرب الفيتنامية. وطبقا للمعطيات الاكثر تواضعا تمارس النشاط فى جنوب شرق آسيا ٥٠ الاف شركة امريكية ونيف. وخلال السنوات الاربع الاخيرة تضاعفت الاستثمارات الامريكية وتبلغ حاليا قرابة ٧ مليارات دولار محتلة المرتبة الثانية بعد الاستثمارات اليابانية (٦). وفى سنة ١٩٨١ حصلت الاحتكارات الامريكية فى بلدان اسيان على ١ر٣ مليار دولار من الارباح، اى ٨٠ بالمئة من مجموع الارباح المجنية فى بلدان آسيا.

ان الفرع الرئيسى لتوظيف رأس المال الامريكى الخاص هو صناعة النفط التى بلغت حصتها فى سنة ١٩٨١ نسبة ٦ر٥٤ بالمئة من مجموع الاستثمارات الامريكية المباشرة فى هذه المنظمة الاقليمية. ففى اندونيسيا بلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة فى التنقيب عن النفط واستخراجه بـ "التعاون" مع الشركات الحكومية المحلية ٦ر٨٠ بالمئة. ويسيطر رأس المال الامريكى على القسم الاعظم من استخراج النفط فى البلاد، حيث تنتج شركة "كالتكس" الامريكية النفطية وحدها قرابة نصف النفط المستخرج. وفى ماليزيا وتايلاند بلغت التوظيفات فى صناعة تكرير النفط ٩ر٥٨ بالمئة و٧ر٧٣ بالمئة على التوالى من التوظيفات الاساسية للشركات الامريكية عام ١٩٨١. وفى ماليزيا تسيطر شركة "اكسون" الامريكية سوية مع الاحتكار الانجلو - هولندى "رويل داتش شيل" على كامل استخراج النفط فى

البلاد . واحتكرت ثلاث شركات وهي "كالتكس" و"شيل" و"اكسون" سوق مشتقات النفط في تايلاند . وفي اغلبية بلدان الرابطة يلاحظ الاتجاه نحو زيادة الاستثمارات الامريكية في القطاع النفطي من الاقتصاد باستمرار .

وفي السبعينات ازدادت ، الى حد كبير، الوظيفات الاساسية للشركات الامريكية في الصناعة التحويلية لبلدان اسيان .ووظفت اكبر الاستثمارات في اقتصاد سنغافورة والفيليبين (بلغت في سنة ١٩٨١ مقدار ٥٩٤ مليون دولار و٥٥٤ مليون دولار على التوالي)، علما بان رأس المال الامريكي يتمتع بوضع سائد في فروع مثل تكرير النفط والصناعة الكيميائية وصناعة المستحضرات الطبية .

وفي سنغافورة ، مثلا، تمارس نشاطها في القطاع الانتاجي ١٣٣ من اصل ٧٤٥ شركة امريكية مسجلة في البلد ويبلغ حجم رأسمالها الاجمالي ٧٦را مليار دولار ومنها ٣٣ شركة عاملة في صناعة الالكترونيات. ويسيطر رأس المال الامريكي على صناعة تكرير النفط في سنغافورة التي تعتبر المركز الثالث لتكرير النفط في العالم الرأسمالي . ويشتغل في المؤسسات الامريكية العاملة في الصناعة التحويلية في البلد ٨ر٢٨ الف شخص او ٥ر٢ بالمئة من اجمالي القوى العاملة في الجمهورية الفتية (٧) .

وتمارس نشاطها في الفيليبين، التي هي بلد آخر من بلدان اسيان، ١٤٨ شركة امريكية منها ٦٢ فرعا لكبريات الشركات الامريكية . وتبلغ ارصدة هذه الشركات في الصناعة التحويلية للفيليبين اكثر من نصف مليار دولار . وتقل حصة الشركات اليابانية التي تأتي بعدها بمقدار ٥ر٢ مرة . وتسيطر الشركات الامريكية على الصناعة النفطية والبتروكيميائية وصناعة المستحضرات الطبية وادوات الزينة والتجميل . ويتمركز فيها زهاء ثلثي الاستثمارات الامريكية (٨) .

وللشركات الامريكية مواقع قوية في الصناعة التحويلية بماليزيا واندونيسيا . ففي بداية عام ١٩٨٢ وظفت هذه

الشركات فيها ١٢٢ و١٤٠ مليون دولار على التوالى. وبالدرجة الاولى، فى صناعة تكرير النفط ومعالجة المطاط ومعامل استجميع لصناعة الالكترونيات والسيارات. وبعد صناعة المعدات الكهربائية فرعا جديدا فى الصناعة التحويلية بماليزيا وواحدا من اكثر الفروع المحتكرة من قبل الشركات المتعددة الجنسية. فقد بلغ عدد مؤسسات صناعة المعدات الكهربائية فى البلد فى نهاية السبعينات ١٥٧ مؤسسة يشتغل فيها اكثر من ٥٥ الف شخص (٩). ويشكل انتاج العناصر الالكترونية، وبالدرجة الاساسية، شبه الموصلات اساس هذا الفرع من فروع الصناعة التحويلية. وفى الوقت الحاضر تعتبر ماليزيا اكبر منتج لشبه الموصلات فى العالم الرأسمالى. فحصة المصانع ال ٢٥ لانتاجها تبلغ ٨٠ بالمئة من حجم المبيعات وبشتغل فيها ٤٠ بالمئة من اجمالى عدد العاملين فى صناعة المعدات الكهربائية فى البلد. وعمليا تخضع كل هذه المصانع لسيطرة ٧٢ شركة متعددة الجنسية وبضمنها ٢٥ شركة امريكية متعددة الجنسية. ويفضى نهج الشركات الغربية فى بناء المصانع فى هذا البلد من اجل انتاج مختلف اصناف السلع والعناصر الالكترونية التى لا تلقى رواجا فى السوق الداخلية للدولة الى صرف رأس المال المحلى عن المشاركة فى انتاج السلع الضرورية فعلا للبلد.

وتحتل الشركات الامريكية مواقع قوية، كذلك، فى صناعة السلع المطاطية بماليزيا. ففى الوقت الحاضر تجرى فى البلد معالجة ما يربو على ٥٠ الف طن من المطاط سنويا او زهاء ٣ بالمئة من اجمالى انتاج المطاط الطبيعى فى الدولة. وتتبوأ المرتبة الثانية من حيث ابعاد العمليات فى صناعة السلع المطاطية فى ماليزيا شركة "غوديير تاير اند روبر" الامريكية المتعددة الجنسية. وهى تسيطر فى البلد على شركة "غوديير ماليزيا بيرخ" المختلطة والتى تساهم فيها شركة "اكسرون" الامريكية وشركة "برناس انجيينيرنغ" الماليزية التابعة للدولة (يعود لها ٤٩ بالمئة من رأسمال الشركة). وينتج مصنع السلع

المطاطية العائد لشركة "غودير تاير اند روبر"، بالدرجة الاساسية الاطارات للسيارات والدرجات النارية والانابيب المطاطية وغيرها. وتجرى فى المصنع سنويا معالجة قرابة ١٠ الاف طن من المطاط اى حوالى ربع اجمالى حجم المواد الخام المستخدمة فى صناعة السلع المطاطية بماليزيا.

ان نمو التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة فى الصناعة التحويلية لبلدان جنوب شرق آسيا يعود الى سياسة الاحتكارات الامريكية التى تنقل الى الخارج صنع المنتجات الجديدة بهدف تقليص نفقات الانتاج والحصول على فائض الربح الاحتكارى وكذلك المنتجات "الملوثة" ايكولوجيا. وتكمن العوامل الهامة التى تشجع على عمل مؤسسات الصناعة التحويلية العائدة للشركات الامريكية ببلدان اسيان فى وجود ايدى عاملة رخيصة نسبيا هناك وفى منح الشركات الامريكية تسهيلات اقتصادية ـ تجارية معينة من قبل الحكومات الوطنية وفى امكانية النفاذ الاكثر حرية الى اسواق البلدان الاخرى الاعضاء فى المنظمة، نظرا لاضفاء طابع ليبرالى على النظام الجمركى فى اطر هذه المنظمة الاقليمية وهلمجرا.

وتتمثل خاصية سياسة الشركات الامريكية بجنوب شرق آسيا (وشرقها ايضا) فى الاستخدام الفعال لاحدث اشكال تمرير رساميلها الى هناك ـ نقل القدرات الصناعية الى بلدان المنطقة بهدف اقامة الانتاج المعد للتصدير.

لقد اضطلع تغلغل شركات الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى فى دول اسيان، بصورة مكثفة، بدور كبير فى تحويلها الى مصدّر بارز للمنتجات الجاهزة وشبه الجاهزة وسط البلدان النامية. ففى عام ١٩٧٦ باتت صادرات المنتجات المذكورة من هذه الدول تشكل ٥ر٦ مليار دولار وبضمنها من سنغافورة ٢ر١ مليار دولار وماليزيا ٥ر١ مليار دولار واندونيسيا ٧ر٠ مليار دولار والفيليبين ٧ر٠ مليار دولار وتايلاند ٥ر٠ مليار دولار (١٠). وبلغت حصة بلدان المنظمة فى اجمالى قيمة

المنتجات الواردة اعلاه والمصنوعة من قبل كافة البلدان النامية فى سنة ١٩٧٦ اكثر من ١٣٫٢ بالمئة .

ومع ذلك ، فلدى التحدث عن نجاحات بلدان اسيان على طريق التصنيع لابد من الاشارة الى ان فروع الصناعة التحويلية هذه ، وبخاصة المتخصصة فى انتاج السلع المعدة للتصدير تخضع لسيطرة احتكارات الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الاخرى. فقد جاء فى احد تقارير يونكتاد بصدد سنغافورة ، مثلا ، ان القسم الغالب من صناعة الماكينات الدقيقة العصرية والصناعة الالكترونية المعدة للتصدير "يرتبط بشركات الولايات المتحدة الامريكية واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية" (١١) . وكانت مصانع شركات الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى فى بداية الثمانينات تؤمن ٧٠ بالمئة من اجمالى صادرات سنغافورة من المنتجات الجاهزة . وتتصف بلوحة مماثلة صادرات مختلف انواع المنتجات الجاهزة من الدول الاخرى الاعضاء فى اسيان .

وعليه ، فان الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اقامت معامل الصناعة التحويلية فى بلدان هذه المنظمة الاقليمية ، انما سعت الى اقامة نظام للصلات الانتاجية ـ التعاونية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، من شأنه ان يربط بلدان المنطقة باقتصادها هى ربطا اقوى بكثير من انواع التبعية السابقة الاخرى .

والمنطقة الاخرى التى توليها الشركات الامريكية اهتماما كبيرا هى شرق آسيا . وللرأسمال الاحتكارى الامريكى مصالح اقتصادية كبيرة فى البلدين الرئيسيين بهذه المنطقة اى هونغ كونغ وكوريا الجنوبية . ففى عام ١٩٨١ بلغت التوظيفات الاساسية الامريكية المباشرة فى بلدان واراضى هذه المنطقة ٤ مليارات دولار ، او ٣٦٫٦ بالمئة من اجمالى حجم الاستثمارات الامريكية المباشرة فى بلدان آسيا . وتعد الصناعة التحويلية النفطية وكذلك التجارة والعمل المصرفى المجالات الرئيسية لتوظيف رأس المال الامريكى الخاص .

وخلال السبعينات ازدادت استثمارات الشركات الامريكية في كوريا الجنوبية . وكانت هذه العملية تعزى ، لحد كبير، الى سياسة سيئول الرامية الى اقامة ما يسمى مناطق التوظيف الحر للرساميل بهدف تطوير فروع الصناعة المنتجة لسلع التصدير. وفى هذه المناطق حصل ارباب الاعمال الاجانب ، وبضمنهم الامريكيون، الى جانب الامتيازات الممنوحة لهم سابقا، على حق التمتع بالحصانة وعلى تعريفات تسهيلية لقاء مختلف انواع الخدمات وعلى شروط نافعة الى اقصى حد فى استغلال الايدى العاملة . وعدا ذلك اعفيت من الضرائب الجمركية صادرات المواد الخام الصناعية الى مناطق التصدير واستيرادات المنتجات الجاهزة . وفى المصانع العائدة لرأس المال الاجنبى كليا او جزئيا لا يضمن للعمال الحد الادنى للاجور، علما بأنها تقل ٤ - ٦ مرات قياسا الى الولايات المتحدة الامريكية .

وابان فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ازدادت التوظيفات الاساسية المباشرة للشركات الامريكية فى الاقتصاد كوريا الجنوبية بمقدار ٦ر٥ مرة (١٢) . وحتى بداية عام ١٩٧٨ بات يمارس نشاطه فى هذا البلد ٧٦ فرعا للشركات الامريكية ويشتغل فى مصانعها ٣٢ر١ الف شخص (١٣) . وفى فروع الصناعة الرئيسية (الصناعة الكيميائية وصناعة المعدات الكهربائية. وصناعة الماكينات ومنها الالكترونيات وصناعة النفط وانتاج المواد الغذائية) تعمل شركات امريكية ، مثل "غالف اويل"، "يونيون اويل"، "كالتيكس"، "دووكيميكل"، "كونترول ديتا"، "موتورولا"، "جنرال موتورز"، "فيرتشايلد"، " اى ب م" وغيرها . ونشطة على نحو خاص ، الشركات المتخصصة فى صناعة الماكينات الالكتروتكنيكية . فقد اقامت فى كوريا الجنوبية شبكة من المصانع لانتاج عناصر التكنيك الالكترونى المختلف وتجميعه لتصديره لاحقا الى الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى.

وبلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة فى اقتصاد كوريا الجنوبية فى بداية عام ١٩٨٢ مقدار ٧٧٨ مليون دولار، او

٨ر٢٥ بالمئة من مجموع التوظيفات الاجنبية (١٤)٠ويرى الخبراء الامريكيون ان تدفق توظيفات الرساميل الامريكية على اقتصاد كوريا الجنوبية سوف يزداد مستقبلا ايضا ٠ ويرتبط ذلك بالافاق الملائمة لنمو سعة السوق الداخلية وبازدياد امكانيات استخدام هذا البلد بمثابة رأس جسر للتوسع في الاسواق الاسيوية وبالتدابير التي اتخذها نظام سيئول في بداية الثمانينات بصدد تخفيف القيود التي فرضت سابقا على توظيفات الرساميل الاجنبية الخاصة في اقتصاد كوريا الجنوبية، الى حد كبير (١٥)٠ وتعتبر امكانية الاستغلال المربح للقوى العاملة عاملا هاما يسترعي انتباه الشركات الامريكية نحو كوريا الجنوبية ٠ فالعمال الكوريون الجنوبيون ماهرون للغاية (يجيد القراءة والكتابة في البلد اكثر من ٩٠ بالمئة)، اما معدل اجر العامل الشهري حتى بداية الثمانينات فقد بلغ ٣٠٠ دولار فقط مع ٦٠ ساعة عمل اسبوعيا واجازة لمدة ٩ ايام مدفوعة الاجر لا اكثر٠

ويؤدي تسلط رأس المال الامريكي الى ان القسم الاكبر من المنتجات المعدة للتصدير لا يعود الى كوريا الجنوبية، بل الى الفروع العديدة للشركات الاجنبية ٠ ويرتبط بذلك ارتباطا مباشرا، ايضا، العامل السلبي الاخر الذي يتميز به الاقتصاد المتخلف والذي يكمن في ان اغلبية فروع التصدير تقدم مايسمى بالمنتجات غير الجاهزة تماما، اي الحلقات التي تقتضي كثيرا من العمل اليدوي من اجل المجمعات الصناعية المقامة في الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية المتطورة الاخرى٠

وفي السبعينات حصل نمو كبير في الاستثمارات الامريكية المباشرة في اقتصاد هونغ كونغ٠ فخلال فترة ١٩٧٧ – ١٩٨١ تضاعفت توظيفات الرساميل الامريكية المباشرة وبلغت ٦ر٢ مليار دولار٠ تحتل هونغ كونغ، من حيث مقادير الاستثمارات الامريكية المباشرة، المرتبة الاولى وسط بلدان آسيا ٠ وحتى بداية عام ١٩٨٣ كان يمارس نشاطه هناك ٣٦١ فرعا للشركات

الامريكية . وكان القسم الاكبر من الرساميل الامريكية مستثمر في التجارة والصناعة التحويلية والمؤسسات المالية - التسليفية وشركات التأمين (٧١،٣ بالمئة) (١٦) .

وبالرغم من ان القسم الاكبر من التوظيفات الاساسية الامريكية هو من نصيب دول اسيان وكذلك بعض بلدان شرق آسيا ، الا انها انتشرت ، ايضا ، على دول، مثل، بابوا - غينيا الجديدة ، حيث تمول "اموكو مينيرالز كومباني". ٣٠ بالمئة من مشروع استخراج المعادن بكلفة: ٦،١ مليار دولار (١٧)، وعلى فيجي وتونغا .

ومن بين بلدان جنوب آسيا وظفت الشركات الامريكية اكبر الرساميل في الهند، حيث بلغت حتى نهاية عام ١٩٨١ مقدار ٤٣١ مليون دولار، او ٤ بالمئة من مجموع توظيفات الرساميل الامريكية في بلدان آسيا . وتسعى الشركات الامريكية الى التغلغل في اكثر الفروع مستقبلية وربحا في اقتصاد الهند . فقد رسخت مواقعها في الصناعة الكيميائية وتثبت اقدامها في الصناعة الالكترونية وصناعة المستحضرات الطبية ونشطت في مجال انتاج المواد الغذائية والنسيج والسلع المصنوعة من المعادن والجلود .

ان توسع شركات الولايات المتحدة الامريكية في هذا البلد يجابه بالمقاومة من جانب حكومة الهند . فالتناقضات بين كلا البلدين حول القضية المتعلقة بنشاط الشركات الامريكية المتعددة الجنسية تسبب التوتر في العلاقات الامريكية - الهندية . وتعمل حكومة الهند من اجل تقييد نشاط رأس المال الاجنبي الخاص في بعض فروع الاقتصاد وترفض عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة تضمن للشركات الامريكية هوية وطنية ونظام المعاملة الفضلى وحرية تحويل الارباح . وتحاول الولايات المتحدة من جانبها تبديل تطوير التعاون المتكافئ والمتبادل النفع مع الهند بتكتيك الضغط عليها لغرض توسيع تغلغل الشركات الامريكية في سوق الهند ونيل تنازلات سياسية معينة .

وتشهد الحقائق على ان رأس المال الاحتكارى الامريكي يسعى، بغض النظر عن البلد الاسيوى الذى يمارس نشاطه فيه، الى ممارسة التأثير على بنية تجديد الانتاج فى بلدان المنطقة وعلى طابع ووجهة الحاق مجمعاتها الوطنية فى نظام العلاقات الاقتصادية الرأسمالية العالمية والى غرس النمط الرأسمالى فى اقتصاد البلدان المذكورة وتعزيز الركيزة الاجتماعية للاستعمار الجديد اى البرجوازية المحلية والطغمة الاحتكارية فى عدد من البلدان.

ويعد تصدير رأس المال من قبل الدولة على شكل "معونة" اقتصادية عنصرا مساعدا فى نظام العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وبين بلدان آسيا، مع ان هذه "المعونة" تكاد تكون بالنسبة للبلدان الصغيرة والاقل تطورا منها الحلقة الرئيسية فى صلاتها الاقتصادية مع الدولة المذكورة. وبالنسبة للولايات المتحدة يعتبر تصدير رأس المال من قبل الدولة على هيئة "معونة" وسيلة لابقاء البلدان المذكورة ضمن مجال نفوذها وطريقة لتشجيع الصادرات الامريكية وضمان الظروف الضرورية لمواصلة استغلال ثرواتها الطبيعية. وللولايات المتحدة التى تتحسس بأنها مرتبطة باستيراد عدد من المواد الخام والسلع الانتاجية من بلدان آسيا مصلحة فى بناء بعض فروع اقتصادها وعناصر الفروع المساعدة الاجتماعية التى يمكنها ان تضمن أساسا ملائما لتوسع رأس المال الامريكى اقتصاديا. وفى ظروف التبعية المتبادلة المتنامية للاقتصاديات الوطنية والنقص الملاحظ، خلال الاونة الاخيرة، فى مختلف انواع الوقود والمواد الخام التى تملكها بلدان آسيا، تغدو "المعونة" شرطا من شروط جر الاخيرة بنطاق اوسع الى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

وخلال فترة ١٩٧٠ – ١٩٨٢ ازدادت نفقات الولايات المتحدة الامريكية على تقديم "المعونة" الى بلدان آسيا من ٧٥٩ مليون دولار الى ٥ر٩٢١ مليون دولار، اى بنسبة ١ر١٢ بالمئة

فقط (١٨) . بيد ان هذا المؤشر لا يعكس التدفق المعاكس للاموال على الولايات المتحدة بشكل مدفوعات الفوائد المئوية على القروض التي منحت سابقا في اطر "المعونة" ومدفوعات تسديدها ، بالرغم من ان الاولى بلغت على مدى القسم الاكبر من الفترة المذكورة ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من رأس المال المصدر من قبل الدولة . وعدا ذلك ، يعتبر ارتفاع اسعار البضائع الامريكية المصدرة ولاسيما الماكينات والمعدات ، اذا اخذ بعين الاعتبار الطابع "المشروط" "للمعونة" ، عاملا هاما في تخفيض مقدارها الفعلي . وهذا يعني ان "المعونة" الفعلية التي قدمتها الولايات المتحدة خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ قد تقلصت عمليا .

ان الدول التي تستلم بصورة رئيسية "المعونة" الاقتصادية الامريكية هي دول جنوب آسيا (الهند ، الباكستان ، بنغلاديش ، سري لانكا) . فقد بلغت حصتها في سنة ١٩٨٢ قرابة ٧٠ بالمئة من اموال الدولة المقدمة الى دول آسيا . وحصلت بلدان جنوب شرق آسيا (اندونيسيا والفيليبين وتايلاند) سنة ١٩٨٣ على زهاء ٣٠ بالمئة من "المعونة" المخصصة لبلدان المنطقة .

وتقدم "المعونة" الاقتصادية الامريكية على أساس انتقائي صارم وتمنح ، بالدرجة الاولى ، الى البلدان التي ترتبط حكوماتها ارتباطا اوثق بسياسة الامبريالية الامريكية . فزيادة "المعونة" الى الباكستان بدرجة كبيرة (على مدى فترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧ ستقدم الى هذا البلد "معونة" اقتصادية مقدارها ١٦٢٥ مليون دولار) تتحدد لا بالحرص على تطويره بل بالمصالح السياسية ـ العسكرية للولايات المتحدة الامريكية . وان سياسة الباكستان الموجهة نحو تأجيج ما يسمى "القضية الافغانية" ، وتحويل الاراضي الباكستانية الى رأس جسر للعدوان المسلح ، تروق لواشنطن كليا . وكانت "المعونة" الامريكية الى بلدان آسيا الاخرى مشروطة بحق استخدام القواعد العسكرية الموجودة على اراضيها (الفيليبين وتايلاند مثلا) .

وتحتل الهند ، وهي الدولة البارزة في المنطقة ، مكانة خاصة

في سياسة "المعونة" الامريكية . فمن بين بلدان آسيا كانت الهند خلال فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ اكبر مستلم "للمعونة" الاقتصادية الامريكية (٢٥٨ مليون دولار في سنة ١٩٨٢) (١٩) غير ان تقديم الولايات المتحدة "المعونة" الاقتصادية والعلمية ـ التكنيكية بنطاقات كبيرة ، مرده لا الى مثل انسانية . فتوسيع "المعونة" الاقتصادية الى الهند يفسر بسعي الولايات المتحدة الى تغيير سياسة عدم الانحياز ذات الوجهة المعادية للامبريالية والتي تتبعها الهند وادخال "تعديلات" على السياسة الخارجية لهذا البلد بما يلحق الضرر بصلاته التقليدية مع البلدان الصديقة الاخرى ، وبالدرجة الاولى، مع البلدان الاشتراكية .

* * *

تعد التجارة الخارجية الشكل الاساسي لصلات الولايات المتحدة الاقتصادية مع بلدان آسيا . وخلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ ازدادت مبادلاتها السلعية مع بلدان آسيا من ٥ر٧ مليار الى ٣ر٥٨ مليار دولار، او بمقدار ٧ر٧ مرة (انظر الجدول رقم ٢). وتعتبر بلدان آسيا اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وسط كافة مناطق العالم النامي ولا تتخلف في ذلك سوى عن بلدان امريكا اللاتينية .

وتتميز المبادلات السلعية الامريكية مع بلدان آسيا ، ابتداءا من اواسط السبعينات بالعجز المستمر في الميزان التجاري. فقد بلغ هذا العجز في سنة ١٩٧٥ مقدار ١٨٥ مليون دولار وازداد في سنة ١٩٨٢ الى ٤ر٨ مليار دولار. وينشأ العجز، بالدرجة الاساسية ، بنتيجة عدم التوازن في بابي "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" و"النفط ومشتقاته" ويعد احد اسباب العجز في التبادل التجاري الخارجي عموما .

وخلال الفترة المذكورة اعلاه طرأت على البنية السلعية لتجارة الولايات المتحدة الخارجية مع بلدان آسيا تغيرات

الجدول رقم ٢

تجارة الولايات المتحدة الخارجية مع بلدان آسيا (بملايين الدولارات)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
مجموع الصادرات	٢٣٠١	٤٠٨٨	١٠١٩٠	١٣٦٣٥	١٨٥٣٩	٢٣٨٩٥	٢٣٦٩٦	٢٤٩٦١
ويضمنها :								
الهند	٦٥٠	٥٧٣	١٣٩٠	٩٤٨	١١٦٧	١٦٨٩	١٧٤٨	١٥٩٨
اندونيسيا	١٠٠	٢٦٦	٨١٠	٧٥١	٩٨١	١٥٤٥	١٣٠٢	٢٠٢٥
كوريا الجنوبية	٢٣١	٦٤٣	١٧٦٢	٣١٦٠	٤١٩٠	٤٦٨٥	٥١١٦	٥٥٢٩
ماليزيا	—	٦٧	٣٩٣	٧٢٨	٩٣٢	١٣٣٧	١٥٣٧	١٧٣٦
سنغافورة	—	٢٤٠	٩٩٤	١٤٦٢	٢٣٣٠	٣٠٣٣	٣٠٠٣	٣٢١٤
هونغ كونغ	١٢٥	٤٠٦	٨٠٨	١٦٢٥	٢٠٨٣	٢٦٨٦	٢٦٣٥	٢٤٥٣
تايلاند	٧١	١٥٠	٣٥٧	٦٢٩	٩٦١	١٢٦٣	١١٧٠	٧ر٩١٤
الفيليبين	٣٠٧	٣٧٣	٨٣٢	١٠٤١	١٥٧٠	١٩٩٩	١٧٨٧	١٨٥٤
مجموع الاستيرادات	١٢٤٤	٣٤٣١	١٠٣٧٥	٢١٨١٩	٢٥٠٩٩	٣٠٠٢٨	٣٤١٣٣	٣٣٣٢٧
ويضمنها :								
الهند	٢٢٨	٢٩٨	٥٤٩	٩٧٩	١٠٣٨	١٠٩٨	١٢٠٢	١٤٠٣
اندونيسيا	٢١٦	١٨٢	٢٢٢٢	٣٦٠٧	٣٦٢١	٥١٢٧	٦٠٢٢	٤٢٢٤
كوريا الجنوبية	٥	٣٧٠	١٤٤٢	٣٧٤٦	٤٠٤٧	٤١٤٧	٥٢٢٧	٥٦٣٧
ماليزيا	—	٢٧٠	٧٧٢	١٥١٩	٢١٤٦	٢٥٧٧	٢١٣٨	١٨٨٥
سنغافورة	—	٨١	٥٣٤	١٠٦٨	١٤٦٧	١٩٢١	٢١١٤	٢١٩٥
هونغ كونغ	١٣٩	٩٤٤	١٥٧٣	٣٤٧٤	٣٩٩٥	٤٧٣٩	٥٤٢٨	٥٥٤٠
تايلاند	٥٦	١٠٠	٢١٧	٤٣٩	٦٠٠	٨١٦	٩٤٦	٨٨٤
الفيليبين	٣٠٧	٤٧٢	٧٥٦	١٢٠٧	١٤٩٠	١٧٣١	١٩٦٤	١٨٠٦

حسبت استنادا الى: Overseas Business Reports, Highlights of U.S. Export and Import Trade (للسنوات المذكورة).

كبيرة . ففى صادرات الولايات المتحدة الى هذه البلدان، ولاسيما خلال فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠، ارتفعت نسبة سلع الاستثمار (من ٢٣ بالمئة الى ٧ر٤١ بالمئة) ومنها منتجات الصناعة الالكترونيكية ـ من ٤ الى ١٥ بالمئة وصناعة الماكينات العامة ـ من ١٣ الى ١٨ بالمئة ، فى حين ظلت نسبة البضائع الاستهلاكية فى مستوى واطئ (١ر٦ بالمئة) وانخفضت ، بعض الشئ ، نسبة المواد الخام والمواد الغذائية (الى ١ر٣١ و٢ر٢١ بالمئة على التوالى) (٢٠) .

وتعتبر بلدان المنطقة المشترى الرئيسى وسط الدول النامية للمعدات الالكتروتكنيكية الامريكية المخصصة للانتاج، حيث ارتفعت حصتها خلال فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ من ١٢ الى ٣٢ بالمئة ، وللمواد الخام الزراعية والمنتجات شبه الجاهزة ، من ٩ر١ الى ٢٤ بالمئة . وازداد، بعض الشئ، دور هذه البلدان كمشتر للبضائع الامريكية من الطائرات المدنية والمعدات الصناعية المتخصصة والالات الحاسبة الالكترونية .

ومن الضرورى الاشارة الى ان مكانة خاصة فى بنية صادرات الولايات المتحدة الى بلدان آسيا ، وبالدرجة الاولى، البلدان ذات الانظمة الرجعية تحتلها توريدات المعدات التكنيكية الحربية . وتكتسب تجارة الاسلحة أهمية متزايدة فى المخططات السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ويراد منها تقوية تبعية بلدان المنطقة للولايات المتحدة الامريكية والتأثير على قواتها المسلحة والهيئات الحكومية المرتبطة بها قصد تعزيز المواقع الامريكية .

وتخوض الشركات الصناعية الحربية الامريكية صراعا حادا مع منافساتها الاوربية الغربية من اجل الارباح الطائلة التى تحصل عليها من العقود الحربية ومن سباق التسلح فى عدد من البلدان الاسيوية .

وفى استيرادات الولايات المتحدة من بلدان آسيا النامية خلال فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ ازدادت ، الى حد كبير، أهمية السلع الاستهلاكية غير الغذائية (ارتفعت نسبتها من ٢٢ الى ٥٠

بالمئة)، وخاصة الالكترونيات العامة والاحذية والملابس. غير ان السلع الاستهلاكية لا تحتل مثل هذه المكانة الهامـــة في التوريدات الى السوق الامريكية من مناطق البلدان النامية الاخرى. وارتفعت كثيرا حصة سلع الاستثمار في الاستيرادات الامريكية من ١ الى ٥ر١٥ بالمئة . وفي الوقت ذاته انخفضت حصة المـــواد الخام والسلع الغذائية .

ان الهدف الرئيسي للسياسة التجارية الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية ازاء بلدان آسيا يكمن في خلـق ظروف ملائمة لتصدير سلعها الى اسواق هذه البلدان وضمـــان استيراد انواع المواد الخام والوقود التي يحتاجها الاقتصـاد الامريكي. ولغرض تحقيق هذا الهدف تستخدم الولايات المتحـدة مختلف الاتفاقيات الاقتصادية مع البلدان النامية وتتخـــذ الاجراءات لتنشيط صادراتها وتنظيم استيراداتها .

ومنذ نهاية السبعينات باتت الولايات المتحدة تطبـــق في صلاتها الاقتصادية ـ التجارية مع المجموعة المذكورة من البلدان، بنطاقات متسعة، عقد الاتفاقيات التجارية . وعلى وجه التحديد في عام ١٩٨٠ تم طبقا لقرارات "جولة طوكيو" عقد اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة والدول الخمس الاعضاء فـي اسيان حول تخفيض حواجز التعريفات الجمركية وغيرها (٢١). واصبحت الولايات المتحدة تستخدم لمصالحها بنشاط الاتفاقيات حـــول "المعونة" الاقتصادية والتكنيكية .

وفي المرحلة الراهنة تتميز السياسة التجارية للولايـــات المتحدة بتقوية تأثير القطاع الخاص على رسم وتطبيق كـامـل السياسة الاقتصادية حيال بلدان آسيا . ويصلح لان يكون مثالا على ذلك نشوء شكل جديد مثل المجالس الخاصة بعلاقات العمـــل والتي تضم ممثلي ارباب الاعمال في البلدان المشاركة . وفـــي تموز (يوليو) عام ١٩٧٩ تأسس اول مجلس منها وهـــو المجلس الخاص بعلاقات العمل بين الولايات المتحدة واسيان بهدف تطوير التجارة وزيادة توظيفات الاموال وبناء المشاريع المشتـركـة .

وفى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢ اقيم المجلس الامريكي — الفيليبيني الخاص بالتعاون فى مجال الاعمال والتنمية . ويتضمن برنامج نشاط المجلس عقد الندوات وتبادل المعلومات الاقتصادية الجارية وتنظيم زيارات الوفود التجارية ودراسة جو الاستثمار فى الفيليبين. وفى الوقت الحاضر تجرى مفاوضات مع البلدان الاخرى فى المنطقة حول تأسيس مثل هذه المجالس.

ويتسم باهمية كبيرة بالنسبة لتغلغل رأس المال الامريكى فى اقتصاد بلدان المنطقة وتعزيز مواقعه التجارية هناك ما يسمى بمناطق التجارة الحرة. ويكمن طرازها الاولى فى هونغ كونغ وسنغافورة اللتين كانتا قد تحولتا فى القرن الماضى الى "ميناءين حريين". واليوم توجد فى العالم الرأسمالى قرابة ٨٠ من هذه المناطق. ويقع اكثر من نصفها فى آسيا. ويضمنها ٨ فى ماليزيا و٥ فى الفيليبين و٣ فى سرى لانكا و٢ فى اندونيسيا . وتجرى اقامة منطقة اندونيسية ـ سنغافورية أخرى فى جزيرة باتام. ولكل هذه التشكيلات الصناعية — التجارية، بغض النظر عن انتمائها الحكومى، سمات مشتركة تتمثل قبل كل شئ فى الاعفاء من الضرائب على الاستيرادات ومن قيود الاستيراد ومن الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على الملكية ومن رسوم الانتاج. وتستورد الى مناطق التجارة الحرة المواد الخام والمنتجات شبه الجاهزة وتصدر منها السلع الجاهزة . وان الشركات التجارية الامريكية التى تستخدم لصالحها النظام الجمركى التسهيلى والامتيازات الاخرى فى هذه المناطق توسع، بصورة فعالة، عملياتها التجارية .

وبهدف تنشيط الصادرات الامريكية الى بلدان آسيا النامية تستخدم الادارة الامريكية مختلف اشكال تشجيع الدولة للمصدرين: تمنحهم القروض عبر بنك الاستيراد والتصدير، وتطبق تأمين الدولة وضمان العمليات التجارية، وتعفى المصدّرين من دفع الضرائب على القيمة المضافة وغيرها . ولغرض تصدير سلعها الى بلدان المنطقة انشأت وزارة التجارة الامريكية مكتبا فى

سنغافورة يدخل ضمن مهامه توسيع الصادرات الامريكيةمن السلع الصناعية والخدمات الى بلدان اسيان ومكتبا فى سيئول قصد توسيع بيع المنتجات الزراعية الامريكية فى كوريا الجنوبية والبلدان الاخرى فى شرق آسيا (٢٢).

ان المصاعب الاقتصادية التى مست بعض فروع الصناعة الامريكية، بصورة حادة، على نحو خاص، أدت بالادارة الامريكية الى اتخاذ تدابير جديدة للحماية الجمركية ضد المنافسة الاجنبية ويضمنها من جانب بلدان آسيا. ويعتبر "الاستيراد الرخيص" للمنسوجات والملابس من هونغ كونغ والهند وسنغافورة والفيليبين وسرى لانكا وغيرها مشكلة خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. ولغرض دعم الصناعة الوطنية تستخدم الادارة الامريكية مختلف الاساليب لحمايتها. فمثلا، يجرى تقييد استيراد بعض اصناف المنسوجات والملابس الى الولايات المتحدة وتفرض قيود على استيراد هذه البضائع وغيرها.

وفى آذار (مارس) عام ١٩٨١ تم طبقا لنهج الادارة فى تقييد التسهيلات التجارية الممنوحة الى البلدان الاخرى تقليص قوائم البضائع المستوردة غير الخاضعة للضرائب من هونغ كانغ وكوريا الجنوبية وغيرهما. وفى الوقت الحاضر طرحت الحكومة الامريكية مشروع حرمان كل دول هذه المجموعة من النفاذ غير الخاضع للضريبة، مقترحة عليها بدلا من ذلك نظام "وسطى" خاص للتعريفات (الضرائب المخفضة)، ولكن لقاء تنازلات مقابلة فى مجال التعريفات (٢٣).

وتغدو سياسة الادارة الامريكية الرامية الى زعزعة استقرار اسواق المواد الخام ظاهرة مميزة لعلاقات الولايات المتحدة التجارية مع بلدان المنطقة. ففى ١٩٨٢، مثلا، ساعد بيع القصدير من الاحتياطيات الاستراتيجية للولايات المتحدة، بالرغم من احتجاجات ماليزيا واندونيسيا وتايلاند، على انخفاض اسعار هذه السلعة. ولجأت الولايات المتحدة، غير مرة، الى هذه السياسة ايضا، ازاء سلعة التصدير الاخرى لبلدان

المنطقة، اي المطاط الطبيعي. ولهذا لم توقع الولايات المتحدة، ابتداء من النصف الثاني للسبعينات اتفاقيات دولية حول القصدير والمطاط الطبيعي. والحال ان هذه الاتفاقيات كان بامكانها ضمان استقرار نسبي لاسعار المواد الخام. وعليه، فان اعمال الاوساط الامريكية الحاكمة تظهر بان هذه الاوساط، اذ تتحدث قولا عن مراعاة مبدأ "المساواة الكاملة بين الشركاء" في العلاقات الاقتصادية الدولية، تقوم فعلا بكل ما يمكنها من اجل الالتفاف على هذا المبدأ.

وتعد بلدان آسيا في السياسة التجارية للولايات المتحدة احدى مناطق اهتمامها الخاص. وهذا ليس من قبيل الصدفة. فاستنادا الى معطيات سكرتارية اسيان يصدر اعضاء المنظمة الى السوق العالمية ٩٥ بالمئة من تيل قنب مانيلا و٨٥ بالمئة من المطاط الطبيعي و٨٣ بالمئة من زيت النخيل و٦٧ بالمئة من القصدير و٦٧ بالمئة من لب جوز الهند المجفف وكمية كبيرة من السكر والبن والاخشاب ومختلف الفواكه الاستوائية والمعادن. وتتوفر قدرة هائلة لانتاج الطاقة الكهربائية والمواد الغذائية (٢٤). وانها لكثيرة ومتنوعة البضائع المصدرة من اسيان الى السوق الامريكية فهي تشكل ٨٩ بالمئة من الاستيراد الامريكي للمطاط الطبيعي و٦٥ بالمئة للقصدير و٢٨ بالمئة للاخشاب و٦ بالمئة للنفط الخام و٩٩ بالمئة لزيت النخيل و٩٥ بالمئة لجوز الهند. ويرد من بلدان اسيان كذلك القسم الاساس من مشتريات التانتاليوم والنيوبيوم وقسم كبير من التنجستين (٢٥).

وفي الوقت ذاته تعتبر بلدان اسيان سوقا كبيرة لتصريف الماكينات والمعدات والمنتجات الكيميائية والبضائع الاستهلاكية وغيرها من البضائع الصناعية الامريكية. لقد اكد هولدرج مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ وهو يتحدث في لجنة الشؤون الخارجية لدى مجلس الشيوخ على "ان دعمنا الذي تسديه ادارة ريغان وتقويه باستمرار لبلدان آسيا يعزى الى مصالحنا السياسية والاقتصادية

بالـذات" (٢٦).

وابتداء من النصف الثانى من الستينات ، ولاسيما فى السبعينات بات يجرى نمو سريع، لا مثيل له من قبل،فى تجارة الولايات المتحدة مع بلدان اسيان. فخلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ازدادت صادرات الولايات المتحدة الى بلدان "الخمسة" بمقدار ٩ر٨ مرة واستيراداتها بمقدار ٩ر٩ مرة ومبادلاتها السلعية بمقدار ٤ر٩ مرة. وبالنتيجة ارتفعت حصة بلدان اسيان فى المبادلات التجارية الخارجية للولايات المتحدة مع بلدان آسيا عام ١٩٨٢ الى ٥ر٣٥ بالمئة ومع البلدان النامية كافة الى ٤ر١١ بالمئة. وفى هذا العام بلغت قيمة المبادلات السلعية للولايات المتحدة مع البلدان "الخمسة" مقدار ٧ر٢٠ مليار دولار،ما جعل اسيان الشريك التجارى الكبير الخامس للولايات المتحدة الامريكية.

وتشكل التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية قرابة ٢٠ - ٢٣ بالمئة من اجمالى المبادلات السلعية الخارجية لبلدان اسيان (طبقا لمعطيات عام ١٩٨٢). وتتطور بوتائر سريعة،على الاخص تجارة الولايات المتحدة الخارجية مع سنغافورة واندونيسيا وماليزيا. فقد ارتفعت قيمة التبادل السلعى معها خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ بـ ٨ر١٦ و٩ر١٢ و٧ر١٠ مرة على التوالى.

ان اكبر شريك تجارى للولايات المتحدة وسط البلدان الاعضاء فى اسيان هى اندونيسيا - المصدّر الرئيسى للنفط الى السوق الامريكية بين بلدان آسيا. ففى عام ١٩٨١ شكل النفط ومشتقاته ٨٣ بالمئة من مجموع الاستيرادات الامريكية من هذا البلد. وبلغت حصة اندونيسيا فى استيراد الولايات المتحدة من النفط عام ١٩٨١ نسبة ٥ر٧ بالمئة (٢٧). وتتكون البنود الرئيسية الاخرى للاستيرادات الامريكية من اندونيسيا من المطاط الطبيعى والبن والقصدير والفلفل والتوابل الاخرى. وتقل قيمة صادرات الولايات المتحدة الى هذه البلاد بعدة مرات عن قيمة استيراداتها منها. ففى عام ١٩٨١، مثلا، بلغ عجز الميزان التجارى للولايات المتحدة فى التجارة مع اندونيسيا

٧ر٤ مليار دولار . ولهذا تبذل الولايات المتحدة الامريكية جهودا نشيطة لزيادة صادراتها الى السوق الاندونيسية . وفى هذا المجال يترتب عليها التغلب على المنافسة الشديدة من جانب اليابان ـ الشريك التجارى الرئيسى لاندونيسيا (بلغت حصة اليابان فى استيرادات اندونيسيا عموما سنة ١٩٨١ نسبة ٣٠ بالمئة اما حصة الولايات المتحدة فبلغت ٥ر١٣ بالمئة) .

وتجابه الشركات الامريكية وضعا مماثلا فى العلاقات مع سنغافورة وهى الشريك التجارى الثانى بعد اندونيسيا واكبر سوق لتصريف البضائع الامريكية فى بلدان اسيان . وفى هذا البلد ايضا تجابه الشركات الامريكية منافسة قوية من جانب الشركات اليابانية : بلغت حصة اليابان فى استيرادات سنغافورة عام ١٩٧٩ نسبة ١٦ بالمئة ، فى حين بلغت حصة الولايات المتحدة ١٥ بالمئة (٢٨) . بيد انه تسنى للشركات الامريكية احتلال مواقع قوية فى عدد من اهم اسواق التصريف بسنغافورة .

وتعتبر النسبة العالية لعمليات التصدير والاستيراد التى تقوم بها فروع الشركات الامريكية ظاهرة مميزة لعلاقات الولايات المتحدة التجارية مع سنغافورة . ففى عام ١٩٧٧ ، مثلا ، بلغت توريدات فروع الشركات الامريكية ٩ر٣٢ بالمئة من اجمالى الصادرات الامريكية الى سنغافورة ، اما مشترياتها فبلغت ٣ر٨٣ بالمئة من استيرادات الولايات المتحدة من سنغافورة (٢٩) . وفى ظل هذا الوضع حرمت سنغافورة ، بدرجة كبيرة ، من امكانية التحكم فى هذا القسم او ذاك من التجارة الخارجية الذى تقتضيه العمليات داخل الشركات ، الامر الذى يؤثر بلا ريب ، على تبادلها التجارى الخارجى وعلى حجم الاخير واتجاهه الجغرافى . ولابد من الاشارة الى ان اسعار وشروط العمليات التجارية داخل الشركات الدولية تختلف كثيرا عن الاسعار والشروط التجارية الخارجية . وكقاعدة ، تتحدد بمصالح الاحتكارات الامريكية ولا تتطابق ، فى اغلب الاحيان ، مع مهام تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية لسنغافورة .

وتشكل حصة الولايات المتحدة في تجارة الفيليبين الخارجية اعلى حصة وسط كافة بلدان اسيان (٢٣ بالمئة في سنة ١٩٧٩) (٣٠). وتتبوأ الولايات المتحدة المرتبة الاولى بين الدول الرأسمالية المتطورة من حيث حجم العمليات التجارية مع الفيليبين. وخلال فترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ بلغت وتائر نمو الصادرات الامريكية الى هذا البلد اكثر من ٢٠ بالمئة في المتوسط (٣١). وفي بداية الثمانينات فقط انخفضت، بعض الشيء وتائر نمو الصادرات الامريكية الى هذا البلد بسبب الركود الاقتصادي الذي ساد الغرب والذي انعكس، بصورة خطيرة، على اقتصاد البلدان النامية ومنها الفيليبين.

ان قضية تخفيف الحواجز التجارية المقامة على طريق البضائع المصدرة من بلدان اسيان الى السوق الامريكية نوقشت، غير مرة، ابان اللقاءات الرسمية التي انعقدت حول مسائل العلاقات الاقتصادية – التجارية المتبادلة بين هذه البلدان والولايات المتحدة الامريكية والمعروفة في الصحف الامريكية باسم "الحوار"؛ وعلى وجه التجديد، اعلنت الولايات المتحدة اثناء اللقاء الخامس الذي تم على مستوى الوزراء في واشنطن ضمن اطر الاستشارات الاقتصادية بين دول اسيان والولايات المتحدة في آذار (مارس) عام ١٩٨٢، اعلنت موافقتها على ضرورة "الحد من الحماية الجمركية" وتحسين شروط توريد المنتجات الجاهزة من بلدان هذه المنظمة الاقليمية الى السوق الامريكية ولكنها رفضت تلبية مطالبها المحددة حول هاتين القضيتين (٣٢).

واختتمت من دون نتيجة بالنسبة لبلدان اسيان ايضا الدورة الثامنة والثلاثون للبلدان الاعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي انعقدت بجنيف على مستوى الوزراء في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٢. فقد علقت صحيفة "بزنس تايمس" الصادرة في ماليزيا على نتائج الدورة فقالت ان الولايات المتحدة والدول الغربية، اذ تؤيد، قولا،

مراعاة المساواة الكاملة بين الشركاء، تقوم بكل ما يمكنها، فعلا من اجل نسيان و"دفن" هذا المبدأ (٢٣). واظهرت نتائج الدورة ان الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى رفضت التجاوب مع بلدان اسيان واضفاء طابع ليبرالي على سياستها التجارية.

والمنطقة الأخرى التى تقيم الولايات المتحدة الامريكية معها صلات اقتصادية - تجارية وثيقة هى شرق آسيا. فقد بلغت قيمة مبادلاتها السلعية مع بلدان هذه المنطقة فى سنة ١٩٨٢ مقدار ٤ر٣٢ مليار دولار، او ٧ر٥٥ بالمئة من مجموع المبادلات السلعية للولايات المتحدة مع بلدان آسيا. ويتصف الميزان التجارى للولايات المتحدة مع بلدان شرق آسيا، ابتداء من عام ١٩٦٨ بالعجز الذى وصل فى سنة ١٩٨٢ الى ٧ر٧ مليار دولار. وهذا ما بلغ زهاء نصف اجمالى العجز فى الميزان التجارى للولايات المتحدة مع البلدان النامية.

ان السعى الى موازنة التجارة مع بلدان هذه المنطقة يحدد السياسة التجارية للولايات المتحدة فى مجال التصدير والاستيراد. فسياسة الاستيراد التى تتبعها الادارة الامريكية تهدف الى تطوير العلاقات السوقية والمنافسة "الحرة". وكان من بين التدابير القليلة العدد التى اتخذتها الولايات المتحدة فى هذا المجال الغاؤها التام فى سنة ١٩٨١ للتقييدات على استيراد الاحذية من كوريا الجنوبية. وفى الوقت ذاته جرت فى سنة ١٩٨١ اعادة النظر سوية مع بلدان المنطقة فى الاتفاقيات الثنائية حول النسيج التى تنص على توسيع قائمة البضائع للتصدير الخاضع للرقابة، الامر الذى قيد، بدرجة كبيرة، قدرة البلدان المصدرة على المناورة. وفى سنة ١٩٨٢ اعلنت الولايات المتحدة عن اعتمادها ضرائب تعويضية على صادرات الانابيب الفولاذية من كوريا الجنوبية. وفى سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ قلصت الادارة الامريكية قائمة البضائع التى يمكن توريدها الى الولايات المتحدة فى اطر نظام التفضيلات العام من هونغ كونغ

وكوريــا الجنوبية وغيرهما .

وفي الوقت ذاته تواصل الادارة الامريكية اتباع سياسة توفير الظروف الملائمة لتوسع الشركات الامريكية فــي اسواق بلدان المنطقة . ففي سنة ١٩٨١، مثلا، عقدت الولايات المتحدة مع هذه البلدان اتفاقيات ثنائية حول تخفيض التعريفات على عدد من البضائع الصناعية على أساس تنازلات متبادلة مع انها غير متكافئة ، ساعدت على جذب الشركات الامريكية الصغيــرة وغيرها بنشاط الى عمليات التصدير واضفت مرونة كبيرة علــى برامج بنك الاستيراد والتصدير. وفي سنة ١٩٨٢ اقرت برنامجا لدعم قروض التصدير بهدف الى توسيع صادرات المنتجات الزراعية وغيرها . ويهدف رأس المال الاحتكاري الامريكي مـــن تكوين الصادرات الى بلدان شرق آسيا الى تحقيق عدة اغراض. فهـو يستخدم لمنفعته الطلب المتنامي والمقترن بالدفع لهذه البلدان ويتغلغل في اسواق التصريف المتسعة لديها ويربط البلــدان المذكورة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وباقتصاد الولايات المتحدة الامريكية .

ومما له دلالته في هذا المجال مثال كوريا الجنوبية .ففي هذا البلد جرى التوسع السياسي الامريكي جنبا الى جنب مع التوسع الاقتصادي. وهذان النوعان من النشاط الاستعماري الجديـــــد للولايات المتحدة الامريكية كانا يكملان بعضهما البعض ويخلقان ممهدات مؤاتية لمواصلة تطورهما وتعمقهما .

وتعتبر كوريا الجنوبية من كبار الشركاء التجاريـــين للولايات المتحدة الامريكية في آسيا . فالمبادلات السلعيـــة الامريكية ـ الكورية الجنوبية ازدادت خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ بـ ٩ر١٠ مرة وبلغت في سنة ١٩٨٢ مقدار ٠٦ر١١ مليار دولار . وكوريا الجنوبية هي السوق الثالثة من حيث الحجم لتصريـــف المنتجات الزراعية الامريكية . ويمكن الحكم على ازدياد اهمية سوق التصريف الكورية الجنوبية بالنسبة للولايات المتحدة من واقع ان صادرات الولايات المتحدة الى هذا البلد ازدادت خلال فتـرة

١٩٧٠ – ١٩٨٢ وحدها بـ ٩ مرات – من ٦٤٣ مليون الى ٥ر٥ مليار دولار. وفى منطقة آسيا – المحيط الهادئ، يعد هذا البلد السوق الثانية بعد اليابان لتصريف البضائع الامريكية. ويتكون البند الرئيسى فى الصادرات الامريكية من المواد الخام الزراعية والمواد الغذائية التى بلغت حصتها فى سنة ١٩٨١ اكثر من ثلث التوريدات كافة – ١ر٢ مليار دولار (٣٤). ويتكون البند الهام الاخر فى الصادرات الامريكية من المواد الخام. فالشركات الامريكية تؤمن كليا تقريبا استيراد كوريا الجنوبية من الاخشاب والقطن والفوسفات، ومن نصف الى اربعة اخماس حطام المعادن الحديدية والنحاس والياف الاسيتات. ويتسم تصدير الفحم والوقود باهمية خاصة. وتسنى للشركات الامريكية احتلال مواقع مسيطرة فى السوق الكورية الجنوبية لتصريف انواع كثيرة من معدات البناء والطائرات المدنية والقاطرات وغيرها.

وبالرغم من اتساع العلاقات الاقتصادية – التجارية بين البلدين الى حد كبير، فقد لوحظ فى السبعينات تضاؤل فى تبعية كوريا الجنوبية للسوق الامريكية وللتوريدات السلعية الامريكية. فحصة الولايات المتحدة فى التبادل التجارى الخارجى لكوريا الجنوبية خلال فترة ١٩٦٢ – ١٩٧٩ انخفضت من ٤٩ الى ٢٩ بالمئة وانخفضت نسبة الاستثمارات الامريكية المباشرة فى اجمالى توظيفات الرساميل الاجنبية. ويكمن السببان الرئيسيان لهذه العملية فى ازدياد التوسع من جانب اليابان وكذلك فى نمو النشاط الاقتصادى الخارجى للشركات الكورية الجنوبية.

ان السعى الى تعزيز وتوسيع المواقع الاقتصادية فى كوريا الجنوبية التى تفرد لها واشنطن دور "القوة الاقليمية" ساعد على تكثيف نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية الامريكية. فقد بلغ مجموع القروض التى قدمها بنك الاستيراد والتصدير الامريكى الى نظام سيئول خلال فترة ١٩٦٢ – ١٩٨١ مقدار ٧ر٢ مليار دولار (٣٥). وزادت البنوك الامريكية الخاصة، الى حد كبير، القروض المقدمة الى هذا البلد والتى بلغ حجمها حتى

اواسط الثمانينات مقدار ٩ر٦ مليار دولار ومنها خلال عامى ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ وحدهما اكثر من مليارى دولار ٣٦) . وبالطبع فان النمو العام فى تحويلات الموارد المالية لم يدل على تقليص استغلال، كوريا الجنوبية من قبل الاحتكارات الامريكيــــة . فالموارد المذكورة ساعدت ، بالذات ، على تقوية تكبيل هذا البلد وتطور الفئة البرجوازية المعادية للشعب ــ اللعبة الطيعة فى ايدى الشركات الامريكية .

ومن بين دول جنوب آسيا تقيم الولايات المتحدة علاقات اكثر تطورا مع الهند . ففى سنة ١٩٨٢ تجـــاوزت المبادلات السلعية بين البلدين مبلغ ٣ مليارات دولار، اى ار٥ بالمئة من مجموع المبادلات السلعية للولايات المتحدة مع بلدان آسيا . غير ان الخلافات الجدية فى مجال العلاقات الاقتصادية ــ التجارية الثنائية تعيق تطور التجارة المتكافئة والمتبادلة النفع بين البلدين . وتثير قلق الهند، بالدرجة الاولى، حقيقة ان الميزان التجارى ينشأ باستمرار لصالح الولايات المتحدة الامريكية (٥٤٦ مليون دولار فى سنة ١٩٨١) . ويكمن السبب الرئيسى لهذا الوضع فى التقييدات العديدة السائدة فى الولايات المتحدة على استيراد البضائع الهندية . وتكبح واشنطن، بصورة مصطنعة زيـــادة الاستيراد من الهند، بالرغم من ان الاخيرة باستطاعتها توسيع صادراتها من مختلف المنسوجات والاحذية وبعض انواع المنتجات الصناعية التى يمكنها ان تلقى رواجا فى السوق الامريكية .ففى سنة ١٩٨٠ ــ مثلا، رفعت الولايات المتحدة ، الى حـــد كبيــر، التعريفات الجمركية على المنسوجات الهندية والاحذية الجلدية وادوات التثبيت متهمة الهند بدعم التصديـــر مـــن قبل الدولة (٣٧) . وفى حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢ اتخذت اللجنة الخاصة بالتجارة الدولية تدابير اخرى للحماية الجمركية : رفعت الضرائب على ادوات التثبيت الهندية واستثنت هذا الصنف من البضائع من نظام التفضيلات العام فى الولايات المتحدة الامريكية .

ومع ان العلاقات الاقتصادية ــ التجارية للولايات المتحدة

الامريكية مع الباكستان قد تنشطت فى بداية الثمانينات ، الا انها لازالت غير كبيرة من حيث مقاديرها . فالتبادل السلعى بين البلدين ازداد خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ بمرتين وبلغ ٨٦٥ مليون دولار . ويتميز الميزان التجارى الامريكى فى التجارة مع الباكستان بكونه ايجابيا باستمرار . فقد بلغ الفائض فيه سنة ١٩٨٢ مقدار ٥٤٥ مليون دولار (٣٨) . وان تدابير الحماية الجمركية التى تتخذها الادارة الامريكية وكذلك الوضع غير الملائم فى السوق الامريكية تعيق الباكستان من توسيع صادراتها من المنتجات الجاهزة . وتتلخص السياسة التجارية للولايات المتحدة فى تكوين صادراتها الى هذه البلاد وتجاهل مصالح المستوردين الباكستانيين .

* * *

ان تحليل السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية الامريكية فى آسيا يظهر ان هذه السياسة تقوم على أساس النظرية البرجوازية عما يسمى "التقسيم الدولى الجديد للعمل" والتى تفترض نقل انواع الانتاج التى تتطلب كثيرا من العمل الى بلدان شرق آسيا وكذلك انواع الانتاج التى تقتضى كثيرا من الرساميل حيثما كان ذلك مربحا بهدف تحويل بلدان المنطقة الى حلقات انتاجية ـ تسويقية للولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الاخرى . وهذا الاتجاه للتقسيم الاستعمارى الجديد للعمل يؤدى الى تخصص بعض الدول الفتية فى التصدير ويقوى ارتباطها باقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد الرأسمالى عموما . ويشدد تبعيتها للامبريالية الامريكية لا فى التخصص بانتاج المنتجات الزراعية وتصدير المواد الخام فحسب ، بل وفى التخصص الصناعى على المستوى التكنولوجى الجديد .

وعليه ، فان الاستعمار الامريكى الجديد انتقل فى المجال الاقتصادى من مقاومة تطور الدول الفتية ومن الحفاظ على تخلفها الى تحفيز نمو قواها المنتجة على أساس العلاقات الانتاجية

الرأسمالية . ويجرى الآن تبديل كبح النمو بسعى الاوساط الامريكية الحاكمة الى خلق نظام للصلات الانتاجية ـ التعاونية فى الاقتصاد الرأسمالي العالمى، من شأنه ان يربط هذه البلدان بالولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى ربطا اقوى بكثير من اشكال الارتباط السابقة الاخرى. ويخدم تحقيق الهدف المرجو التصدير الواسع النطاق لرأس المال الامريكى الخاص والحكومى والتجارة الخارجية والصلات العلمية ـ التكنيكية والعمليات المتعلقة بالتأمين الدولي ونقل الشحنات وغيرها .

ان سياسة الولايات المتحدة هذه موجهة نحو صيانة وتعزيز الرأسمالية فى دول آسيا الفتية وضمان الظروف المناسبة لتغلغل رأس المال الامريكى وتوسيع استغلاله لشعوب الدول الاسيوية مع كل ما ينبثق عن ذلك من عواقب.

الهوامش

(١) انظر: "سياسة الولايات المتحدة الامريكية فى آسيا". موسكو، ١٩٧٧.

(٢) انظر: ى.بولاى. اسيان فى مخططات واشنطن.ـ"الولايات المتحدة الامريكية: اقتصاد، سياسة، ايديولوجيا". العدد ١٠، عام ١٩٧٨؛ غريبينشيكوف . واشنطن واسيان. ـ مجلة "الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية"، العدد ٦، ١٩٧٧.

(٣) Korea Newsreview, January 23, 1982, p. 11.

(٤) Survey of Current Business, August 1982, p. 22.

(٥) Ibid.

(٦) U.S. News and World Report, November 15, 1982.

(٧) Straits Times, May 20, 1983.

(٨) Business Day, February 20, 1981.

(٩) Business Times, November 17, 1979.

(١٠) TD/B/C. 2/190. March 21, 1978, p. 53.

(١١) Ibid., p. 41.

(١٢) Overseas Business Reports. December 1980, p. 12.
Survey of Current Business, August 1982, p. 22.

(١٣) U.S. Direct Investment Abroad 1977, Wash., 1981, p. 7.

(١٤) Korea Herald, January 1, 1982; Journal of Commerce, March 2, 1983.

(١٥) Asia Survey, November 1980, p. 1149.

(١٦) Survey of Current Business, August 1982, p. 22.

(١٧) U.S. News and World Report. November 15, 1982.

(١٨) Foreign Assistance and Related Programs Appropriations for 1982. Hearings before a Subcommittee of the Committee on Appropriations. House of Representatives, Part 6, Wash., 1981, p. 463.

(١٩) Ibid.

(٢٠) محسوبة بالاعتماد على:
Overseas Business Reports .(السنوات المذكورة اعلاه)

(٢١) Department of State Bulletin, October, 1981, p. 35

(٢٢) Department of State Bulletin, July 1982, p. 41.

(٢٣) Journal of Commerce, October 8, 1982.

(٢٤) "برافدا"، ١٦ آذار (مارس) ١٩٨٣.

(٢٥) Department of State Bulletin, October 1982, p. 33.

(٢٦) Ibid., October 1981, p. 35.

(٢٧) Petroleum Economist, March 1982.

(٢٨) Overseas Business Reports, April 1980, p. 10.

(٢٩) U.S. Direct Investment Abroad 1977, Wash., 1981.

(٣٠) Overseas Business Reports, September 1980, p. 11.

(٣١) Times Journal, March 21, 1983.

(٣٢)
Department of State Bulletin, October 1982, pp. 33034.

Business Times, November 24, 1982. (٣٣)

(٣٤)
Foreign Agricultural Trade of the United States. January-February, 1982, p. 79.

(٣٥)
U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organisations. Wash., 1982.

(٣٦)
U.S. Foreign Policy and the Third World. Agenda 1982, N.Y., 1982.

(٣٧)
Christian Science Monitor, September 7, 1980.

(٣٨)
Highlights of U.S. Export and Import Trade. December 1982.

. الولايات المتحدة الامريكية وبلدان آسيان

الكساندر بركانسكى
دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

فى العقدين الاخيرين راحت الولايات المتحدة الامريكية تزيد باصرار توسعها الاقتصادى فى البلدان النامية بمنطقة آسيا والمحيط الهادى الداخلة فى آسيان. ويعتمد رأس المال الامريكى، فى ظروف التنافس الحاد بين الدول الامبريالية فى مجال المواد الخام والوقود، اعتمادا كبيرا على هذه البلدان ويمد اخطبوطه نحو أهم اصناف المواد الخام المعدنية والطاقية والزراعية والحراجية المتوفرة بكثرة فى هذه المنطقة. ولابد من ان نضيف الى ذلك واقع ان الوثائر العالية نسبيا لتطور الاقتصاد فى بلدان الرابطة تخلق هنا سوقا واسعة لتصريف البضائع الامريكية . ولهذا لم يكن من قبيل الصدفة ان وصف جونسون الموظف المسؤول فى الغرفة التجارية للولايات المتحدة بلدان آسيان بانها "مجموعة من البلدان ذات أهمية اقتصادية وسياسية متعاظمة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية (١).

ان الصلات الاقتصادية الخارجية لبلدان آسيان تعتبر أهم عامل فى تطورها الاقتصادى. وهذا مفهوم اذا اخذنا بعين الاعتبار ان التخلف العلمى التكنيكى والامكانيات الضعيفة

لاقتصاد البلدان النامية في خلق التراكمات من الموارد الداخلية تؤدى ، في الظروف الراهنة ، الى توسيع صلاتها الاقتصادية الخارجية "بصورة مكثفة . وفي ذلك ترى الدول الفتية مصدرا للموارد الضرورية على هيئة رأس المال التسليفي والانتاجي وايرادات التصدير من العملات الصعبة وكذلك وسيلة لتوسيع السوق الداخلية .

وتتجلى هذه العملية في دول آسيان بقوة خاصة . فنمو تجارتها الخارجية يتخطى النمو الاقتصادى العام . ويعد الاتجاه نحو تكثير حصة الصادرات والاستيرادات في الناتج الداخلي الاجمالي في جميع دول المحيط الهادى تقريبا . دليلا من الادلة على ارتباط اقتصاد المنطقة المتزايد بالعوامل الخارجية . فمثلا ، ازدادت حصة الصادرات في الناتج الداخلي الاجمالي لماليزيا في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ من ٤٦ الى ٥٨ بالمئة واندونيسيا من ١٣ الى ٢١ بالمئة وتايلاند من ١٧ الى ٢٣ بالمئة (٢) .

وكل هذه عبارة عن عمليات طويلة الاجل ولكنها ليست لوحدها الحاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية لبلدان آسيان . فالنظام المجحف للصلات الاقتصادية الدولية الذى فرضته الامبريالية في المنطقة والازمات الدورية والبنوية للاقتصاد الرأسمالي ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات تؤدى الى عدم التناسب في اقتصاد دول المنطقة والى استفحال مشاكلها الاجتماعية .

واشار منسفيلد سفير الولايات المتحدة لدى اليابان وهو يتحدث عن نمو مصالح الولايات المتحدة في المنطقة الى ان معدل ارباح الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات التي وظفت رأسمالا في اقتصاد بلدان شرق آسيا بلغت في سنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٠ نسبة ١٨ بالمئة قياسا الى ١٤٫٥ بالمئة في مناطق العالم الاخرى . وقال في معرض تقييمه لاهمية منطقة آسيا والمحيط الهادى بالنسبة للولايات المتحدة "غالبا ما يبدو ان الامريكيين يولون اهتمامهم الرئيسي الى اوربا . وهذا مفهوم الى حد معين وذلك لان قسما كبيرا من ثقافتنا واسلافنا ورد من هناك .

غير اننا بدأنا ندرك تدريجيا ان مستقبلنا يكمن في المحيط الهادي وشرق آسيا" (٣).

ان تصريحات ممثلي الاوساط الامريكية الحاكمة هذه تنطوي على تقييم لطائفة من الاتجاهات الطويلة الامد للتنمية الاقتصادية في بلدان واراضي هذه المنطقة التي يعتبرونها واحدة من المناطق القلائل المتبقية في العالم والتي تتطور فيها الرأسمالية افقيا. وفي الوقت ذاته تقوم مثل هذه التصريحات على ادراك الاهمية المتزايدة للمنطقة في توسع الشركات التي تتوفر لها هنا فرص ملائمة للغاية للحصول على اقصى الارباح.

اما بالنسبة لبلدان آسيان فان توسع رأس المال الامريكي يعود عليها بكوارث اقتصادية. فقد اشارت الباحثة السوفيتية سوروفسكايا، بصورة محقة، الى "ان نمو توظيفات الرساميل الامريكية الخاصة في بلدان جنوب شرق آسيا يجري، اساسا عن طريق تصدير قسم من الارباح التي تم جنيها سابقا من هذه البلدان وجرى جلبها من ثم اليها والتي خلقها عمل القوى العاملة المحلية الرخيصة" (٤). وهذا الاستنتاج يصدق على الدول والاراضي النامية الاخرى في منطقة آسيا-والمحيط الهادي. فخلال الستينات والسبعينات زادت الرساميل التي تدفقت من المنطقة على شكل ارباح للاحتكارات الامريكية عدة مرات على حجم الاستثمارات المباشرة الجديدة. وبلغت خسائر بلدان المنطقة الناجمة عن توظيف رساميل الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات في اقتصادها خلال سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٥ مقدار ٧ر٥ مليار دولار (الفرق بين الارباح المجنية المصدرة ورأس المال المتدفق من جديد). وابان عام ١٩٨٠ وحده بلغت هذه الخسائر اكثر من ٤ مليارات دولار (٥).

ويعد تصدير التوظيفات الاساسية من قبل الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات احدى الادوات الرئيسية لسياسة الاستعمار الجديد الامبريالية التي تهدف الى تطوير الرأسمالية

فى البلدان النامية وتثبيتها فى اطر الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

نمو استثمارات الشركات الامريكية

ان نمو المصالح الاقتصادية للشركات الامريكية المتعددة الجنسيات فى بلدان آسيان يتجلى فى ازدياد توظيفاتها المباشرة من الرساميل والذى لا مثيل له من قبل بالمنطقة. فخلال فترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ازدادت هذه التوظيفات اسرع بثلاث مرات من استثمارات الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات فى العالم عموما. وعلى وجه التحديد ازداد حجم الاستثمارات الامريكية الخاصة خلال فترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ فى سنغافورة باكثر من ١٩ مرة وفى اندونيسيا بزهاء تسع مرات وفى تايلاند بعشر مرات وماليزيا باكثر من ثلاث مرات والفيليبين بقرابة ٢ر٥ مرة. وبلغ اجمالى توظيفات الرساميل المباشرة من قبل الشركات الامريكية فى بلدان آسيان عام ١٩٨٠ مقدار ٧٥ر٤ مليار دولار (٦).

ان القطاع الرئيسى لتوظيف رأس المال الامريكى الخاص فى البلدان المذكورة هو تقليديا قطاع استخراج ومعالجة الوقود المعدنية وكذلك الصناعة التحويلية (خاصة صناعة الماكينات الالكتروتكنيكية والانتاج الكيميائى) وفروع اخرى. وفى سنغافورة وماليزيا وتايلاند والفيليبين انشئت وتطورت، بصورة فعالة، شبكة الفروع والشركات البنات للاحتكارات الامريكية. وتقوم فى اساس ذلك سياسة الاحتكارات المذكورة التى تنقل الى الخارج صنع المنتجات الجديدة بهدف تقليل نفقات الانتاج وانواع المنتجات غير القادرة على المنافسة و"الملوثة" ايكولوجيا. لقد اشير سابقا الى ان بلدان المنطقة تتميز بمستوى واطئ للغاية فى النفقات على القوى العاملة. وفى عدد من البلدان تنظم الاحتكارات الامريكية صنع المنتوج الصناعى الضرورى لها، اخذة بنظر الاعتبار، بهذه الدرجة او

تلك ، بنود القوانين الوطنية بهذا الشأن. ولكنها غالبا ما تسعى الى ادخال هذه البضائع الى السوق المحلية بالالتفاف على الضرائب الجمركية العالية او التقييدات خارج أطر التعريفات.

وكثيرا ما يجرى ادخال المؤسسات التى يسيطر عليها رأس المال الامريكى فى بلدان آسيان الى الشبكة الانتاجية التسويقية الكونية للشركات المتعددة الجنسيات. وعلى وجه التحديد تتمتع الشركات الامريكية بامكانية ارسال عناصر ومواد الى مؤسساتها فى الخارج لتعالج هناك ومن ثم تستوردها كمنتوج جاهز الى الولايات المتحدة الامريكية . ولدى ذلك تدفع هذه الشركات الضرائب على قيمتها مطروحا منها القيمة الاولية للعناصر والمواد التى ارسلت من الولايات المتحدة وتستخدم الشركات الامريكية بنشاط هذه التسهيلات فى صلاتها الاقتصادية مع بلدان آسيان. فمثلا بلغت حصة سنغافورة وماليزيا فى اجمالى استيرادات الشركات الامريكية الداخلية لاجهزة شبه الموصلات فى سنة ١٩٧٦ مقدار ٤٤ بالمئة .

ان توظيف رأس المال فى الصناعة التحويلية لكى يصدر فيما بعد قسم كبير من البضائع الصناعية والمنتجات شبه الجاهزة التى صنعت بايدى القوى العاملة المحلية الرخيصة يعتبر عنصرا من العناصر الرئيسية للسياسة الطويلة الاجل للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الامبرياليين. ويكمن الغرض من هذه السياسة فى التغلغل، بصورة اعمق فى اقتصاد البلدان النامية وتوسيع تصريف منتجاتهم فى اسواقها .

ازدياد التوسع التجارى للولايات المتحدة الامريكية

لقد اطلع القارئ فى المقال المنشور اعلاه للباحث السوفيتى زيمنكوف على المؤشرات العمومية لتوسع الولايات المتحدة الامريكية تجاريا فى بلدان آسيان. وبودنا هنا ان نشير فقط الى ان الولايات المتحدة التى تبيع منتجاتها ، بدرجة

متزايدة، فى اسواق بلدان آسيان وتستثمر ثرواتها الطبيعية حمت فى الوقت ذاته سوقها بضرائب عالية على البضائع الجاهزة وشبه الجاهزة الكثيرة التى تسعى بلدان المنطقة الى التخصص فى انتاجها وتصديرها بناء على توصيات الخبراء البرجوازيين الدوليين.

لقد غدت قضية تصدير منتجات الصناعة التحويلية من البلدان النامية الواقعة على المحيط الهادى فى آسيا من القضايا الرئيسية فى العلاقات الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية واليابان والدول الامبريالية الاخرى، وذلك لان بلدان واراضى هذه المنطقة تحولت الى مصدرين بارزين للمنتجات الجاهزة وشبه الجاهزة وسط البلدان النامية. فقد بلغت حصة بلدان آسيان فى اجمالى قيمة صادرات المنتجات المذكورة من كل البلدان النامية فى النصف الثانى من السبعينات زهاء السبع.

وفى هذا المضمار لابد من الاخذ بالحسبان واقع ان فروع صناعة بلدان آسيان المتخصصة فى انتاج سلع التصدير تسيطر عليها احتكارات الولايات المتحدة الامريكية والدول الامبريالية الاخرى. فقد جاء فى احد التقارير الاخيرة ليونكتاد بخصوص سنغافورة مثلا "ان القسم الاكبر من صناعة الماكينات الدقيقة والصناعة الالكترونية العصرية المخصصة للتصدير" يرتبط بشركات الولايات المتحدة الامريكية واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية (٧). ويشار فى هذا التقرير ايضا الى ان الاحتكارات الدولية تسيطر على تصدير منتجات فروع الصناعة العصرية من البلدان النامية (٨). ويجرى تطوير هذه الفروع، كقاعدة، لا فى صالح الاقتصاد الوطنى بل يخضع لاهداف الشركات المتعددة الجنسيات.

وتشتد التبعية للامبريالية نظرا لان الانتاج فى الفروع المذكورة مخصص للتصريف فى اسواق الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى. فحتى بداية الثمانينات مثلا، كانت الاسواق الرئيسية لتصريف المنتجات الجاهزة لبلدان آسيان، تقع، ما عدا حالات نادرة، فى الدول الرأسمالية

المتطورة ، وبالدرجة الاولى، الولايات المتحدة الامريكية . وعلى وجه التحديد بلغت حصة الولايات المتحدة الامريكية فى اجمالى صادرات منتجات صناعة الماكينات (عدا صناعة السيارات) من سنغافورة وماليزيا والفيليبين وتايلاند الى الدول الامبريالية فى النصف الثانى من السبعينات ٥٢ بالمئة و٦٠ بالمئة و٦٥ بالمئة و٤٢ بالمئة على التوالى وفى صادرات الملابس من الفيليبين وسنغافورة ٦١ بالمئة و٣٧ بالمئة على التوالى (٩).

ومع ان التدابير التمييزية التى تتخذها الدول الرأسمالية المتطورة تنتقص كثيرا من مصالح البلدان النامية الا انه لا يمكنها ، فى الوقت ذاته ، ان "تغلق" بوجهها كليا الاسواق الامريكية واليابانية . فحتى بداية عام ١٩٨٠ بلغت حصة البلدان النامية فى استيرادات الولايات المتحدة وكندا من منتجات الصناعة التحويلية ٢٨ بالمئة و١١ بالمئة سنة ١٩٦٣) واليابان ٢٥ بالمئة (٧ بالمئة سنة ١٩٦٣) واوربا الغربية ٢١ بالمئة (١٣ بالمئة سنة ١٩٦٣) . ويتضح من المعطيات الواردة ان حصة البلدان النامية نمت بدرجة اكبر فى استيرادات الولايات المتحدة واليابان وكندا .

ان الاتجاهات المذكورة تثير استياء شديدا لدى رأس المال الاحتكارى الامريكى الذى يرى فى تطورها اللاحق تقويضا لمواقعه فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل. وتسبب المنافسة من جانب الدول المزاحمة "الفتية" قلقا خاصا فى ظروف تفاقم مشكلة السوق وتردى الوضع الاقتصادى فى الولايات المتحدة واليابان والبلدان الرأسمالية الاخرى.

ويعلن الخبراء البرجوازيون لدى تقييمهم لاهمية اتساع صادرات المنتجات الجاهزة من البلدان النامية ان استقرار العلاقات الدولية بات متعرضا للخطر بنتيجة هذه العملية . ويرون بان عدم اتخاذ تدابير جوابية عاجلة من جانب الدول الامبريالية قد يكلفها غاليا (١٠) .

ان الرد الطبيعى من جانب الولايعات المتحدة واليابان والدول

الامبريالية الاخرى على اتساع استيرادات المنتجات الجاهزة من البلدان النامية كان، التدابير الرامية الى تقييدها واقامة كل العراقيل الممكنة بوجهها . وطالما ان الاعمال المكشوفة فى هذا المجال كان من شأنها ان تولد انفجار غضب بلدان آسيان الخطر على الامبريالية فقد تسلحت الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى بالسياسة التى اطلق عليها "الحماية الجمركية الجديدة" . وهذه السياسة تتلخص ، قبل كل شيء فى السعى لحمل البلدان النامية على فرض تقييدات كمية بنفسها على توريدات المنتجات الجاهزة . ويجرى تحقيق ذلك عن طريق "لى الاذرع التقليدى" فى المفاوضات الثنائية . ولقد تمكنت الولايات المتحدة فى النصف الثانى من السبعينات من عقد عشرات الاتفاقيات الثنائية حول التقييد "الطوعى" لتصدير المنتجات الجاهزة من البلدان النامية واراضى جنوب شرق وشرق آسيا الى السوق الامريكية .

بيد ان السياسة التمييزية للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى تثير غضبا متزايدا لدى بلدان آسيان التى يتسم التعجيل فى تصدير منتجاتها صناعتها التحويلية باهمية حيوية كبيرة . وهذا التناقض المتعمق غدا من التناقضات المركزية فى علاقات الولايات المتحدة وحلفائها الامبرياليين مع البلدان النامية .

ان التمييز التجارى الذى تتبعه الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى ازاء بلدان آسيان يلحق ضررا بمصالح الاخيرة ، كبيرا الى درجة بحيث اصبحت تبحث مسألة اتخاذ تدابير جوابية . فمثلا، صدر فى اللقاء الذى عقده وزراء الاقتصاد لبلدان آسيان فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ نداء لتقوية مواقع المنظمة فى المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى وذلك عن طريق تنسيق سياستها فى الاستيراد . ويكمن الغرض من ذلك فى اغلاق اسواقها بصورة جماعية امام الدول التى تسد الابواب من جانب واحد ومن دون

اساس بوجه صادرات بلدان آسيان. وتكافح بلدان آسيان بنشاط سوية مع البلدان النامية الاخرى من اجل اعادة اقامة علاقاتها الاقتصادية مع الدول الرأسمالية على اساس عادل، وهي اعضاء في "مجموعة ٧٧".

الولايات المتحدة الامريكية والنزعة الاقليمية في جنوب شرق آسيا

تسعى الاوساط الامريكية الحاكمة، بشتى السبل، الى ابقاء وتعزيز مواقعها في اقتصاد بلدان المنطقة. وفي هذا المجال باتت سياسة النزعة الاقليمية في السنوات الاخيرة واحدا من الاتجاهات الاستراتيجية لاعمالها هنا، ولقد شرعت بتنفيذها بنشاط، على نحو خاص، في بداية الثمانينات. ففي هذه الفترة بالذات تجلى بوضوح سعي الولايات المتحدة واليابان واستراليا ونيوزيلندا الى توحيد قوى الامبريالية في المنطقة والحيلولة دون استمرار تقلص نفوذها هناك. وفي الوقت ذاته تطمح الدول الرأسمالية في اطر النزعة الاقليمية الى تقوية مواقعها في المنافسة ما بين الدول الامبريالية بهذه المنطقة من العالم.

لقد تضمن "مبدأ المحيط الهادي" لجونسون وعدا بدعم كل من يشكل منظمات اقليمية في آسيا. وتضمن احكاما مماثلة "مبدأ غوام" لنيكسون و"مبدأ المحيط الهادي" لفورد. واحتوى الاخير، بين امور اخرى، على نداء للاتحاد مع "البلدان الجديدة والقديمة في منطقة المحيط الهادي العظيمة في خلق اعظم حضارة على سواجل هذا المحيط الذي يعد من اعظم محيطاتنا" (١١).

واتبع نفس الخط في النشاطات السياسية الخارجية لممثلي ادارة كارتر. "... لقد دشنا عصرا جديدا حافلا بالامل ويعد بالاستقرار والازدهار ونشوء اسرة حقيقية للمحيط الهادي. ولكن هذا الامل لا يمكن ان يتحقق وهذا الوعد لا يمكن ان ينفذ

الا اذا اضطلعت الولايات المتحدة بالدور الاقتصادى الرئيسي وتبرر المسؤولية التى كلفت بها من اجل المساعدة فى الحفاظ على الميزان الاستراتيجى" (١٢).

وبالرغم من هذه التصريحات الطنانة فان الولايات المتحدة كانت تعيق على الدوام نشوء اتحاد اقليمى فعال "للخمسة" وذلك لانها كانت تفهم ان مثل هذا الاتحاد يمكنه موضوعيا ان يتصدى بنجاح للتوسع الاقتصاذى للاحتكارات الامريكية ، ولهذا بالذات كانت واشنطن تتجنب اجراء اتصالات رسمية مع آسيان كمنظمة اقليمية وتبنى علاقاتها مع البلدان الاعضاء فيها على اساس ثنائى. وكان هذا الامر ينسجم مع المصالح التكتيكية للولايات المتحدة التى تفضل اتباع سياسة "لى اذرع" كل بلد على انفراد.

وفى النصف الثانى من السبعينات اثار انتصار قوى الاشتراكية فى الهند الصينية وتعاظم الاتجاهات المعادية للامبريالية فى سياسة آسيان وتوطد هذه المنظمة وكذلك الهجوم على مواقع الولايات المتحدة من قبل المنافس اليابانى والمنافسين الامبرياليين الاخرين مخاوف لدى رأس المال الاحتكارى الامريكى، جدية الى درجة انه طالب الادارة الامريكية "الاعتراف باسيان بصفتها قوة اقتصادية هامة صاعدة فى آسيا" والدفاع عن مصالح الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات بصورة اكثر فعالية فى المنطقة (١٣).

وفى سنة ١٩٧٧ اقدمت الولايات المتحدة على ادخال بعض التغييرات ، ان لم يكن على الجوهر، فعلى اشكال العلاقات الرسمية مع بلدان اسيان بصفتها منظمة اقليمية، وباتت تؤكد "اهتمامها الخاص" بها . وغدت اسيان اول منظمة اقليمية للبلدان النامية تعترف بها الولايات المتحدة الامريكية رسميا . وفى واشنطن ظهرت حتى بيانات عن حلول عصر جديد فى علاقات الولايات المتحدة مع بلدان اسيان محل فترة استخفاف الولايات المتحدة العلنى باسيان كمنظمة اقليمية . وتم بين

اعضاء المنظمة وواشنطن التوصل الى اتفاق على اجراء "حوار" على مستوى وفود رسمية حول قضايا العلاقات الاقتصادية المتبادلة .

وفى المفاوضات التى جرت فى مانيلا فى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧ طرحت بلدان اسيان امام الولايات المتحدة عددا من المقترحات والمطالب التى تم الاتفاق عليها مسبقا . وكانت الرئيسية بينها فكرة عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة على شاكلة الاتفاقية بين "السوق المشتركة" و٤٩ بلدا ناميا فى افريقيا وحوض الكاريبى والمحيط الهادى. وكانت بلدان "الخمسة" تامل فى اقناع الولايات المتحدة بتقديم دعم ملموس الى خطة انشاء صندوق اسيان بهدف اضفاء طابع مستقر على الايرادات من تصدير المواد الخام. وكانت تتطلع فى هذا المضمار ايضا الى المساعدة من جانب الولايات المتحدة فى ضمان منفذ الى التكنولوجيا الامريكية ورفع العقبات الجمركية من طريق صادراتها من البضائع الى السوق الامريكية . وتوجهت كذلك بطلب تقديم المساعدة لها فى تنفيذ البرنامج الصناعى لبلدان اسيان والذى ينص على تشييد عدد من المشاريع .

غير ان الوفد الامريكى رفض بمختلف الذرائع تلبية هذه المطالب. وكانت النتيجة العملية الوحيدة للقاء مانيلا الاتفاق على اجراء مفاوضات جديدة بين الجانبين.

وفى آب (اغسطس) عام ١٩٧٨ جرت هذه المفاوضات فى واشنطن. وجلب وفد اسيان معه قائمة طويلة بالمطالب التى تكرر، اساسا، موقفها فى اللقاء الاول وكذلك حول طائفة واسعة من قضايا اعادة بناء العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الولايات المتحدة والبلدان النامية . غير ان "الحوار" فى واشنطن، كذلك ،لم يأت بالنتائج التى كانت تتوخاها بلدان اسيان. واعلنت الولايات المتحدة فى البيان عن نتائج المفاوضات موافقتها على ضرورة "الحد من الحماية الجمركية" وتلبية حاجات البلدان النامية الى اسواق التصدير.

ولكنها رفضت في الواقع تبني مقترحات بلدان اسيان الملموسة حول هذه القضايا .

كما سعت الولايات المتحدة الى ضمان مصالحها الاقتصادية في المنطقة وتقدمت بجملة من المقترحات الرامية الى زيادة توسع رأس المال الامريكي. ولهذا الغرض قدمت الوعود بابداء المساعدة من جانب بنك الاستيراد والتصدير الامريكي وشركة توظيفات الرساميل الخاصة في الخارج وارسال وفد عن رجال الاعمال الامريكيين الى منطقة اسيان واسداء الدعم النشيط في تأسيس مجلس خاص بتنمية علاقات العمل بين بلدان اسيان والولايات المتحدة الامريكية .

وفي تمّوز (يوليو) عام ١٩٧٩ جرت في جزيرة بالي ابان مؤتمر وزراء خارجية البلدان الاعضاء في اسيان مفاوضات بين هذه المنظمة والممثلين الرسميين عن الولايات المتحدة واليابان واستراليا ونيوزيلندا والسوق المشتركة . وبذلت الولايات المتحدة كل ما في وسعها من اجل توجيه هذه المفاوضات نحو مناقشة ما يسمى "قضية اللاجئين" للتخلص مرة اخرى من التعهد بالتزامات ملموسة في مجال العلاقات الاقتصادية مع بلدان المنظمة . وفي البيان الختامي للمؤتمر تلخصت الالتزامات الامريكية في مجال التعاون الاقتصادي مع اسيان في المساعدة على تنفيذ ثلاثة مشاريع زراعية محدودة من حيث ابعادها وكذلك في اتخاذ بعض التدابير لمكافحة تعاطي المخدرات.

واتسمت زيارة هولبروك مساعد وزير الخارجية الامريكي الى بلدان اسيان في شباط (فبراير) عام ١٩٨٠ بطابع سياسي - عسكري سافر. فهذا الضيف الامريكي الذي ركز الانتباه على مناقشة القضايا ذات الطابع المعادي للاتحاد السوفيتي على نحو واضح تنصل تماما من مناقشة المشاكل الاقتصادية للمنطقة . وبعده زار بلدان اسيان صيف عام ١٩٨٠ ماسكي وزير الخارجية الامريكي انذاك وحصل اعضاء المنظمة مجددا على وعود بالمعونة العسكرية والدبابات بدلا من التكنولوجيا الضرورية .

ولم تبرر امال اسيان، ايضا، نتائج "الحوار" الثالث الذى تم خريف عام ١٩٨٠ بين المنظمة والولايات المتحدة الامريكية فى مانيلا. وتنصل الجانب الامريكى مجددا من التعهد بالتزامات ملموسة بخصوص المسائل الاقتصادية ولاسيما من تقديم المعونة فى تنفيذ المشاريع الصناعية الاقليمية، وتلخصت النتائج العملية فى تعهد واشنطن "ببحث امكانية تخصيص مبلغ معين لتمويل الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة فى بلدان المنظمة".

ومع ذلك فان اعترافا اضطراريا من جانب واشنطن بضرورة اخذ مصالح بلدان المنظمة بعين الاعتبار ولو جزئيا بات يتخفى وراء احداث الاعوام الاخيرة فى العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وبلدان اسيان. وبعد الهزيمة العسكرية فى الهند الصينية اصبحت الولايات المتحدة تبذل محاولات اكثر دأبا لضم بلدان اسيان الى استراتيجيتها السياسية ـ العسكرية فى جنوب شرق آسيا وتستخدم بنشاط متزايد الوسائل الاقتصادية الاستعمارية الجديدة للتأثير على العمليات السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية فى المنطقة. فقد اعلنت مجموعة من اعضاء الكونغرس الامريكى زارت المنطقة "ان المعضلات الاقتصادية هناك ستتحول فى الثمانينات الى مشاكل سياسية محرجة" يقتضى حلها (بالطبع وفق المصالح الامريكية) سياسة اقتصادية فعالة من جانب الولايات المتحدة الامريكية (١٤).

ان الوضع الاقتصادى ـ الاجتماعى المتفاقم فى بلدان المنطقة يرغم المتكهنين البرجوازيين الامريكيين على التحدث بقلق عن مستقبل الرأسمالية فى هذه البلدان. ويتعاظم التفاوت النسبى والمطلق بين مستويات التطور الاقتصادى ـ الاجتماعى لبعض البلدان وظروف معيشة سكانها. ولها دلالتها فى هذا المجال نتائج البحث الذى اجراه معهد بروكينغ (الولايات المتحدة الامريكية) بصورة مشتركة مع المركز اليابانى للابحاث

الاقتصادية . وتوصل واضعو البحث الى استنتاج مؤداه ان كثرة من المصاعب الاقتصادية لبلدان واراضي المحيط الهادى تعتبر نتيجة للسياسة الاقتصادية لشريكاتها ـ منافساتها : بالرغم من العمق الكبير للعمليات التكاملية فى المنطقة فان اية من الدول قيد البحث لا تعترف "باهمية التبعية الاقتصادية المتبادلة فى سياستها حتى عندما تتركز عواقبها ، بالدرجة الاساسية ، فى حوض المحيط الهادى" (١٥).

واشارت مجلة "فورين افيرز" الى "ان كافة البلدان النامية فى شرق آسيا ستجابه خلال السنوات القريبة القادمة مشاكل عميقة ولا تتوفر ضمانات بان هذه البلدان ستتمكن من ايجاد حل مرضي لها" (١٦). وكتب الاقتصادى الامريكى مالغرين يقول "بالنسبة لبلدان اسيان والبلدان النامية الاخرى فى المنطقة ...يلزمها الادراك الدقيق للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية التى تؤثر على مصيرها" (١٧). ويكمن الطريق الوحيد لضمان هذا "الادراك الدقيق"، حسب رأى الساسة البرجوازيين فى خلق تكتل رأسمالى اقليمى من طراز "رابطة المحيط الهادى". وتأمل الولايات المتحدة الامريكية واليابان والدول الرأسمالية الاخرى فى اطرها قمع او اضعاف المنافسة المتزايدة فى اسواق البضائع العالمية من جانب البلدان والاراضى النامية فى شرق آسيا.

وتثير مزاحمة المنافسين "الجدد" قلقا مستمرا لدى الولايات المتحدة وحليفاتها. ولهذا تسعى الدول الامبريالية الى الاشراف كليا على السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية للبلدان النامية. فقد اشير فى احد تقارير "ريند كوربورشين" المقدم الى وزارة الدفاع الامريكية الى "ان الحماية الجمركية الصارمة واستراتيجية التصنيع والتجارة فى منطقة شرق آسيا ينبغى ان تبحثا بدقة فى السنوات العشر القادمة. ويتوجب على البلدان النامية بالمنطقة ان تفكر مليا، ايضا، بمواقفها من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وكذلك بعلاقاتها

الثنائية مع الدول المتاجرة الرئيسية" (١٨).

وفى الوقت ذاته تتحول البلدان النامية الى مستهلكة كبيرة للغاية للمواد الخام والوقود التى تتسم باهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الامبرياليين. وان توطد مواقع الاشتراكية ونضال الشعوب المعادى للامبريالية يؤديان الى تقليص امكانيات الشركات المتعددة الجنسيات فى السيطرة على وضع المواد الخام والطاقة فى البقعة غير الاشتراكية من المنطقة. وفى اطر "رابطة المحيط الهادى" تسعى الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الاخرى، كل حسب طريقته، لضمان مصالحها على حساب الغير فى ظروف ازمة الطاقة والمواد الخام المستفحلة للرأسمالية.

وتشخص بحدة فى المنطقة المشكلة الغذائية: حيث تعجز اغلبية الدول عن ضمان حاجات السكان الى المواد الغذائية عن طريق الانتاج الداخلى. وتعقد امال كبيرة فى البلدان النامية بهذا الخصوص على "الثورة الخضراء" التى أدت فى البعض منها الى زيادة معينة فى انتاج الحبوب. غير ان الحياة اظهرت بان الامكانيات التى تمنحها الثورة العلمية - التكنيكية المعاصرة للنهوض بالزراعة فى البلدان النامية لا يمكن استخدامها على نحو اكمل من دون تذليل تركة الاستعمار الثقيلة والانظمة البالية لزراعة الارض والتخصص المشوه الاحادى الجانب. ان التخلف الاقتصادى العام والعلاقات الانتاجية البالية فى الريف والمردود القليل من المنتجات الزراعية والتكنيك المتخلف - كل ذلك يعيق تأمين زيادة المواد الغذائية فى البلدان النامية ويؤدى الى تفشى الجوع على نطاق واسع ولاسيما فى فترات المحن والكوارث الطبيعية الاخرى.

واضطر حتى العلماء البرجوازيون للاعتراف بان السبب الرئيسى للوضع الغذائى العصيب فى المنطقة يتمثل فى الاتجاه الرأسمالى للبلدان والاراضى النامية قيد البحث. فمثلا، يعترف الخبير الامريكى بارنيت بان هذه البلدان تعانى من واقع "ان

الانتاج العالمى (الرأسمالى ـ الكاتب) للمواد الغذائية ونظام توزيعه يقع تحت سيطرة عدد قليل نسبيا من الشركات المتعددة الجنسيات" (١٩). وان تنظيم تكتل اقليمى مغلق من طراز "رابطة المحيط الهادى" ينبغى ان يتيح للولايات المتحدة وحلفائها الامبرياليين امكانية حل قضايا الاقتصاد الاقليمى البالغة الحدة لصالحهم.

ان فكرة "رابطة المحيط الهادى" تثير الحذر فى البلدان النامية بالمنطقة. وتتخوف هذه البلدان، وثمة كل ما يبرر ذلك، من فقدان استقلاليتها فى نطاق هذا التكتل، الامر الذى يثبت ويعزز علاقاتها القائمة غير المتكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الامبرياليين.

* * *

ان نشاط الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات يعد من الوسائل الرئيسية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للامبريالية الامريكية فى بلدان اسيان. ويستخدم تصدير رأس المال والتجارة على نطاق متسع كاداة فعالة للتوسع الاقتصادى.

وفى الوقت ذاته يتلخص الاتجاه الاهم لسياسة الولايات المتحدة ازاء اسيان فى العمل من اجل ضمان مصالح رأسمالها الاحتكارى الذى يتعرض لهجوم متعاظم من قبل المنافسين، وبالدرجة الاولى، اليابان وبلدان اوربا الغربية. ولابد من الاخذ بالحسبان كذلك انه تجرى الى جانب اشتداد تبعية الولايات المتحدة الامريكية للاسواق الخارجية عملية التضعضع النسبى للمواقع الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة. فخلال السنوات العشر الاخيرة شرعت تتقلص باطراد حصتها فى الانتاج والتجارة الرأسماليين العالميين وتضعف قدرة كثرة من انواع منتجاتها على المنافسة. وتتعرض شركات الولايات المتحدة لمزاحمة ضارية من جانب المنافسين فى السوق العالمية والسوق الامريكية على السواء. وكل ذلك لا يؤدى سوى الى

استفحال النزعة العدوانية لدى الاحتكارات والدولة الامريكية في التنافس على اسواق التصريف ومصادر المواد الخام ومجالات توظيف رأس المال في بلدان اسيان.

الهوامـــش

(١) Asia Pacific Community. 1981, No. 2, p. 34.

(٢) وضع بموجب:
International Financial Statistics. November, 1981.

(٣) Forbes, 1979, March 6, p. 77.

(٤) سوروفسكايا يو.م. "الرأسمال الامريكي في بلدان جنوب شرقي آسيا"، موسكو، ١٩٧٨، ص ١١٠.

(٥) Ibid., p. 108; Survey of Current Business, 1981, August, pp. 31, 38.

(٦) يعالج هذا الموضوع بتفصيل اكبر في مقالة زيمنكوف "العلاقات التجارية الاقتصادية" المنشورة في هذه المجموعة.

(٧) Doc. TD/B/C.2/190, 1978, March 21, p. 53.

(٨) Ibid., p. 41.

(٩) Ibidem.

(١٠) Trade in Manufactured Products with Developing Countries. Reinforcing North-South Partnership. Report to the Trilateral Commission, N.Y.-Tokyo-Paris, 1981, p. IX, 80.

(١١) Weekly Compilation of Presidential Documents, 1975, December 15, p. 1354.

(١٢) Emerging Pacific Islands Community. Wash., 1979, p. 7.

(١٣) Prospects for Regional Stability. Wash., 1979, p. 99.

(١٤) Ibid., p. 4.

(١٥)

Economic Interaction in the Pacific Basin. Wash., 1981, p. 241.

(١٦) Foreign Affairs, 1981, Autumn, p. 124.

(١٧) Asian Security in the 1980s: Problems and Policies for a Time of Transition. Santa Monica, 1979, p. 176.

(١٨) Ibidem.

(١٩)

Pacific Region Interdependencies. Wash., 1981, pp. 96-97.

التناقضات الاقتصادية بين

الولايات المتحدة الامريكية والهند

ناتاليا بيغلوفا
دكتورة في فلسفة العلوم التأريخية

تعتبر الهند من اكبر بلدان العالم وتحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان الذي وصل الى ٧٠٠ مليون نسمة وتمتلك واحدة من اكثر الصناعات تطورا وسط البلدان المتحررة ويتوفر فيها عدد كبير من الكوادر المهنية. وجاء في تقرير اعدته دائرة الابحاث لدى مكتبة الكونغرس الامريكي عام ١٩٧٨ تحت عنوان "الولايات المتحدة الامريكية، الهند وجنوب آسيا" ان الحدث البالغ الاهمية للسبعينات في جنوب آسيا كان "تحول الهند الى قوة خطيرة على المسرح الدولي وترسخ مواقعها بصفتها الدولة الرئيسية في المنطقة" (١).

وعلى مدى السبعينات وبداية الثمانينات اولت الولايات المتحدة اهتماما جديا الى علاقاتها مع هذا البلد الذي يتسم باهمية اقتصادية معينة بالنسبة لها. فالهند تمتلك احتياطيات كبيرة من خامات الحديد الرفيعة النوعية والمعادن غير الحديدية والبوكسيتات والفحم. وتستورد الولايات المتحدة من الهند البيريليوم ومعدن الكروم وخامات الحديد والمنغنيز والثوريوم. وتتوفر في الهند مكامن للنفط والغاز الطبيعي. وفي

سنة ١٩٤٣ اعد كينان الباحث البارز فى شؤون العلاقات الدولية، بتكليف من وزارة الخارجية، وثيقة مكرسة لمهام السياسة الخارجية الامريكية اشير فيها الى "ان آسيا، وبخاصة جنوبها وجنوب شرقها، تعد من المصادر الرئيسية لاستيراد انواع اساسية من البضائع الى الولايات المتحدة ويمكنها ان تضمن، بدرجة كبيرة امن الولايات المتحدة، من ناحية استكمال الاحتياطيات الاستراتيجية، وتقدم مساعدة هائلة فى حالة الحرب اذا استطعنا الاحتفاظ بالمنفذ الى هذه المصادر" (٢).
وتتحدد أهمية الهند الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، كذلك، بواقع ان هذا البلد هو من مستهلكى "الفائض" من المنتجات الزراعية الامريكية، الامر الذى ادى، حسب اعتراف الخبراء الامريكيين، الى نشوء تبعية متبادلة معينة فى العلاقات ما بين الولايات المتحدة والهند فى المجال الاقتصادى.

* * *

تتبوأ قضايا "المعونة" الاقتصادية مكانة ملحوظة وسط مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والهند. فمن أصل ار٣٥ مليار دولار حصلت عليها الهند على هيئة "المعونة" خارجية من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٨٠ وردت ١١ر٧ مليار دولار، اى ثلثها من الولايات المتحدة الامريكية (٣). وبالرغم من ان هذا المبلغ يبدو كبيرا، الا انه ينبغى، لدى تقييم "المعونة" الامريكية الى الهند، الاخذ بالحسبان ان مؤشراتها العامة نسبية تماما. وتعطى انطباعا اكثر واقعية المعطيات عن "المعونة" الامريكية بالنسبة للفرد الواحد من السكان. فهنا لم تكن الهند حتى فى الخمسينات والستينات (الفترة التى شهدت اكبر حجم من "المعونة" الامريكية الى هذا البلد) تحتل سوى المكانة الستين فقط. ومما له دلالته، مثلا، ان حجم "المعونة" الامريكية الى الباكستان، بالنسبة للفرد الواحد من السكان، زاد خلال فترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٣ بثلاث مرات على المعونة المقدمة الى الهند" (٤).

ولا يزال هذا الوضع، بل واكثر سلبية، سائدا اليوم ايضا .
واذا اخذ بنظر الاعتبار ان الهند تعيد الى الولايات المتحدة سنويا مبالغ كبيرة على هيئة تسديد للديون والفوائد على القروض، فان "المعونة" الامريكية الصافية الى هذا البلد ستكون اقل بخمسين بالمئة من مبلغ "المعونة" الرسمية. فقد بلغت من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٨٠ مقدار ٥ مليارات دولار(٥).

وفى سنة ١٩٨٣ المالية خصصت الولايات المتحدة للهند بمثابة "معونة" اقتصادية ٢٠٣ ملايين دولار، منها ١١٦ مليونا بموجب "القانون المرقم ٤٨٠"، اى بالدرجة الاساسية، لتمويل مشتريات المواد الغذائية من الولايات المتحدة و٨٧ مليون دولار لغرض "المساعدة على التنمية". (خصص للباكستان خلال نفس السنة ٥٢٥ مليون دولار، منها ٢٥٠ مليون دولار، بمثابة "معونة" اقتصادية). وفى سنة ١٩٨٤ المالية طلبت الادارة الامريكية من الكونغرس تقديم مساعدة الى الهند بمبلغ ٢٠٩ ملايين دولار وللباكستان - ٥٨٣ مليون دولار (منها ٢٨٢ مليون دولار على شكل "معونة" اقتصادية والباقى ك "معونة" عسكرية (٦).

يتضح مما ورد ان الشكل الاساسى "للمعونة" الاقتصادية الامريكية الى الهند ينعكس فى توريدات المواد الغذائية . فتأمين المواد الغذائية للبلد يعد من القضايا الهامة الشاخصة امام الهند شأنها شأن البلدان الاخرى فى جنوب آسيا. ويرد قسم كبير من المواد الغذائية الى البلدان المذكورة من الولايات المتحدة بالذات. وفى هذا الوضع غدا الابتزاز الغذائى الشكل الواسع الانتشار للاعراب عن عدم رضى واشنطن على سياسة الهند. واضطرت حتى صحيفة "واشنطن بوست" الواسعة الانتشار للاعتراف، فى حينه، بان "برامج المعونة" بالمواد الغذائية التى تنفذها الولايات المتحدة "تعتبر اولا، شكلا لاعانة المزارعين الامريكيين، وثانيا، اداة للسياسة الخارجية الامريكية" (٧).

ان "المعونة الغذائية" و"المعونة" الاقتصادية الامريكية

عموما ، تتحول، وكأنه بحركة عصا سحرية ، الى "سوط" تارة والى "كعكة" تارة اخرى تستخدمهما الولايات المتحدة ازاء الهند . ففي كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧١، وبعد بداية العمليات العسكرية بين الهند والباكستان، فرضت الولايات المتحدة الحظر على تقديم "المعونة" الاقتصادية الى هذين البلدين. وابتداء من هذه اللحظة توقفت الولايات المتحدة عن تقديم "المعونة" الى الهند لاغراض التنمية ولم تمنحها سوى بضعة قروض لتمويل مشتريات المواد الغذائية وقامت بتوريدات غذائية مجانية غير كبيرة من خلال المنظمات الخيرية الامريكية اليها. ولم تستأنف "المعونة" لتنمية الهند الا في آب (اغسطس) عام ١٩٧٨ بعد ان طرأ تحسن على العلاقات الامريكية ـ الهندية .

ولابد من الاشارة الى ان طابع "المعونة" الامريكية الى الهند قد تغير، بحد ذاته ، الى درجة كبيرة . فقد انخفض كثيرا في السنوات الاخيرة حجم التوريدات المجانية . ففي فترة ١٩٨٠ / ١٩٨١ شكلت "المعونة" المجانية في اجمالي حجم "المعونة" الامريكية الى هذا البلد لاغراض التنمية قرابة ٧ بالمئة (٨)، في حين كانت تشكل في فترة ١٩٦٩ / ١٩٧٠ نسبة ١٨ بالمئة (٩) . وتقلص كثيرا كذلك اجمالي حجم هذه "المعونة" مقارنة مع الستينات.

وتشخص ، ايضا ، مشكلة الديون الطائلة التي كانت الهند قد اقترضتها ، في وقت سابق، من الولايات المتحدة ، وطلبت الهند غير مرة ارجاء تسديد هذه الديون، الا ان الولايات المتحدة لا توافق على ذلك.

وتوجد خلافات جادة بين الهند والولايات المتحدة في مجال العلاقات الاقتصادية التجارية الثنائية . وتعد الولايات المتحدة اكبر شريك تجاري للهند . ففي سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ المالية بلغت المبادلات السلعية بينهما ٢ر٧ مليار دولار (١٠) . وتصدر الولايات المتحدة الى الهند الحبوب ومعدات النقل الثقيلة والطائرات والمعدات الكهربائية وتستورد منها منتجات الجوت

والنسيج والشاي وجوز الهند والاحجار الثمينة وشبه الثمينة والجلود ومنتجاتها والقطران والطلاء والسجاد والمضخات وضاغطات الهواء والادوات وانابيب الفولاذ وادوات التركيب.

ان الخاصيتين المميزتين للعلاقات التجارية الامريكية الهندية تكمنان في العجز المزمن لميزان الهند التجاري وتفوق صادرات الولايات المتحدة الامريكية الى الهند على استيراداتها منها باستمرار. ففي سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ المالية صدرت الولايات المتحدة الى الهند بضائع بقيمة ٤ر١ مليار دولار، في حين استوردت منها بضائع بقيمة مليار دولار (١١). وتتقلص تدريجيا حصة الهند في اجمالي استيرادات الولايات المتحدة : بينما كانت تشكل في سنة ١٩٥١ نسبة ٦٥ر٢ بالمئة، فانها بلغت في نهاية السبعينات ٥٣ر. بالمئة فقط. ويعود السبب الرئيسي لهذا الوضع في التقييدات العديدة المفروضة في الولايات المتحدة على استيراد البضائع من الهند. وتعيق واشنطن، بصورة مصطنعة، زيادة الاستيرادات من الهند، بالرغم من ان الاخيرة بامكانها توسيع قائمة البضائع المصدرة الى الولايات المتحدة، بدرجة كبيرة.

لقد اعلن الجانب الهندي، غير مرة، في جلسات اللجنة الامريكية ـ الهندية المختلطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي ـ التكنيكي التي تشكلت عام ١٩٧٤ عن ضرورة اعادة النظر في نظام التفضيلات العام الذي اعتمدته الولايات المتحدة في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٦. وفي اطر هذا النظام حصلت البلدان النامية على حق تصدير العديد من البضائع الى الولايات المتحدة من دون ضرائب جمركية . ولم يشمل مفعول هذا النظام كثرة من البضائع التي تصدرها الهند والتي تلعب دورا كبيرا في صادراتها الى الولايات المتحدة، مثل، الملابس وبعض انواع المنسوجات والاحذية وبضائع اخرى.

وبنتيجة مباحثات طويلة جرت في سنوات ١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨ لم تتمكن الهند سوى من الحصول على تنازلات طفيفة من

جانب واشنطن. وطبقا للاتفاقية التى وقعت فى آب (اغسطس) عام ١٩٧٨ تعهدت الولايات المتحدة بتخفيض الضرائب الجمركية، بعض الشيء، على البلق وبعض المحاصيل الزراعية الاستوائية والجوت والالياف النباتية الاخرى والسجاد والمورفين الطبى المستوردة من الهند. ووافقت الهند، بدورها على تسهيل اجراءات تسليم اجازات استيراد البضائع الامريكية، وبضمنها، المكائن والسيارات والمستحضرات الطبية والمنتجات الكيميائية.

ولكن فى صيف عام ١٩٨٠ رفعت الولايات المتحدة، الى حد كبير، خلافا للالتزامات التى تعهدت بها، التعريفات الجمركية على بعض السلع الصناعية الهندية، ومنها المنسوجات والاحذية الجلدية. وفى النتيجة فسخت كثرة من العقود التجارية وتكبدت الشركات الهندية خسائر كبيرة. ولا تخفى واشنطن ان هذه التدابير موجهة، قبل كل شيء، ضد الصناعة التحويلية المتنامية ضمن قطاع الدولة فى الهند. ويعتقد الاقتصاديون الهنود بان الولايات المتحدة تسعى، عن هذا الطريق، الى جعل الهند فى وضع غير متكافيء وتثبيت دورها كمجهز للصناعة الامريكية بالمواد الخام. ويرون فى تدابير "الضغط التجارى" الامريكية، كذلك، خلفية سياسية محددة تماما، وذلك لان التقييدات الجمركية لا تشمل البضائع المماثلة المصدرة من قبل الباكستان.

وحتى امد قريب كانت القضية المتعلقة بالتوريدات الامريكية من اليورانيوم المركز للمحطة الكهربائية الذرية فى ترابور، اكثر القضايا حدة فى العلاقات الامريكية الهندية، الاقتصادية والسياسية على السواء. وبموجب الاتفاقية الموقعة عام ١٩٦٣ كانت الولايات المتحدة قد تعهدت بتزويد هذه المحطة بالوقود النووى باستمرار لغاية عام ١٩٩٣. غير ان توريد اليورانيوم الى الهند توقف فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٦ بعد مناقشات طويلة فى الكونغرس (١٢). وكان مرد ذلك، من جهة، الى سن قانون خاص فى الولايات المتحدة يمنع توريد اليورانيوم الى البلدان التى ترفض السماح للمفتشين الدوليين بزيارة

مشاريعها الذرية، ومن جهة اخرى ، الى تـردى العلاقـات الامريكية ، الهندية من جديد. غير ان استئناف التوريـدات المنتظمة يعود الى موافقة الهند على البدء بحوار مع الولايات المتحدة بصدد اهدافها في مجال استخدام الطاقة النوويـة للاغراض السلمية وسماحها بفرض رقابة دولية اكثر صرامة على الاهداف النووية الهندية (١٣). وفسر ذلك بضرورة حصـول الولايات المتحدة على ضمانات بعدم نشر تكنولوجيـا انتاج السلاح النووى والمواد النووية .

ولكن الهند وافقت فقط على تفتيش المحطات الكهربـائيـة الذرية التى تعمل بالوقود النووى المستورد ورفضت السمـاح بمراقبة كامل عملية تجديد الوقود النووى. وترى دلهـى ان محاولات الولايات المتحدة الرامية الى تشديد الرقـابـة على البرنامج النووى الهندى يعنى فى الواقع السعى الى بسط الرقابة على قدرة البلد التكنولوجية عموما . واشارت الصحف الهندية الى ان مثل هذه الرقابة من شأنها ان تعيق التطور المسـتـقـل للتكنولوجيا فى مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية .

ان موقف الولايات المتحدة من قضية توريدات اليورانيـوم الى الهند متناقض للغاية . فمن جهة ، تمارس الولايات المتحـدة نشاطها ، كما تؤكد واشنطن، طبقا لمقتضيات معاهدة حـظـر انتشار السلاح النووى. ومن جهة اخرى ، لم تتردد فـى استغلال اهتمام الهند باليورانيوم الامريكى لصالحها ، ملتجأة الـى التوريدات بمثابة "كعكة" فى الحالات التى ينسجم فيها ذلك مع مهام السياسة الامريكية فى الهند، ومؤجلة هذه التوريـدات ، حين يقتضى الامر ممارسة الضغط على حكومة هذا البلد . وفـى النتيجة ، تم ابان زيارة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهنـد الى واشنطن صيف عام ١٩٨٢ التوصل الى اتفاق بصدد قـيـام فرنسا بتوريد اليورانيوم الى الهند بشروط مماثلة لشـروط الاتفاقية مع الولايات المتحدة لعام ١٩٦٣ نظرا لان الاخـيـرة بدت غير قادرة على اتخاذ موقف محدد يروق للهند مـن قضية

ترابور. وهذا الاتفاق جرى تأكيده اثناء زيارة الرئيس الفرنسي ميتران الى الهند في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه.

وبالرغم من هذا الاتفاق تواصل الولايات المتحدة حملة دعائية تهدف الى التشهير ببرنامج الهند النووي. ففي شباط (فبراير) عام ١٩٨٣ ظهرت في صحف امريكية، مثل، "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمس" مقالات اعلن فيها جهارا ان الهند تكدس مواد انشطارية لصنع السلاح النووي (١٤). وفوق ذلك، نشر قبل ذلك بفترة قصيرة نبأ استفزازي واضح بصدد ان الهند تعد العدة لقصف الاهداف النووية للباكستان بغية عدم اتاحة الفرصة للاخيرة لسبق الهند في صنع سلاح نووي خاص بها.

وكل ذلك اثار قلقا جديا في الهند. وواضح ان واشنطن كانت بحاجة الى مثل هذه الحملة الدعائية بغية صرف انتباه الرأي العام الامريكي والعالمي عن تطور البرنامج النووي للباكستان الذي يثير قلقا متزايدا، الامر الذي كان حلقة من حلقات حملة ممارسة الضغط على الهند.

وفي ربيع عام ١٩٨٣ تفاقمت مشكلة ترابور مجددا. وخلافا للاتفاق القائم والمثبت في الاتفاقية حول ترابور رفضت الولايات المتحدة بيع الهند قطع الغيار لهذه المحطة الكهربائية الذرية. ولدى ذلك حاولت واشنطن ربط أستئناف توريدات قطع الغيار بقضية تشديد الرقابة الامريكية على المحطة الكهربائية الذرية، وبخاصة، على استخدام الهند للوقود النووي بعد استعماله في المحطة. وبغية ممارسة الضغط على الهند في قضية تجديد الوقود النووي بعد استعماله تعيق الحكومة الامريكية منذ سنتين ونصف تنفيذ طلب الهند بتوريد زهاء ٣٠ ــ ٤٠ نوعا من قطع الغيار الضرورية لضمان عمل المحطة الكهربائية الذرية. وبنتيجة ذلك اصيب بالخلل العمل الطبيعي لمفاعل ترابور الذري.

وتثير توترا معينا في العلاقات الامريكية ــ الهندية،

كذلك ، التناقضات بين هذين البلدين فى المسألة المتعلقة بنشاط الشركات المتعددة الجمسياته التى يقع مقرها فى واشنطن، داخل الهند. فهذه الشركات تسعى الى التغلغل فى فروع الاقتصاد الهندى الواغدة والمربحة للغاية. فقد ثبتت مواقعها فى الصناعة الكيميائية وتترسخ فى صناعة الالكترونيات والمستحضرات الطبية ونشطت فى مجال انتاج المواد الغذائية والمنسوجات ومنتجات المعادن والسلع الجلدية .

ان نشاط الشركات الاجنبية ، ولاسيما الامريكية ، وقع على الاغلب الى درجة بحيث اخذت حكومة الهند فى اواسط السبعينات تبذل المحاولات لحماية اقتصاد البلد من نفوذها . ففى سنة ١٩٧٣ سن قانون على رقابة العملة الصعبة ، تلتزم بموجبه الشركات الاجنبية بتقليص حصتها من رأس المال المساهم فى فروعها بالهند بنسبة ٤٠ و٥١ و٧٤ بالمئة تبعا لمجالات نشاطها .

وفى سنة ١٩٧٦ طالبت واشنطن التى تذمرت من قرار الحكومة الهندية هذا باعادة النظر فى القانون. غير ان الحكومة الهندية رفضت ادخال اية تعديلات على القانون المذكور. واكد كذلك على ان سياسة الهند تجاه الاستثمارات الاجنبية موجهة نحو تشجيع ادخال التكنولوجيا الطليعية وتوسيع انتاج بضائع التصدير والسلع التى يعانى البلد من نقصانها .

وفى نهاية عام ١٩٧٧ - بداية عام ١٩٧٨ تفاقمت التناقضات حول هذه القضية مجددا بسبب نشاط بعض الشركات الامريكية الخاصة الكبيرة فى الهند، مثل، "كوكا كولا اكسبورت كوربوريشن" و"انترنشنال برنس مينينز ورلد تريد كوربوريشن" وغيرهما من الشركات التى رفضت الانصياع للرقابة من جانب الحكومة الهندية واتخذت قرارا بغلق معاملها فى الهند .

وبنتيجة بعض تدابير الهند الرامية الى تحسين مناخ الاستثمار لوحظ فى الاعوام الاخيرة نمو فى الاستثمارات الامريكية الخاصة . فمنذ نهاية عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨١ ضمنا

ازدادت التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة فى الهند من ٣٤١ مليون الى ٥٠٠ مليون دولار، مما يشكل زهاء ٣ر٠ بالمئة من الاستثمارات الامريكية فى العالم كله (١٥). ومن حيث عدد الاتفاقيات بين الشركات الهندية والامريكية على التعاون تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية بعد الشركات البريطانية ولها ١٢٢١ اتفاقية (١٦). وبين الشركات الامريكية الكبيرة التى ظهرت فى الهند مؤخرا يمكن ذكر شركات "تشيفرون" التى تقوم باعمال التنقيب عن النفط فى الساحل الغربى للهند و"روكويل - انترنشنال" التى اقامت ، سوية مع شركة هندية مصنعا لانتاج هياكل للسيارات فى ما يسور و"ديوبون" التى تشارك فى انتاج البوليفرات وكذلك شركة "برايابر انكوربوريتيد" (ولاية اوهايو) التى تنتج معدات التجفيف.

وفى شباط (فبراير) عام ١٩٨٣ زار دلهى وفد ممثلى الشركة الامريكية للتوظيفات الخاصة فى الخارج لدراسة امكانيات زيادة التوظيفات الاساسية فى الهند فى فروع مثل الزراعة والاتصالات وصناعة المستحضرات الطبية والصناعة الكيميائية وتكنولوجيا استخراج النفط والغاز وصناعة الماكينات.

وبالرغم من اضفاء طابع ليبرالى محدود على سياسة الاستثمار الهندية خلال الاعوام الاخيرة والنمو المعين فى التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة فى الهند، لا تزال دلهى لحد الان، حسب رأى ارباب الاعمال الامريكيين تفرض شروطا صارمة على المستثمرين المحتملين. وعلى وجه التحديد، لا تروق للجانب الامريكى حقيقة ان الهند تشجع فقط الاستثمارات التى تضمن نقل التكنولوجيا او الانتاج للتصدير. وعادة لا يسمح بالتوظيفات الاساسية الاجنبية اذا كانت هذه التوظيفات تنافس المصانع الهندية القائمة. كما وان الربطة الرقابية من الاسهم التى تعود الى المستثمر الاجنبى تتحدد باربعين بالمئة (لا تجرى الاستثمارات الا حيال المصانع المنتجة لسلع التصدير). وعدا ذلك يمنع استخدام الماركات التجارية الاجنبية فى سوق الهند

الداخلية . ويسمح بمجئ الاختصاصيين الاجانب الى البلاد اذا كان ذلك ضروريا ، اما الشركة فينبغى ان تستخدمهم لتدريب المواطنين الهنود لكى يحل الاخيرون محل الاجانب باسرع وقت ممكن.

ان كل مطالب الهند العادلة هذه الموجهة نحو حماية مصالحها الاقتصادية والحيلولة دون ممارسة الاحتكارات الاجنبية لنشاطها فى البلد من دون حسيب او رقيب تثير الغضب فى واشنطن. وتسعى الولايات المتحدة بانتظام الى ممارسة الضغط على الهند بغية حملها على الاستمرار فى اضفاء طابع ليبرالى على سياستها الاستثمارية وتغيير موقف الجانب الهندى من الحد الاقصى لتوظيفات الرساميل الامريكية بهذا الشكل او ذاك.

بيد ان حكومة الهند اعلنت انها لا تنوى تغيير سياستها تجاه التوظيفات الاساسية الاجنبية واستبعدت امكانية منح المستثمرين الامريكيين شروطا خاصة او عقد اتفاقية منفردة مع الولايات المتحدة بشأن التوظيفات الاساسية الامريكية .

ويساور القلق الهند ايضا من حقيقة ان ايرادات البنوك الوطنية تنخفض باستمرار، فى حين ان ارباح البنوك الاجنبية تزداد بسرعة . ان البنوك الاجنبية، ولاسيما "بنك اوف امريكا الذى فتح له فرعا فى الهند، تخالف دوما قواعد تبديل العملة الاجنبية وتقوم بعمليات مخالفة للقوانين لدى تحويل العملة الاجنبية وتتنصل من دفع ضريبة الدخل.

ومن وجهة نظر الهند تشخص كذلك مشكلة موقف الولايات المتحدة فى المنظمات الاقتصادية الدولية . فحسب اعتراف وزير المالية الامريكى دونالد ريغان عارضت الولايات المتحدة ٢٥ مرة رسميا خلال الفترة التى اعقبت الحرب منح الهند قروضا من البنك العالمى (١٧) .

واثار رد فعل سلبيا للغاية فى دلهى القرار الذى اتخذه البنك الدولى للانشاء والتعمير صيف عام ١٩٨٢ تحت ضغط الولايات المتحدة بتقليص القروض الممنوحة الى الهند وفق شروط تسهيلية

نسبيا بمرتين. وبنتيجة تغير التناسب في حصول الهند على المعونة وفق شروط تسهيلية قياسا الى القروض على اساس تجاري ترتب على الهند في سنة ١٩٨٢ دفع زهاء ١٠٠ مليون دولار كفوائد الى البنك الدولي للانشاء والتعمير وحده. وبذلك فان قسما كبيرا من القروض الجديدة سوف يستخدم لدفع فوائد القروض القديمة، اما ديون البلد الخارجية التي بلغت ٢٥ر٧ مليار دولار فسوف تزداد باستمرار (١٨).

وتكمن احدى ذرائع الممثلين الامريكيين في المنظمات الاقتصادية الدولية، الذين يدعون الى تقليص المعونة الممنوحة للهند، في الزعم بان الهند تنفق اموالا طائلة على التسلح بما يلحق الضرر بتطورها الاقتصادي. غير ان معطيات معهد ستوكهلم الدولي لدراسة مشاكل العالم، مثلا، تشير الى ان نفقات الهند على الاغراض العسكرية بلغت سنة ١٩٧٩ نسبة ٣ر٧ بالمئة من ناتجها الداخلي الاجمالي. هذا في حين ان النفقات العسكرية للباكستان التي فتح الضوء الاخضر امام المعونة الاقتصادية المقدمة اليها بلغت في نفس السنة ٥ بالمئة، اي اكثر بزهاء مرتين قياسا الى نسبة الناتج الداخلي الاجمالي المستخدمة من قبل الهند لاغراض الدفاع (١٩).

ومن جراء الموقف التعويقي للولايات المتحدة تعرض للخطر حاليا منفذ الهند الذي له ما يبرره الى المنظمات المالية الاخرى المتعددة الاطراف، حيث كان من الممكن الحصول على الأموال لاغراض التنمية وفق شروط تسهيلية، بل اعتيادية. ويكمن المثال الساطع على ذلك في معارضة واشنطن لحصول الهند على قرض بمليارى دولار من البنك الاسيوى للتنمية (٢٠). ومع ان الولايات المتحدة تفسر اعمالها، كالسابق، باعتبارات اقتصادية ومالية، الا ان الدوافع السياسية، كما تشير صحف الهند هي الاساس الذي تقوم عليه اعمال واشنطن. ويهدف استخدام هذا التكتيك الى اغراض محددة تماما: تسعى الولايات المتحدة الى حمل الحكومة الهندية على اجراء تغييرات في خطها السياسي

الخارجي، وبضمنها، في قضية اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل ومتكافىء.

ولابد من الاشارة الى ان الولايات المتحدة تستغل نفوذها في منظمات مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير والجمعية الدولية والجمعية الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي وغيرها لفرض تصليب شروط القروض وفرض المطالب بهدف اعادة البناء الطويلة الاجل لاقتصاد الهند وتحويله الى اقتصاد اكثر "انفتاحا" وتوجيهه نحو تشجيع رأس المال الخاص اكثر من ذي قبل.

ويعد القرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي الى الهند في سنة ١٩٨١ ومقداره ٥ر٧ مليارات دولار لفترة ثلاث سنوات مثالا مميزا في هذا المجال. فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قضية المصادقة على القسم الاول من القرض الذي كان من المقرر ان يقدم في العام الاول. ولكنها بعد ان اقتنعت بان الهند وافقت على عدد من المطالب التي طرحها صندوق النقد الدولي وجرى ، حسب قول الاقتصاديين الامريكيين، تقدم واعد من قبل الهند باتجاه اضفاء طابع "ليبرالي" على الاقتصاد، صوتت الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ الى جانب المصادقة على القسم الثاني من القرض. وطبقا لشروط قرض صندوق النقد الدولي كانت الهند مضطرة لتقليص الدعم الحكومي للمواد الغذائية والاسمدة والتصدير. وعدا ذلك ، جرى حسب شروط القرض رفع اسعار بضائع وخدمات قطاع الدولة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت اسعار مشتقات النفط والفولاذ والاسمدة واجور النقل على السكك الحديدية واجور الشحن والبريد والكهرباء والري.

ولابد من الاشارة الى ان هذه التدابير، ولاسيما تقليص الدعم الغذائي، دخلت في تناقض مع مهمة تلبية حاجات السكان الدنيا التي تعتبر من المهام الرئيسية للخطة الخمسية في الهند. فرفع اسعار بضائع وخدمات قطاع الدولة، وخاصة تعريفات الري والكهرباء وكذلك اسعار الاسمدة يلحق الضرر، قبل كل شيء، كما يشير الخبراء الهنود، بالفلاحين ذوي القطع الصغيرة من

الارض (٢١). اما بالنسبة لمطالب المنظمات الاقتصادية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي، حول ضرورة التركيز، بدرجة اكبر، على رأس المال المحلي، فان الاقتصاديين الهنود يعتقدون بانه على الرغم من ان رأس المال الخاص يمكن استخدامه بصورة فعالة في بعض الفروع، الا ان تجربة الهند تشهد على انه عاجز عن ضمان الموارد لتطوير المجال الاجتماعي لفترة طويلة الامد وتعزيز الاستقرار في ظل المستوى الواطئ لارباح السوق، ومن جانب اولى في ظل غياب الارباح. وعليه، فان تنفيذ المطالب التي ينص عليها صندوق النقد الدولي يتعارض مع المهام الاقتصادية والاجتماعية للخطة الخمسية.

ولدى استخلاص النتيجة لابد من الاشارة الى ان الولايات المتحدة التي تستغل، في ان واحد، قنوات الصلات الاقتصادية الثنائية ونفوذها في المنظمات الاقتصادية الدولية وتستند الى تبعية اقتصاد الهند المتنامية لرأس المال المحلي الكبير، وبالدرجة الاساسية، لرأس المال الاحتكاري الغربي، تسعى لربط اقتصاد الهند بنظام الغرب الاقتصادي، وبالتالي، لضمان مصالح رأس المال الامريكي وتوجيه تطور الهند الاقتصادي في فلك التطور الشامل للمشروع الخاص ولعرقلة توسع علاقات الهند التجارية مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى.

ان الاستغلال الهادف للمصاعب الاقتصادية لبلدان هذه المنطقة من اجل فرض نماذج للتعاون مفيدة للولايات المتحدة ومن اجل ممارسة الضغط على نهج السياسي الخارجي والداخلي لحكومات هذه البلدان يغدو عنصرا هاما في الاستراتيجية الامريكية الجديدة. وكل ذلك يجعل من الواضح واقع ان المعونة الاقتصادية تعد اداة للسياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية. فقد اشار ماكهنري وبيرد الباحثان في قضايا المعونة الامريكية للبلدان النامية الى "ان هذه المعونة والتوريدات العسكرية تخدم نفس الاهداف السياسية والاستراتيجية" (٢٢).

(١)

The United States, India and South Asia:
Interests, Trends and Issues for Congressional Concern.
A Study Prepared at the Request of the Subcommittee on Asian and Pacific Affairs, Committee on International Relations by the Congressional Research Service, Library of Congress, August 11, 1978, Wash., 1978, pp. 1-2.

(٢) Containment Documents on American Policy and Strategy. 1945-1960, N.Y., 1978, p. 245.

(٣) Deparment of State Bulletin. September 1982, p. 56.

(٤) انظر:

R.C. Johansen, United States Foreign Aid to India. A Case Study of the Impact of the U.S. Foreign Policy on the Prospects for World Order Reform. Princeton. 1975, pp. 56-57.

(٥) U.S. Overseas Loans and Grants. Obligations and Loan Authorisations. July 1, 1945, September 30, 1980, Wash., 198 .

(٦) The Statesmen, March 2, 1983.

(٧) Washington Post, November 26, 1977.

(٨) حسبت استنادا الى:

Agency for International Development. Fiscal Year 1981. Annex 11, p. 46.

(٩) حسبت استنادا الى:

R.C. Johansen. United States Foreign Aid to India. Op. cit., pp. 5, 11.

(١٠) International Herald Tribune, October 1982, p. 115.

(١١) Ibidem.

(١٢) انظر مثلا:

A.G. Noorani, Indo-U.S. Nuclear Relations, Asian Survey, April 1981.

(١٣) Nonproliferation and U.S. Foreign Policy. Wash., 1980, p. 931.

(١٤) The New York Times, February 21, 1983; The Washington Post, February 22, 1983.

(١٥) Business Week, March 1, 1982.

(١٦) International Herald Tribune, October 28, 1983, p. 155.

(١٧) The Hindustan Times, May 14, 1983.

(١٨) World Bank Annual Report, 1982, p. 136.

(١٩) انظر:

World Armaments and Disarmaments. SIPRI. Yearbook, 1982, London, 1982, p. 151.

(٢٠) Indian Express, May 16, 1983.

(٢١) انظر:

Far Eastern Economic Review, May ,21, 1982, p. 62.

(٢٢) Foreign Policy, No. 27, Summer, 1977, p. 88.

الولايات المتحدة الامريكية

وبلدان الشرقين الادنى والاوسط

رودولف ريمنكوف
دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

فى النصف الثانى من السبعينات وبداية الثمانينات طرأت على سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية ازاء بلدان الشرقين الادنى والاوسط تغيرات هامة عديدة . ومرد ذلك ، بدرجة كبيرة ، الى الاهمية المتزايدة التى تتسم بها بلدان المنطقة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . فقد باتت بلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط تسيطر على قسم كبير من الانتاج الاولى للطاقة فى العالم الرأسمالى، الامر الذى غير بشدة ظروف تزويد الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى بالطاقة . وفى وقت واحد مع ذلك تجرى فى الكثير من بلدان الشرقين الادنى والاوسط عمليات تعزيز قطاع الدولة وتقليص نفوذ رأس المال الاجنبى فى الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطنى، الى جانب النفط ، مما يقلل امكانيات توسع الشركات الامريكية .

وفى الوقت ذاته تعاظمت أهمية بلدان هذه المنطقة بالنسبة لرأس المال الامريكى نظرا لعوامل مختلفة . ففى ظروف أزمة الطاقة التى هزت الاقتصاد الرأسمالى تتحول البلدان المنتجة للنفط الى مصدّر كبير للمادة الخام الاساسية للطاقة الى الولايات

المتحدة الامريكية. وفى بداية الثمانينات تبوأت العربية السعودية، مثلا، المرتبة الاولى وسط البلدان التى تبيع النفط الخام الى الولايات المتحدة الامريكية. واستوردت الولايات المتحدة من بلدان الشرقين الادنى والاوسط عام ١٩٨١ ثلاثين بالمئة من اجمالى استيرادات النفط الخام من الخارج.

وفضلا عن ذلك، يتوقف على تدفق النفط من بلدان الشرقين الادنى والاوسط دون انقطاع، بدرجة متزايدة، النشاط الطبيعى لا للاقتصاد الامريكى وحده، بل ولكل منظومة العلاقات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية مع حلفائها الاوربيين الغربيين واليابان التى تلبى قسما كبيرا من حاجاتها الى النفط عن طريق التوريدات من بلدان الشرقين الادنى والاوسط. ويكفى التذكير بان النفط المستورد من بلدان هذه المنطقة فى بداية عام ١٩٨٢ بلغ ٥٣ بالمئة من اجمالى كمية النفط الذى استهلكته دول السوق المشتركة. وعليه، ففى حالة حرمان هذه الدول من المنفذ الى النفط فان رأس المال الاحتكارى يجازف بفقدان لا منبع الارباح الطائلة فحسب، بل وبفقدان وسيلة هامة للتأثير على شركائه الغربيين وبمجابهة خطر تزعزع استقرار مجمل العلاقات معهم (١).

وعلا دور بلدان الشرقين الادنى والاوسط كمجال لتوظيف رأس المال الامريكى الخاص. فبالرغم من الابعاد الواسعة للتأميم الذى يقوم به البعض منها، فان حجم الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة فى بلدان المنطقة بلغ خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ مقدار ٢ر٢ مليار دولار. وازدادت مقادير الارباح من توظيفات الرساميل هذه. ففى عام ١٩٨١ بلغ اجمالى ارباح الولايات المتحدة الامريكية فى هذه المجموعة من البلدان زهاء ٥ر١ مليار دولار اى ١٢ بالمئة من مجموع ارباح الولايات المتحدة فى البلدان النامية، علما بان حصة بلدان الشرقين الادنى والاوسط كانت تشكل ٨ر٣ بالمئة فقط من توظيفات الرساميل الامريكية المباشرة فى البلدان النامية.

فى النصف الثانى من السبعينات تحولت بعض الدول المنتجة للنفط الى منبع هام لاقراض الاقتصاد الامريكى.فالولايات المتحدة اذ تستغل سعى بلدان المنطقة المنتجة للنفط الى توظيف عملتها الصعبة، بصورة مربحة ومضمونة، فانها "تعيد تدوير الدولارات النفطية" فى الاقتصاد الامريكى بنجاح. فقد بلغ اجمالى توظيفات رساميل البلدان المنتجة للنفط فى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٢ مقدار ٧٠ مليار دولار. وفى الوقت ذاته زادت الولايات المتحدة، بدرجة كبيرة، من صادرات بضائعها وخدماتها الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط. ولهذا الغرض شنت فى البلدان المنتجة للنفط هجمة اقتصادية - تجارية حقيقية يسهلها بقاء اتجاه الصلات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان نحو الغرب والتطور غير الكافى للتكامل الداخلى العربى. فمثلا، بلغ المعدل السنوى لنمو صادرات "السوق العربية المشتركة"، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٦ قرابة ١٠ بالمئة، اما مع الدول الرأسمالية المتطورة فقد بلغ ٥ر٣٤ بالمئة.

ان توسع الشركات الامريكية فى هذه البلدان يخلق كذلك رأس جسر لتقوية النشاط السياسى للولايات المتحدة الرامى الى تقويض حركة التحرر الوطنى العربية واعادة وتشديد تبعية بلدان المنطقة للامبريالية الامريكية.

غير انه كلما ازداد وقوع هذه البلدان فى فلك المصالح الاقتصادية والسياسية الامريكية واشتد ارتباطها بالولايات المتحدة الامريكية ازدادت لدى الاخيرة وسائل الضغط على سياستها الداخلية والخارجية وتعددت وسائل واشكال التوسع الاقتصادى للامبريالية الامريكية.

* * *

ان تصدير رأس المال الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط يعد من الاشكال الهامة لتوسع الولايات المتحدة الامريكية

اقتصاديا ووسيلة فعالة في صراعها من اجل مصادر المـواد الخام واسواق التصريف.

وتكمن السمة المميزة لتصدير رأس المال الامريكي الخاص الى بلدان هذه المنطقة في طغيان تصدير رأس المال على شكل استثمارات مباشرة ، تضمن للاحتكارات الامريكية ارباحاً اكبر وامكانيات افضل للتأثير الاقتصادي والسياسي. فخلال فترة ١٩٧١ - ١٩٨١ ازداد حجم التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة المباشرة في البلدان المذكورة بمرتين تقريبا ووصل الى ٢ر٣ مليار دولار. وفي بداية عام ١٩٧٨ كان هناك ٦٢٨ فرعا من فروع الشركات الامريكية تمارس نشاطها ، في بلدان هذه المنطقة ، وبضمنها ، في العربية السعودية - ١١٥ ودولة الامارات العربية المتحدة - ٦٣ وتركيا - ٤٥. وكان يشتغل في هذه الفروع ٣ر١٦٠ الف شخص (٢).

غير ان نمو الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة في بلدان الشرقين الادنى والاوسط ، على مدى السبعينات ، كان يجري بصورة غير متفاوتة تماما. ففي النصف الاول من السبعينات تقلص حجم التوظيفات الاساسية هذه بالمنطقة ، الى حد كبير ، نظرا لتأميم ملكية فروع الشركات النفطية الامريكية في ايران والعراق والعربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر.

وفي النتيجة انزلت ضربة محسوسة بمواقع الشركات الامريكية في البلدان المنتجة للنفط ، وخاصة ، في بلدان الشرقين الادنى والاوسط ، وعمليا اصبح في طيات الماضي نظام الامتيازات الذي نشأ في زمن الاستعمار ، وانهارت الشركات النفطية الدولية ، وبالدرجة الاولى ، الامريكية وتمت تصفية نظام السعر الاحتكاري الواطيء للنفط. وتعزز في الاسعار الجديدة حق السيادة للبلدان النامية المنتجة للنفط في التصرف بمواردها الطبيعية.

ولقد أدى تأميم الشركات النفطية الاجنبية الى تقليص

راس المال المستثمر من قبل الشركات الامريكية، بدرجة كبيرة. بيد ان الاتجاه نحو تقليص حجم الاستثمارات الامريكية المباشرة فى الصناعة النفطية لبلدان الشرقين الادنى والاوسط لم يجد له انعكاسا مماثلا فى المعطيات الرسمية الامريكية. ولكن يمكن القول، استنادا الى بعض معطيات وزارة التجارة الامريكية، ان اجمالى حجم الاستثمارات المباشرة فى هذا الفرع باقتصاد بلدان المنطقة انخفض خلال فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بثلاث - اربع مرات.

ومع ان تأميم ملكية الشركات النفطية الامريكية كان فى عدد من البلدان بمثابة شراء اضطرارى للمؤسسات الاجنبية، الا انه اقترن بتعويض سخى لمالكيها، كانت مقاديره تتحدد على اساس الاتفاق بين الطرفين. فمثلا، دفعت العربية السعودية الى الشركات الامريكية - المساهمة فى ارامكو لقاء شراء ٦٠ بالمئة من حصة المساهمة تعويضا بمقدار ٧ر٢ مليار دولار (٣). وكانت مدفوعات التعويض تزيد على القيمة الاساسية للملكية المؤممة، وبالتالى لم تتكبد الشركات النفطية الامريكية خسائر مالية مباشرة من جراء التأميم. كما وان مقادير التعويض هذا لا تعنى زوال الاستثمارات الامريكية المباشرة فى بلدان المنطقة، وذلك لان هذه المقادير كانت تزيد، كما هو معروف، على قيمة الملكية المؤممة. ولم يشمل التأميم قسما من الشركات الامريكية، علما بان هذا القسم هو الاقل من حيث حجم العمليات. وعدا ذلك احتفظت الشركات الامريكية بمواقعها. واستغلت الفرص لتعزيزها فى القطاعات غير النفطية من اقتصاد البلدان العربية، حيث زادت الاستثمارات الامريكية المباشرة عام ١٩٧٦ على مليار دولار (٤).

وعليه فان تقلص دور الشركات الامريكية كمستثمر مباشر فى استخراج النفط لم يقترن بتقلص مماثل فى تواجدها فى بلدان الشرقين الادنى والاوسط وبتقلص ابعاد نشاطها فى اقتصاد النفط ببلدان هذه المنطقة، بالرغم من ان التأميم عالج

القضية الهامة مبدئيا والمتعلقة بملكية النفط المستخرج.
وبالاضافة الى ذلك ، وسعت الولايات المتحدة في النصف الثاني من السبعينات نشاطها في الشرقين الادنى والاوسط ، مستغلة لهذا الغرض بقاء تبعية البلدان العربية المنتجة للنفط للاحتكارات النفطية الاجنبية في مجال نقل وتسويق النفط وتوريد المعدات وقطع الغيار الضرورية لصناعة النفط من الولايات المتحدة الامريكية والنقص الحاد في كوادر المهندسين والاداريين الماهرين في هذه البلدان وكذلك ضرورة القيام باعمال التنقيب الجيولوجي عن النفط لاحقا. وخلال الاعوام الاخيرة ازدادت الى حد كبير ابعاد التصدير السنوي للرساميل الامريكية الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط ، الامر الذي يفسر بسعي الشركات الامريكية الى تعزيز مواقعها في هذه المنطقة. فحتى بداية عام ١٩٨٢ بلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة في بلدان المنطقة ٢١٦٨ مليون دولار.

وخلال فترة ١٩٧١ ـ ١٩٨١ طرأت تغيرات على البنية الفرعية لتوظيفات الرساميل الامريكية الخاصة المباشرة. فاذا كانت حصة الصناعة المنجمية من اجمالي هذه التوظفات في سنة ١٩٧١ تبلغ ٣ر. بالمئة وصناعة النفط ٤ر٨٨ بالمئة والصناعة التحويلية ٥ر٥ بالمئة وكافة الفروع الاخرى ٨ر٥ بالمئة ، فان حصة الصناعة المنجمية من الاستثمارات الامريكية المباشرة في سنة ١٩٨١ بلغت ٤ر. بالمئة ، وحصة صناعة النفط انخفضت الى ٤١ بالمئة ، وحصة الصناعة التحويلية ارتفعت الى ١٠ بالمئة ، وكافة الفروع الاخرى ، وبالدرجة الرئيسية " المالية والتأمين والتجارة بلغت ٦ر٤٨ بالمئة (٥). وتسعى الشركات الامريكية الى التعويض عن هذا الانخفاض الاضطراري في الاستثمارات المباشرة في صناعة النفط ببلدان المنطقة بزيادة توظيفات الرساميل في التجارة والاعمال المصرفية والتأمين. ولابد من الاشارة الى ان اشتداد نشاط رأس المال الامريكي الخاص في المجال المالي للبلدان المنتجة للنفط يرتبط ارتباطا مباشرا بتعبئة رأس المال في اسواق

هذه البلدان لتمويل نشاط الشركات النفطية الامريكية . وتهدف الى تحقيق الاغراض ذاتها ، كذلك ، شركات الوساطة التجارية الامريكية المتخصصة ، بين امور اخرى ، فى قضايا تقديم الخدمات وخزن ونقل الحمولات والقيام بمختلف العمليات المالية وعمليات التأمين .

ومع ذلك لا تزال صناعة النفط هى المجال الرئيس لتوظيف رأس المال الامريكى الخاص فى بلدان الشرق الاوسط. وبالرغم من الابعاد الواسعة للتأميم فان رأس المال الاحتكارى الامريكى يسعى الى التعويض عن الخسائر بزيادة استثماراته سواء فى البلدان العربية الاعضاء فى اوبك (العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر) او فى دول المنطقة الاخرى التى تملك احتياطيات من النفط (تركيا وعمان والبحرين) . ان الشركات الامريكية التى تشارك فى امتلاك الاسهم مع الدولة او رأس المال الوطنى الخاص وسعت ، بدرجة كبيرة ، نشاط أعمالها فى صناعة النفط ببلدان المنطقة .

وتقوم الشركات النفطية الامريكية ، اذ تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الراديكالية التى جرت فى العالم العربى ، بمختلف المناورات غير المباشرة وتبحث عن كل الثغرات الممكنة للحفاظ على المنفذ الى الثروات النفطية لبلدان الشرقين الادنى والاوسط .

ويكمن احد اساليبها فى عقد اتفاقيات طويلة الامد مع بلدان المنطقة على توريد النفط لقاء تقديم المعدات والتكنولوجيا وخدمات المهندسين - الفنيين والمقاولة فى القيام باعمال انشائية . فطبقا للاتفاقية التى تم التوصل اليها ، عام ١٩٧٧ ، بين الولايات المتحدة والعربية السعودية حول تأميم الشركة الامريكية - السعودية ارامكو التى تسيطر على كل الثروة النفطية تقريبا فى هذا البلد الشرق اوسطى (٢٨ بالمئة من احتياطيات النفط فى العالم الرأسمالى) حصلت الشركات الامريكية "اكسون" و"ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" و"تكساكو" و"موبيل اويل" على حق الامتياز فى شراء النفط

من ارامكو التى تحولت الى ملكية للشركة الوطنية كليا .وخصصت للاحتكارات الامريكية كوتا خاصة لشراء النفط تبلغ قرابة ٤٠ بالمئة من مجموع انتاج الشركة . وتعهدت الشركات الامريكية، من جهتها، بالاشراف على الجانب التكنيكى من العمليات الانتاجية . واشارت الصحف الامريكية الى ان هذه الاتفاقية متنت اكثر من ذى قبل التعاون الاقتصادى الامريكى - السعودى الطويل الامد على شكل تبادل المعونة التكنيكية بالنفط (٦).

ومثال اخر: شرعت العربية السعودية بمساهمة عدد من الشركات الاجنبية وبضمنها الامريكية عام ١٩٨١ ببناء ٦ مجمعات بتروكيميائية تبلغ كلفتها قرابة ١٨ مليار دولار. ويجرى تمويل بناء المجمعات المشتركة على النحو التالى: تؤمن الشركة السعودية "سعودى بيسيك اندستريز كوربوريشن" ١٥ بالمئة من الرساميل الموظفة وتؤمن الشركات الاجنبية نفس النسبة وتتكون ٦٠ بالمئة منها من اعانات الدولة فى العربية السعودية و١٠ بالمئة من الاموال المقترضة . وباتت الشركات الامريكية التى تساهم فى بناء المجمعات ("شيل" و"موبيل اويل" و"اكسون") تتمتع لقاء مساعدتها منذ بداية عام ١٩٨١ بتسهيلات عند شراء النفط وهى الحصول على ٥٠٠ برميل من النفط يوميا لقاء كل مليون دولار مستثمر فى بناء المجمعات (٧).

واذ تسعى الاحتكارات الامريكية الى ضمان تزويد اقتصاد الولايات المتحدة بنفط الشرق الاوسط بانتظام فهى تستخدم على نطاق متسع بعض اشكال التغلغل مثل تأسيس شركات مختلطة وعقد اتفاقيات علمية - تكنيكية وادارية وغيرها من الاتفاقيات مع الشركات فى بلدان المنطقة المنتجة للنفط والتى تضمن لها نفوذا كبيرا، بل والسيطرة فى احيان كثيرة باقل النفقات.

وكقاعدة، يمتلك رأس المال الامريكى عن طريق مساهمته فى الشركات المختلطة ١٥ - ٢٠ بالمئة من رأس المال المساهم

لهذه الشركات ، علما بان مساهمته الرئيسية تتمثل فى تقديم مختلف صنوف الخدمات المرتبطة بالادارة والماركيتينغ وفى نقل التكنولوجيا (٨) .

وتحصل الشركات الامريكية التى تساهم فى الشركات المختلطة على امكانية الاستثمار بارباح اضافية ، وذلك لان المشاريع المختلطة يشملها عدد من الامتيازات التى تتمتع بها المؤسسات الوطنية . ويستخدم رأس المال الامريكي الخاص آلية المشروع المختلط بمثابة "مفتاح" للتغلغل فى اسواق الدول النامية الاخرى . ومثال ذلك زيادة تصدير سلع المشاريع المختلطة التابعة للشركات الامريكية فى العربية السعودية ، البلد الذى يمتلك منفذا كبيرا الى اسواق الكثير من البلدان العربية والافريقية بسبب وضعه المسيطر فى الارصدة والبنوك وغيرها من المنظمات المالية الاقليمية الاخرى التى ساهم فى تأسيس الكثير منها .

ومن خلال المساهمة فى الشركات المختلطة تسهل الولايات المتحدة لنفسها النفاذ الى ثروات المنطقة النفطية . فمثلا ، تخلق بلدان شبه الجزيرة العربية ، لدى تنفيذها خطط التنمية الاقتصادية -الوطنية ، ظروفا ملائمة لعمل المشاريع- المختلطة مزودة اياها بالوقود والمواد الخام المحلية الضنع باسعار متهاودة .

وفى عدة حالات يحصل رأس المال الامريكي عبر المساهمة فى المشاريع المختلطة على امكانية فرض رقابة غير مباشرة على بعض فروع التصدير التى تتم اعادة انشائها فى بلدان المنطقة . وهذا الاتجاه فى استراتيجية الاحتكارات الامريكية يكتسب اهمية كبيرة ، نظرا لسياسة بعض البلدان النامية الرامية الى تشجيع اجتذاب رأسمال الشركات المتعددة الجنسيات للمشاركة فى نشاط المشاريع التى توجه منتجاتها نحو التصدير والى منح رأس المال الاجنبى فى هذه المشاريع طائفة من التسهيلات الضريبية وغيرها .

لقد اصبحت بمثابة الشكل الاكثر انتشارا للصلات العلمية ـ التكنيكية، الذى اخذت الولايات المتحدة تلجأ اليه على الاغلب خلال الاعوام الاخيرة، ممارسات توقيع العقود الادارية من قبل الشركات الامريكية مع الشركات الصناعية وغيرها فى البلدان العربية من دون ان تحصل فى الاخيرة على حق ما فى الملكية. ولقد اشير، ضمنا الى هذا الاتجاه الجديد فى سياسة الشركات الامريكية فى الخطاب الذى القاه هورماتس نائب وزير الخارجية الامريكى فى المجلس الخاص بالسياسة الاقتصادية فى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٨١ (٩). ويرتبط استخدام هذا الشكل الجديد من نشاط رجال الاعمال بتعاظم دور الادارة فى عصر الثورة العلمية ـ التكنيكية وبالتقييدات التى فرضتها كثرة من بلدان الشرقين الادنى والاوسط على تصدير رأس المال الاجنبى وكذلك باخطار التأميم المحتمل لملكية الشركات الامريكية.

ويعتبر الشكل المذكور للصلات مع بلدان المنطقة فى الولايات المتحدة الامريكية نافعا للغاية. فالعقود الادارية تجلب للشركة ـ المقاولة، الى جانب الارباح المستحصلة من تنفيذ العمل الاساسى، ارباحا من بيع المعدات للمشروع الجديد الذى يطبق فيه نظام الادارة الموصى به وكذلك امكانيات اضافية للتغلغل الى اسواق جديدة وللنفاذ الى منابع النفط وغيرها. ولدى ذلك، يمكن للشركة ـ المقاولة، لدى ادارتها المشروع الذى لا تتمتع فيه بحق الملكية ولا تتحمل، عمليا المخاطرة المرتبطة بتوظيف رأس المال ان تمارس، فى الوقت ذاته،تأثيرا فعالا على نشاطه. وهذه الممارسة باتت تكتسب انتشارا واسعا، بوجه خاص، فى صناعة النفط ببلدان الشرقين الادنى والاوسط. وفى عام ١٩٨١ بلغت الايرادات المباشرة للشركات الامريكية لقاء نقل المعارف العلمية ـ التكنيكية الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط ١٢١ مليون دولار، ومن ذلك ١١٨ مليون دولار لقاء تقديم "المساعدة" فى مجال الادارة (١٠).

ويتميز توسع الشركات الامريكية فى اقتصاد البلدان

المنتجة للنفط فى الشرقين الادنى والاوسط بالتغلغل فى فروع الصناعة التحويلية والكيميائية والبتروكيميائية المرتبطة بالنفط وبالسعى الى اقامة علاقات متينة مع المؤسسات الانتاجية الوطنية واستخدام الامكانيات التى تتيحها برامج التنمية الاقتصادية فى بلدان المنطقة المنتجة للنفط امام المستثمرين الاجانب، وقد بلغ مجموع نفقات بلدان الشرق الاوسط المنتجة للنفط على تنمية الاقتصاد خلال فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ زهاء ٢٤٥ مليار دولار. وهذا المبلغ كان يزيد ١٥ مرة على استثماراتها فى الاقتصاد خلال ١٥ سنة السابقة.

ان برامج التنمية الاقتصادية التى اعتمدتها البلدان المنتجة للنفط فى السبعينات أدت الى زيادة لا مثيل لها من قبل فى النفقات على البناء. فمجموع قيمة العقود الانشائية المعلنة والتى وقعت عام ١٩٨٠ بلغ ٣٩١ مليار دولار، اما فى سنة ١٩٨١ فقد بلغ ٦٨ر٨ مليار دولار (١١). وجرى تنفيذ قسم كبير من هذه العقود من قبل الشركات الامريكية. فخلال سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ازداد حجم الطلبات التى حصلت عليها الشركات الامريكية (معطيات تشمل ٤٠٠ من اكبر شركات الهندسة والبناء) فى البلدان المذكورة بمرة ونصف وبلغ عام ١٩٨٠ زهاء ١٢ مليار دولار. وبالرغم من المنافسة الشديدة من جانب شركات دول رأسمالية متطورة (بريطانيا، جمهورية المانيا الاتحادية واليابان) ودول نامية (كوريا الجنوبية، الهند، تايلاند) فان الشركات الامريكية لا زالت محتفظة بمواقع مسيطرة فى مجال تصدير الخدمات الانشائية الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط.

وتشهد على نطاقات توسع الشركات الامريكية الحقائق التالية: اقامت شركة "اكسون" فى النصف الثانى من السبعينات مجمعا بتروكيميائيا فى العربية السعودية كلف ٧٢٠ مليون دولار. وفى سنة ١٩٨٠ باشرت شركة "كيلوغ" للهندسة والبناء والمتخصصة فى تصميم وبناء المصانع النفطية والبتروكيميائية

والكيميائية ومصانع الميتالورجيا بتصميم وبناء خمسة مصانع لتكرير النفط فى اربعة من بلدان الشرقين الادنى والاوسط. وزادت كلفة هذه المشاريع على ٨٠٠ مليون دولار. ووقعت شركة "لوموس" عام ١٩٧٨ عقودا بمبلغ ٨ر١ مليار دولار لبناء مصانع لتكرير النفط وبتروكيميائية فى العربية السعودية والكويت والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة.

كما وتمارس نشاطا فعالا فى اسواق بلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط شركة "بكتيل" (١٢). فابتداء من عام ١٩٧٦ اخذت هذه الشركة تقوم ببناء عدد من اكبر المجمعات الصناعية بالشرق الاوسط فى جبيل وينانبو (العربية السعودية). ومن عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨١ خصصت العربية السعودية لبناء المشاريع المذكورة ٣٥ مليار دولار وتخطط لصرف ١٠٠ مليار دولار اخر خلال السنوات العشر اللاحقة (١٣). وطبقا لتصميم الشركة ينبغى ان يتكون المجمع فى جبيل من مدينة ومصنعين لتكرير النفط والميتالورجيا ومعامل للصناعة الخفيفة وميناء. واصبح عدد الاختصاصيين الامريكيين العاملين فى تنفيذ هذا المشروع يزيد الآن على ١٦٠٠ شخص. وبذلك فقد تغلغلت شركة "بكتيل" تغلغلا عميقا فى اقتصاد العربية السعودية. وسوف يعود تنفيذ مشروع جبيل وحده على الشركة بارباح طائلة ويخلق امكانيات اكبر للتوسع اللاحق فى البلدان العربية.

لقد تغلغل رأس المال الاحتكارى الامريكى فى اقتصاد الكثير من بلدان الشرقين الادنى والاوسط. غير انه يحتل مواقع اكثر رسوخا فى العربية السعودية. ففى بداية عام ١٩٨٣ كانت تعمل فى البلاد قرابة ٥٠٠ شركة امريكية وكان لزهاء الفى شركة امريكية وكلاء سعوديون. وكان يشتغل فى هذا البلد ٦٥ ـ ٧٠ الفا من الاختصاصيين الامريكيين (وبضمنهم افراد اسرهم) (١٤).

ولكنه بالرغم من مساهمة رأس المال الاحتكارى الامريكى فى بناء عدد من مشاريع تكرير النفط والمصانع البتروكيميائية

فان خطه العام فى الحفاظ على الوضع التقليدى للبلدان العربية كمصدر للنفط الخام والاحتفاظ بمواقعه المسيطرة فى مجال تسويقه وتكريره لا يزال ثابتا . فحتى بداية عام ١٩٨٢ كانت حصة الشرقين الادنى والاوسط من طاقات تكرير النفط فى العالم الرأسمالى (من حيث التكرير المباشر) تبلغ ٥ر٥ بالمئة فقط ، فى حين بلغت حصة الولايات المتحدة واوربا الغربية ٧٠ بالمئة ، ومن ذلك زهاء ٣٠ بالمئة فى الولايات المتحدة (١٥) . وتفيد التقديرات بان طاقات مصانع تكرير النفط فى بلدان المنطقة سوف تزداد فى سنة ١٩٨٦ قياسا الى سنة ١٩٨٢ بنسبة ٥٢ بالمئة وتبلغ ٢٠٦ ملايين طن (١٦) . غير ان هذا الامر لن يغير الا قليلا من حصة طاقات تكرير النفط ببلدان الشرقين الادنى والاوسط فى الميزان العام للعالم الرأسمالى، وذلك .لان قسمها الرئيسى سيكون متمركزا ، كالسابق، فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى.

وعليه ، فان الاحتكارات الامريكية تسعى الى تحقيق عدة اهداف دفعة واحدة : الاحتفاظ لفترة طويلة بالمنفذ الى النفط العربى، القاء قسم كبير من نفقات بناء واستغلال مشاريع تكرير النفط والصناعة البتروكيميائية على عاتق بلدان المنطقة المنتجة للنفط ، ضمان توريد النفط الخام ومشتقاته اليها لسنوات طويلة مسبقا ، ومن ثم، وهذا لا يقل أهمية ، خلق ظروف ملائمة لمواصلة نشاطها تحت ستار التعاون "المتكافئ والمتبادل النفع" .

ان نشاط الشركات الامريكية فى بلدان الشرقين الادنى والاوسط ، بالرغم من التأميم وانخفاض الارباح من النفط العربى بنتيجة رفع اسعاره وارتفاع الضرائب لصالح مالكى النفط ، لا يزال عالى الربح كالسابق. فقد بلغت الارباح التى حصلت عليها الشركات الامريكية فى بلدان الشرق الاوسط عام ١٩٧٩ ربع الارباح المستحصلة من الاستثمارات الامريكية المباشرة فى كافة البلدان النامية ، علما بان القسم الاساسى

من الارباح (٩٠ بالمئة) تم الحصول عليه من الاستثمارات المباشرة في صناعة النفط ببلدان المنطقة.

وشهدت الثمانينات نموا لاحقا في ارباح الاحتكارات النفطية الامريكية العاملة في بلدان الشرقين الادنى والاوسط. وترتبط الارباح الطائلة من الاستثمارات المباشرة في البلدان المنتجة للنفط بجملة من الاسباب التي ينبغي ان نشير من بينها، بالدرجة الاولى الى المعدل العالي للربح. فاستنادا الى المعطيات الاحصائية الامريكية ارتفع معدل الربح من الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في صناعة النفط ببلدان الشرقين الادنى والاوسط خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ من ٢٠ الى ٧٤ بالمئة، بالرغم من التقلبات الكبيرة التي لوحظت في بعض السنوات والناجمة عن تأميم ملكية عدد من الاحتكارات النفطية الامريكية. وفي الوقت ذاته، ارتفع هذا المؤشر من حيث فروع الاقتصاد كافة وبالنسبة لجميع البلدان النامية، خلال الفترة نفسها من ١٧ر١ الى ٢٢ر٢ بالمئة. وكانت صناعة النفط ببلدان هذه المنطقة تعطي للشركات الامريكية اقصى معدل للربح يتيح لها التعويض عن الرساميل الموظفة في هذا الفرع. وحتى رفع اسعار النفط المستخرج في البلدان النامية بدا مربحا للشركات النفطية الامريكية التي زادت من مقادير ارباحها الى حد كبير.

وعليه، فان الاحتكارات النفطية الامريكية، رغم فقدانها الكثير من مواقعها في مرحلة استخراج النفط، احتفظت في الوقت ذاته بسيطرتها على الحلقات الختامية من "السلسلة النفطية" وتزيد ارباحها عن طريق رفع اسعار مشتقات النفط والعمليات المتعلقة بنقله.

وتفيد معطيات الابحاث التي اجراها "تشيز منهاتن بنك" الامريكي بان الشرقين الادنى والاوسط بقيا سوية مع شمال افريقيا في النصف الثاني من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات المجال الرئيسي لنشاط الاحتكارات النفطية الامريكية.

* * *

تتبوأ التجارة مكانة هامة فى علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع بلدان الشرقين الادنى والاوسط. وتميز تطور تجارة الولايات المتحدة مع بلدان المنطقة فى السبعينات وبداية الثمانينات بتغير طائفة من الاتجاهات التى شهدتها السنوات العشر الماضية . ففى الستينات وبداية السبعينات لوحظ، ضمنا ، اتجاه انخفاض حصة بلدان المنطقة فى المبادلات التجارية الخارجية للولايات المتحدة . وكان هذا الاتجاه يرتبط بالتطور الاكثر ديناميكية لتجارة الولايات المتحدة مع الدول الرأسمالية التى كانت تجرى فيما بينها عملية التقسيم الدولى للعمل بشدة اكبر. غير ان قيمة استيرادات الولايات المتحدة من البلدان المنتجة للنفط فى الشرقين الادنى والاوسط ، وبالتالى، حصتها فى اجمالى المبادلات السلعية للولايات المتحدة مع البلدان النامية ارتفعت كثيرا بعد الارتفاع الكبير فى اسعار الوقود السائل فى فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤. فخلال سنوات ١٩٧٠ - ١٩٨١ ازدادت تجارة الولايات المتحدة مع هذه المجموعة من البلدان من ار٢ مليار دولار الى ٦ر٣٤ مليار دولار، اى بـ ٥ر١٦ مرة ، فى حين انها ازدادت ، على العموم، مع البلدان النامية كافة ، بـ ٨ر٧ مرة فقط. وفى النتيجة ارتفعت حصة بلدان المنطقة فى المبادلات التجارية الخارجية للولايات المتحدة مع الدول النامية وبلغت عام ١٩٨١ نسبة ١٧ بالمئة . وفى سنة ١٩٨٢ انخفضت هذه الحصة بعض الشيء بنتيجة الانخفاض الكبيرة فى استيرادات الولايات المتحدة من نفط البلدان المذكورة وشكلت ٥ر١٥ بالمئة (انظر الجدول رقم ١) .

لقد تميزت المبادلات السلعية الامريكية مع بلدان الشرقين الادنى والاوسط على مدى الستينات والقسم الاكبر من السبعينات برصيد ايجابى فى الميزان التجارى بلغ عام ١٩٧٥ مقدار ٣ر٣ مليار دولار. وفى النصف الثانى من السبعينات بات الرصيد الايجابى فى الميزان التجارى للولايات المتحدة يتقلص بسرعة ،

الى جانب ارتفاع اسعار النفط وازدياد المشتريات من خامات الطاقة هذه فى بلدان المنطقة . وفى سنة ١٩٧٩ كان الميزان التجارى للولايات المتحدة فى التجارة مع بلدان هذه المجموعة سلبيا بمقدار ٣ر٧ مليار دولار ووصل العجز فيه سنة ١٩٨٠ الى ٦ر٤ مليار دولار (١٧) .

جدول رقم ١

تجارة الولايات المتحدة الخارجية
مع بلدان الشرقين الأدنى والاوسط
(بملايين الدولارات)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الصادرات ـ المجموع	١٦٧١	٨٨٩٠	١٢٤٥١	١٥٧٨٩	١٦٨٢٧
وبضمنها الى:					
العربية السعودية	١٤١	١٥٠٢	٥٧٦٨	٧٣٢٨	٩٠٢٦
اسرائيل	٥٩٢	١٥٥١	٢٠٤٥	٢٥٢١	٢٢٧١
دولة الامارات العربية المتحدة				١٠٧٧	١١٠١
تركيا	٣١٥	٦٠٨	٥٤٠	٧٨٩	٨٦٨
الكويت	٦٢	٣٦٦	٨٨٦	٩٧٦	٩٤١
العراق	٢٢	٣١٠	٧٢٤	٩١٤	٨٤٦
ايران	٣٢٦	٣٢٤٤	٢٣	٣٠٠	١٢٢
الاستيرادات ـ المجموع	٤٢٢	٥٥٥٠	١٨٨٥٣	١٨٨١٧	١٢٠٥٧
وبضمنها من:					
العربية السعودية	٢٠	٢٦٢٣	١٢٦٤٨	١٤٣٩١	٧٤٤٣
اسرائيل	١٥٠	٣١٤	٩٥٠	١٢٤٣	١١٦٤
دولة الامارات العربية المتحدة				٣٤٨	٣٣٤
تركيا	٧٠	١٤٥	١٧٥	٢٦١	٢٧٤
الكويت	٢٥	١١١	٤٩٤	٨٦	٤٠
العراق	٣	١٩	٤٦٠	١٦٤	٣٩
ايران	٦٧	١٣٩٨	٤٥٨	٦٤	٥٨٥

حسبت استنادا الى
Statistical Abstract of the United States
1980, pp. 875-877; 1982-1983, pp. 837-838;
Middle East Economic Digest, 1983, March 24.

وبنتيجة التدابير التي اتخذتها الحكومة الامريكية والرامية الى تقليص استيرادات النفط من بلدان المنطقة وزيادة صادرات البضائع والخدمات اليها انخفض اجمالى العجز فى الميزان التجارى للولايات المتحدة مع بلدان الشرقين الادنى والاوسط فى سنة ١٩٨١ الى ٣ مليارات دولار، اما فى سنة ١٩٨٢ فقد كان الميزان التجارى الامريكى ذا رصيد ايجابى بمقدار ٤ر٨ مليار دولار (١٨).

وخلال فترة ١٩٧٠ – ١٩٨٢ حصلت تغيرات ، كذلك فى البنية السلعية لتجارة الولايات المتحدة الخارجية مع بلدان الشرقين الادنى والاوسط. ويلفت الانتباه الانخفاض الكبير فى حصة استيرادات بعض البضائع التقليدية ، مثل، المواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام غير الغذائية (ما عدا الوقود) مع ارتفاع حصة الوقود وزيوت التشحيم الى حد كبير. ولوحظ فى الصادرات الامريكية انخفاض حصة مجموعات من البضائع ما عدا المكائن والمعدات ووسائط النقل والمنتجات الزراعية.

ولابد من الاشارة الى ان هذا الاتجاه الذى كان قد لوحظ لتوه فى بداية السبعينات ، قد اكتسب فى النصف الثانى من السبعينات وبداية الثمانينات تطورا كاملا. واصبحت تتبوأ المرتبة البالغة الاهمية فى استيرادات الولايات المتحدة مجموعة بضائع "الوقود المعدنية وزيوت التشحيم" التى بلغت حصتها فى سنة ١٩٧٣ نسبة ٨٩ بالمئة بعد ان كانت ٦٠ بالمئة عام ١٩٧٠، الامر الذى يرتبط ، فى ان واحد، بالارتفاع السريع فى اسعار النفط وازدياد حجم استيراداته الى الولايات المتحدة بدرجة كبيرة. فمثلا، ارتفع سعر الاساس للبرميل الواحد من النفط من كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٢ الى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨٠ من ٥٢ر٢ دولار الى ٣٧ر٣٢ دولار.وفى الوقت ذاته زادت الولايات المتحدة كثيرا من مشتريات النفط من بلدان الشرقين الادنى والاوسط. فاستيراداتها من النفط من ستة بلدان منتجة للنفط تقع فى هذه المنطقة واعضاء فى اوبك

(العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، ايران، قطر) ارتفعت من ٦ر٣٠ مليون طن في سنة ١٩٧٣ الى ٨ر٧٧ مليون طن في سنة ١٩٨٠ (١٩). وخلال فترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ازدادت استيرادات النفط الى الولايات المتحدة من البلدان المذكورة، من حيث قيمتها بـ ٨ر٤٣ مرة ومن حيث حجمها بـ ٥ر٢ مرة (٢٠). وابتداء من عام ١٩٨٠ اخذت الولايات المتحدة تتمسك بنهج تقليص استهلاك النفط والاستعاضة عنه بمصادر بديلة للطاقة، الامر الذي ادى الى تقليص استيراداته بعض الشيء.

وتتبوأ المواد الخام غير الغذائية (ما عدا الوقود)، كما كان الامر في الماضي، المرتبة الثانية في استيرادات الولايات المتحدة من بلدان المنطقة، بالرغم من ان حصتها ابان هذه السنوات تقلصت، الى حد كبير، وبلغت ٧ بالمئة عام ١٩٨٣ قياسا الى ١٢ بالمئة عام ١٩٧٠. وخلال الجزء الاكبر من الفترة قيد البحث ارتفعت استيرادات هذه البضائع (من حيث القيمة) بوتائر بطيئة جدا، الامر الذي كان نتيجة لاشتداد المنافسة من جانب مختلف السلع المعوضة ولانخفاض حجم المواد المستعملة بالانتاج في الاقتصاد الامريكي.

ان اشتداد عملية التصنيع في بلدان المنطقة سبب بعض النمو في حصة منتجات الصناعة التحويلية في استيرادات الولايات المتحدة من هذه البلدان (٥ر٢ بالمئة في سنة ١٩٨٣). غير انه لا تزال محدودة للغاية دائرة البلدان المصدرة وانواع منتجات الصناعة التحويلية المستوردة من هذه البلدان الى الولايات المتحدة الامريكية. وان الدولتين الرئيسيتين - المصدرتين لهذه المنتجات الى الولايات المتحدة هما اسرائيل وتركيا.

وفي السبعينات وبداية الثمانينات طرأت تغيرات ملحوظة، كذلك، على البنية السلعية للصادرات الامريكية الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط. وانعكس ذلك في الارتفاع اللاحق

لدور منتجات الصناعة التحويلية مع انخفاض اهمية مجموعات البضائع الاخرى فى ان واحد. ففى سنة ١٩٨٢ ازدادت نسبة سلع الاستثمار على ٧١ بالمئة قياسا الى ٣٣ بالمئة فى سنة ١٩٧١ (٢١). بيد انه لابد من الاشارة الى ان ذلك حصل، بالدرجة الاساسية، عن طريق توسيع تصدير المكائن والمعدات التى ارتفعت حصتها فى الصادرات بثلاث مرات تقريبا.

ولابد من ان نشير، بوجه خاص، الى توريدات المعدات لمؤسسات باكملها. وتحتل الولايات المتحدة، من حيث حجم مبيعاتها فى الوقت الحاضر واحدة من المراتب البارزة فى العالم الرأسمالى. وفى النصف الثانى من السبعينات كان يصدر الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط زهاء نصف مجموع صادرات الولايات المتحدة من هذه المعدات. وكانت هذه البلدان اكبر مشتر للمعدات للمصانع الكيميائية والبتروكيميائية.

ان أهمية كبيرة فى قضية توسيع صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية اتسمت بها حقيقة ان البلدان المنتجة للنفط، اذ زادت، الى حد كبير، ايراداتها المالية من بيع النفط، شرعت بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية: اقامة الفروع المساعدة العصرية والصناعة التحويلية والبناء البلدى المكثف. واقتضى تنفيذ البرامج المقررة تكثير استيرادات البضائع الضرورية بسرعة وذلك لان كثرة من البلدان المذكورة لم يكن لديها سوى فرع متطور واحد من الصناعة (استخراج النفط) ولم تكن قادرة على تلبية الطلب على اغلبية انواع المنتجات الجاهزة. وفى هذه الظروف غدت منطقة الشرقين الادنى والاوسط السوق الاكثر ديناميكية فى مجموعة البلدان النامية.

ان تردى الوضع الغذائى فى البلدان النامية وارتفاع اسعار اهم المحاصيل الزراعية التى تصدرها الولايات المتحدة وبعض الاسباب الاخرى أدت الى التعجيل بوتائر التوريدات الغذائية (بما فى ذلك من حيث القيمة)، وكان اتساع الصادرات الامريكية من المحاصيل الزراعية، وخاصة المواد الغذائية،

مرتبطا كذلك ، باستفحال ازمة الطاقة في العالم الرأسمالي، هذه الازمة التي ساعدت ، من جهة، على توسيع صادرات المواد الغذائية بهدف تحسين الميزان التجاري للولايات المتحدة الامريكية وخلقت ، من جهة اخرى، الممهدات لزيادة استيرادات المواد الغذائية من قبل البلدان المنتجة للنفط ، وبالتالي لزيادة طلباتها المقترنة بالدفع. فخلال فترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ارتفعت صادرات المواد الغذائية الامريكية الى بلدان المنطقة باكثر من ١٢ مرة وبلغت في سنة ١٩٨١ مقدار ٧ر١ مليار دولار او ٧ر١٠ بالمئة من اجمالي صادرات الولايات المتحدة الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط (٢٢). وفي النتيجة حصلت الولايات المتحدة على وسيلة جديدة للضغط على بلدان المنطقة المنتجة للنفط ، وهي اشتراط توريدات المواد الغذائية الى هذه البلدان، عند الضرورة، بتوريدات النفط الى الولايات المتحدة.

ان السياسة التجارية التي تتبعها الولايات المتحدة ازاء بلدان الشرقين الادنى والاوسط والتي تحددها ، بدرجة كبيرة، لا الدوافع الاقتصادية فحسب ، بل والدوافع السياسية ايضا، تهدف بالاساس الى خلق الظروف الملائمة لتوسيع الصادرات الامريكية الى البلدان المذكورة وشراء النفط بانتظام.

وان السعي، بكل ثمن، الى تعزيز مواقع الاحتكارات النفطية الامريكية بشكل ما ، ان تعذر استعادتها ، يرغم الولايات المتحدة على اتخاذ موقف جديد من قضايا تجارة موارد الطاقة . وان الولايات المتحدة، اذ تأخذ بعين الاعتبار الدور الاقتصادي والسياسي المتعاظم للبلدان المنتجة للنفط على الصعيد الدولي وتشتتها الاقتصادي والسياسي - الاجتماعي والتوتر العام في علاقاتها مع الكثير منها ، تتطلع الى شق صفوفها واضعاف فعالية الاشكال الجماعية لمقاومة البلدان المصدرة للنفط للضغط الامريكي. وفي تقرير الجمعية الامريكية للسياسة الاقتصادية الدولية عن الاستراتيجية الاقتصادية الخارجية للثمانينات

صيغت مباشرة مهمة تصفية احتكار اوبك للسوق النفطية .

وتحاول الولايات المتحدة تنفيذ المهمة المرجوة عن طريق تدابير التوفير الصارمة في الطاقة وتوسيع العلاقات التجارية مع البلدان الجديدة المنتجة للنفط (المكسيك وبريطانيا والنرويج وعمان وماليزيا) وتطوير المنابع البديلة للطاقة .وفي الوقت ذاته تلجأ الولايات المتحدة الى تنظيم صارم لصادرات المنتجات الصناعية والمواد الغذائية والتوريدات العسكرية الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط وتنظيم نفاذ البضائع (الى جانب النفط) المنتجة في هذه البلدان الى سوقها .

ان واشنطن، اذ تطمح الى تأمين منفذ مضمون لنفسها الى موارد الطاقة في البلدان المنتجة للنفط بشروط مربحة لها وبسط سيطرتها على سياستها الاقتصادية الخارجية ، تستخدم التجارة معها ، من جهة ، كأداة للضغط الاقتصادي والسياسي، ومن جهة اخرى ، كوسيلة من وسائل اجتذاب البلدان الاكثر تطورا بينها باقصى درجة الى النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

لقد حذر ممثلو الادارة الامريكية ابان السبعينات ، غير مرة ، وبصورة مباشرة وغير مباشرة، اعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)، من انه في حالة وقوع محاولات جديدة لاستعمال النفط كسلاح سياسي، فان الولايات المتحدة ستستخدم كل وسائل الضغط وحتى التدخل المسلح المباشر.

ولقد استخدمت الولايات المتحدة لغة التهديد، الى جانب الجهود الدبلوماسية العديدة في محاولة لضمان التوريد المنتظم للنفط واعاقة رفع اسعاره . وجاء في تقرير نشرته ادارة الحسابات الرئيسية (منظمة فرعية للكونفرس الامريكي)في بداية عام ١٩٧٨ انه اقترح على الادارة الامريكية ان تستخدم، الى اقصى حد، الوسائل الامريكية خارج مجال الطاقة لممارسة الضغط على البلدان المنتجة للنفط. ويرى واضعو التقرير ان امكانيات كبيرة للتأثير على هذه البلدان تفتحها تبعيتها لاسواق الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى وتوريدات

الاسلحة والسلع الهامة الاخرى والتكنولوجيا العصرية . وان كافة الجوانب المذكورة اعلاه لتبعية اويك للولايات المتحدة يمكن ان تستخدم للتأثير على القرارات التى تتخذها بلدان اويك بصدد حجم استخراج النفط واسعاره .

وفى السبعينات لجأت الاوساط الامريكية الحاكمة ، غير مرة ، الى وقف توريدات المواد الغذائية ومختلف السلع التى تتطلب كثيرا من الجهود العلمية بهدف الضغط على هذا البلد المنتج للنفط او ذاك لا يروق لواشنطن لسبب ما . وان حرمان البلدان المنتجة للنفط - الاعضاء فى اويك من التفضيلات طبقا لقانون التجارة الصادر عام ١٩٧٤ والعقوبات الاقتصادية ضد ايران بعد الاطاحة بالشاه وغيرها من الحقائق تدل على ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر دوما الى التجارة الخارجية كقناة من القنوات الهامة لتنفيذ نهجها السياسى التوسعى .

وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، اشتد ، اكثر من ذى قبل ، الطابع العدوانى لسياسة الولايات المتحدة ازاء عدد من البلدان المنتجة للنفط . واعلنت الولايات المتحدة الشرق الاوسط بصورة كيفية ، متجاهلة بسنن التطور الاجتماعى ومن دون اعتبار لحقوق الشعوب ، منطقة "لمصالحها الهامة حيويا" وهددت باستخدام كل الوسائل ، بما فى ذلك التدخل العسكرى ، من اجل ضمان تناسب للقوى مفيد للامبريالية هناك . وتدل الاستعدادات العسكرية للولايات المتحدة حول الخليج (تشكيل "فيلق التدخل السريع" الذى يضم ما يربو على ٢٠٠ الف عسكرى والموجه نحو "مستودع النفط" ، الرئيسى فى العالم ، وتوسيع التواجد العسكرى - البحرى الامريكى فى الشرق الاوسط الى حد كبير ، تشكيل ما يسمى القيادة المركزية فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٨٣ لضمان مصالح الولايات المتحدة فى الشرقين الادنى والاوسط عسكريا ، واستغلال النزاعات بين البلدان المنتجة للنفط لصالحها ، وزيادة صادرات الاسلحة الى الشرق الاوسط) تدل على تنامى الضغط السياسى والعسكرى من جانب الولايات متحدة

وحليفاتها على البلدان المنتجة للنفط.

ان التهديد الاقتصادي والاعمال التخريبية مقترنة بالتهديدات والتحرشات العسكرية من قبل الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وتمايز وتشتت بلدان اوبك سياسيا وسياسة الاحتكارات النفطية التي كانت موجهة نحو خلق فائض مصطنع من النفط في الاسواق العالمية خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢، كل ذلك حمل اغلبية البلدان المصدرة للنفط على تخفيض اسعار النفط ، وبالدرجة الاولى، في الصفقات لمرة واحدة وفي العقود. وبنتيجة المباحثات التي جرت في لندن في آذار (مارس) عام ١٩٨٣ بين وزراء البلدان ال ١٣ الاعضاء في اوبك اتخذ قرار بتخفيض سعر الاساس من ٣٤ الى ٢٩ دولارا للبرميل الواحد من النفط. واتفق الوزراء كذلك على تحديد المقدار الاقصى المشترك لاستخراج النفط في مستوى ١٧٫٥ مليون برميل للنفط يوميا مع تعيين كوتا صارمة لكل مشارك في الاوبك في اطر الحد الاقصى المشترك (٢٣). غير ان القرارات التي اتخذت في لندن لا تعني ان خطر "حرب الاسعار" في السوق العالمية للنفط قد ازيل تماما. فانباء الصحف الامريكية تشير الى ان الولايات المتحدة تعكف ، سوية مع الدول الرأسمالية الاخرى على اعداد مخططات جديدة موجهة نحو ارغام البلدان المنتجة للنفط على اجراء تنازلات لاحقة مستخدمة لهذا الغرض مختلف وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي عليها (٢٤).

ومع ذلك فان واشنطن تتخوف من تأزيم العلاقات مع البلدان المنتجة للنفط، ولهذا فان الحكومة الامريكية، رغم انها لم تستبعد امكانية ممارسة الضغط على البلدان الاعضاء في اوبك ولم تتخل عن التدابير الرامية الى شق البلدان المنتجة للنفط، تقدم على توسيع الصلات الاقتصادية والتجارية معها.

ومنذ اواسط السبعينات باتت تكتسب انتشارا واسعا ممارسات عقد اتفاقيات حكومية بين الولايات المتحدة الامريكية والبلدان المنتجة للنفط حول التعاون الاقتصادي والتجاري.

ويجرى على اساس هذه الاتفاقيات تشكيل لجان مختلطة تنظم الصلات الاقتصادية والتجارية وتسدى دعما نشيطا الى الشركات الامريكية الخاصة . فمثلا، فتح نشاط اللجنة الامريكية - السعودية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتجارى والتى تشكلت عام ١٩٧٤ للمساعدة على تنفيذ البرامج فى مجالات التصنيع والتجارة والمالية وغيرها ، فتحت امام الشركات الامريكية اوسع الامكانيات فى الصراع من اجل الطلبات الحكومية فى العربية السعودية ، الامر الذى اعان على توسيع الصادرات الامريكية الى هذا البلد بقدر كبير (من ٤ر٠ مليار دولار فى سنة ١٩٧٣ الى ٩ مليارات دولار فى سنة ١٩٨٢) . وفى النصف الثانى من السبعينات عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات حكومية مماثلة مع تركيا وعمان وعدد من الدول الاخرى المنتجة للنفط. وفى البعض منها تأسست مجالس ثنائية لممثلى ارباب الاعمال.

وفى النصف الثانى من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات ضاعفت الشركات الامريكية نشاطها التجارى فى كافة بلدان المنطقة ، وبالدرجة الاولى، المنتجة للنفط والتى تمتلك احتياطيات هائلة من العملات الصعبة . وخلال هذه السنوات كانت وتائر نمو قيمة صادرات الولايات المتحدة الى بلدان المنطقة تعلو على وتائر نمو قيمة الاستيرادات، فخلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ وحدها ارتفعت قيمة توريدات البضائع من الولايات المتحدة الى بلدان المنطقة بنسبة ٧ر٣٥ بالمئة فى حين تقلصت استيرادات الولايات المتحدة من هذه البلدان بنسبة ٩ر٣٥ بالمئة . هذا مع العلم ان الشركات الامريكية رفعت ، كرد على رفع اسعار النفط من قبل البلدان المنتجة له ، اسعار المنتجات الصناعية وغيرها من السلع والخدمات المصدرة الى البلدان المذكورة .

ويستهدف رأس المال الاحتكارى من استحثاث الصادرات الى بلدان المنطقة عدة اغراض، فهو يعيد الدولارات المدفوعة لقاء النفط إلى الشركات الامريكية ويربط هذه البلدان بالسوق

الرأسمالية العالمية . ولدى ذلك يجرى ، بصورة مصطنعة ، الحفاظ على الوضع التقليدى للبلدان المنتجة للنفط والذى كان قد نشأ فى زمن الاستعمار بصفتها مصدرا للمواد الخام ومستوردا للمنتجات الصناعية والمواد الغذائية .

ان الظاهرة الجديدة فى السياسة التجارية التى تتبعها الولايات المتحدة الامريكية تجاه بلدان الشرقين الادنى والاوسط تكمن فى توريدات الاسلحة الامريكية المتزايدة بسرعة . ففى السبعينات غدت هذه المنطقة ، حيث تفاقم النزاع العربى - الاسرائيلى واشتدت مقاومة الانظمة الملكية الرجعية لحركات التحرر الوطنى، السوق الرئيسية لتصريف الاسلحة الامريكية . واذ استغلت الولايات المتحدة الوضع السياسى والعسكرى الحاد فى بلدان المنطقة وطموحات قادة بعض الدول التى بدت فى ايديها مبالغ طائلة من الدولارات النفطية ، وسعت ، الى حد كبير، تصدير الاسلحة والخدمات العسكرية الى هذه البلدان. فاذا كانت قيمة صادرات الاسلحة الى البلدان المذكورة قد بلغت عام ١٩٧١ مقدار ٦٠٠ مليون دولار فانها ازدادت فى سنة ١٩٨٠ الى ٥ر٤ مليار دولار. وخلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ كانت حصة بلدان الشرقين الادنى والاوسط تشكل ٦٦ بالمئة من اجمالى توريدات الاسلحة من الولايات المتحدة . واكبر الدول الحاصلة على الاسلحة فى هذه المنطقة هى العربية السعودية وإسرائيل وايران (قبل عام ١٩٧٩) والاردن (٣٥).

وغدت العربية السعودية فى السبعينات اكبر مشتر، خلال كامل تأريخ الولايات المتحدة للتكنيك الحربى الامريكى والخدمات الحربية . فخلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بلغت قيمة الاتفاقيات التى عقدتها الولايات المتحدة مع العربية السعودية حول التوريدات العسكرية ٣٠ مليار دولار. ولغرض المقارنة يمكن الاشارة الى ان ايران واسرائيل اللتين تأتيان فى المرتبتين اللاحقتين، ولعلهما اكثر شهرة كدولتين حاصلتين على الاسلحة الامريكية خلال السبعينات ، عقدتا مع الولايات المتحدة

خلال السنوات العشر المذكورة صفقات لشراء الاسلحة بقيمة ١٤ مليار دولار و٥ر٨ مليار دولار على التوالى (٢٦). وفى الثمانينات استمرت الولايات المتحدة فى ارسال توريدات الاسلحة الى العربية السعودية بكميات متزايدة. وفى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٨١ صادق مجلس الشيوخ الامريكى. على اتفاقية خول التوريد الشامل للاسلحة والمعدات الحربية الى العربية السعودية بقيمة ٥ر٨ مليار دولار. وهذه الصفقة تعتبر اكبر صفقة فى تأريخ بيع الاسلحة عموما.

ومن الحاصلين الكبار على الاسلحة الامريكية ـ اسرائيل التى يندرج نهجها التوسعى العدوانى كليا ضمن مخططات الامبريالية الامريكية فى الشرق الاوسط ويخدم مصالحها بثبات. وعلى مدى كامل فترة قيامها لعبت هذه الدولة غير مرة دور الاداة المسلحة لقمع النضال التحررى للشعوب العربية. وان الادارة الامريكية، بغية اعادة سيطرتها على بلدان المنطقة وابقائها فى فلك نفوذها، تستخدم اسرائيل على نطاق واسع للغاية وتستغل ماكينتها الحربية التى تكونت بالمساعدة الامريكية. ومع تعاظم أهمية الشرق الاوسط فى المخططات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ومع اتساع الوظائف الدركية لتل ابيب ضد العرب ازدادت معونة الولايات المتحدة وتوريدات الاسلحة الامريكية. فخلال فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ وحدها بلغت صادرات الاسلحة والمعدات الحربية الى اسرائيل ما يربو على ٦ مليارات دولار. وعدا ذلك يجرى تعاون امريكى اسرائيلى فى مجال صنع الاسلحة لبيعها فى الدول الثالثة. ويرد من الولايات المتحدة الامريكية قسم كبير من المواد الخام وبعض العناصر لهذه الاسلحة. وازدادت صادرات الاسلحة المنتجة على اساس ثنائى من ٤٢٥ مليون دولار فى سنة ١٩٧٨ الى مليارى دولار فى سنة ١٩٨١.

والى جانب بيع الاسلحة بالعملة الصعبة تلجأ الولايات المتحدة الامريكية الى الصفقات بالمقايضة، مصدرة الاسلحة لقاء

النفط. فمثلا، عقدت الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ اتفاقية سرية مع العربية السعودية، تنص ضمنا، على توريد المعدات الحربية الامريكية لقاء النفط. وتعهدت العربية السعودية بالحيلولة دون رفع السعر المقرر لنفطها باكثر من ٥ بالمئة سنويا حتى عام ١٩٨٤. وضمنت الولايات المتحدة بدورها لهذا البلد معونة عسكرية ضد "كل الاخطار المحتملة" ومنحته حق توظيف الايرادات من النفط فى الكمبيالات الامريكية. وانزلت العربية السعودية، بتنفيذها شروط هذه الاتفاقية، ضربة بوحدة ومصالح الدول الاخرى الاعضاء فى اوبك. وبنتيجة هذا الموقف الذى اتخذته العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة اضطرت اوبك للامتناع عن رفع سعر النفط الذى بيع فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٧ بنسبة ١٠ بالمئة (رفعت الاسعار بنسبة ٥ بالمئة فقط) وعن رفعها لاحقا بنسبة ٥ بالمئة ابتداء من ١ تموز (يوليو) عام ١٩٧٧ (٢٧).

ان الادارة الامريكية، اذ طرحت الموضوعة الزاعمة بازدياد الخطر على مصالحها القومية فى الشرق الاوسط تتخذ مختلف الخطوات لتوسيع صادرات الاسلحة الى بلدان المنطقة. وعلى وجه التحديد، بادر البيت الابيض الى انشاء رصيد خاص (بمقدار ٣٥٠ مليون دولار) يستخدم لدفع ثمن الاسلحة المخصصة للتصدير مسبقا. وتؤيد الادارة الامريكية فكرة بناء المصانع لانتاج الاسلحة بصورة مشتركة فى البلدان الحليفة للولايات المتحدة. وتمنح صلاحيات واسعة الى الممثليات الدبلوماسية والتجارية الامريكية فى البلدان الاخرى للقيام بدور الوسيط فى عقد الصفقات بين الشركات العسكرية ـ الصناعية الامريكية وبين الانظمة المحلية. وتساعد التوريدات المتعاظمة للاسلحة الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط، بدرجة كبيرة، على اعادة الاموال، المنفقة على شراء نفط الشرق الاوسط، الى الولايات المتحدة الامريكية وتحسين ميزان مدفوعاتها وميزانها التجارى.

ان الولايات المتحدة ترى فى بلدان المنطقة ، وخاصة البلدان المنتجة للنفط ، منبعا كامنا هاما يمكنها منه اغتراف الاموال الضرورية لها بالعملة الصعبة . وهى تلجأ الى مختلف اشكال اعادة تدوير "الدولارات النفطية" فى الاقتصاد الامريكى. وتفيد معطيات وزارة المالية الامريكية بان استثمارات بلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط فى الاقتصاد الامريكى تجاوزت حتى بداية عام ١٩٨٢ ٧٠ مليار دولار، اى زادت بمقدار ٧ مرات بالمقارنة مع عام ١٩٧٤. اما المعطيات الاخرى غير الرسمية فتشير الى ان اجمالى هذه الاستثمارات هو اعلى بكثير. فطبقا لتقديرات الصحف الغربية تبلغ استثمارات بلدان الشرق الاوسط المنتجة للنفط حاليا ٢١٠ — ٢٦٠ مليار دولار، ومن بينها العربية السعودية — ١٠٠ مليار ، والكويت — ٥٥ مليار ودولة الامارات العربية المتحدة — ٤٥ مليار دولار. وكانت هذه الاستثمارات بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة قناة هامة لاعادة تدوير "الدولارات النفطية" ووسيلة لدعم ميزان المدفوعات المتردى ، بصورة خطيرة ، على حد سواء.

وتشهد بنية استثمارات بلدان الشرقين الادنى والاوسط فى الولايات المتحدة على الاتجاه الغالب لدى المستثمرين نحو ابقاء رساميلهم بشكل سائل. فمثلا، كان القسم الاساسى فى هذه الرساميل موظف فى اواسط عام ١٩٨١ فى الكمبيالات الحكومية الامريكية — ٣٤٫٩ مليار دولار (كانت مواعيد تسديد اغلبيتها لا تزيد على سنة) . وكانت الاموال المودعة للمستثمرين من هذه المجموعة من البلدان فى البنوك التجارية الامريكية فى حسابات لاجل معيّن تقدر بـ ١٣٫٩ مليار دولار. اما الاستثمارات المباشرة لبلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط فى الاقتصاد الامريكى فلا تزال غير كبيرة . فحتى اواسط عام ١٩٨١ بلغ حجمها ٦١٧ مليون دولار، اى اقل من ١ بالمئة من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الولايات المتحدة الامريكية . وكانت موظفة بالاساس فى ملكية الارض ومجال

التأمين والتجارة والملكية غير المنقولة (البيوت السكنية، الفنادق وما شابه).

وبالرغم من الاتجاه السائد نحو الاستثمار بالشكل الاكثر سيولة (سندات قصيرة الامد على الخزينة، والاموال المودعة فى حسابات لاجل معيّن، فى البنوك .. الخ)، فان السياسة الاستثمارية للبلدان المنتجة للنفط مختلفة للغاية. فمثلا، تتبع العربية السعودية التى تبلغ حصتها قرابة ٤٥ بالمئة من كافة توظيفات رساميل بلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط سياسة استثمارية موجهة نحو استرجاع الاموال النقدية الى البلد بسرعة واستخدامها لحاجات تنمية الاقتصاد الوطنى.

ان توظيف الدولارات النفطية لبلدان المنطقة فى المجال الانتاجى لاقتصاد الولايات المتحدة على شكل استثمارات حقيبية يمنح الولايات المتحدة منافع كثيرة، ذلك لانه يحفز تدفق الدولارات النفطية على الاقتصاد الامريكى مع ادنى رقابة للمستثمرين على نشاط الشركات الامريكية. ومن جهة اخرى، فان التوظيفات الحقيبية لهذه البلدان فى اسهم الشركات الامريكية (وليس على شكل الودائع المصرفية القصيرة الاجل) تقلل، بحكم السيولة الاقل للاسهم بالمقارنة مع الودائع المصرفية امكانية تحويل الاموال "النفطية" الموظفة فى الولايات المتحدة الامريكية لاغراض المضاربات القصيرة الاجل.

وفى الاعوام الاخيرة بات يلاحظ مظهر لاتجاه جديد نحو التنويع الاوسع لاستثمارات بلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط. فالمستثمرون من هذه البلدان يسعون لتحويل قسم من ارصدتهم بالدولارات الى عملات بلدان اوربا الغربية وتوزيع اموالهم على اسواق الدولارات الاوربية والعملات الاوربية وتوسيع الاستثمارات فى مجال العمليات المالية الدولية، وبالدرجة الاساسية، على شكل منح القروض الى المؤسسات المالية – النقدية الدولية. غير ان القسم الاكبر من الموارد المالية الحرة لبلدان المنطقة المنتجة للنفط لا يزال كالسابق بالدولارات

الامريكية . فطبقا لمعطيات "تشيزمنهاتن بنك" الامريكي تتكون ٧٥ بالمئة من الارصدة الاجنبية للادارة النقدية للعربية السعودية من الارصدة بالدولارات.

وتطرأ تغيرات معينة كذلك على بنية استثمارات البلدان المنتجة للنفط فى اقتصاد الولايات المتحدة . فمنذ اوائل الثمانينات راح يجرى بان واحد تقلص نسبى فى استثمارات بلدان المنطقة فى اسهم وسندات الشركات الصناعية الامريكية مع ازدياد التوظيفات فى الكمبيالات الحكومية ، وبالدرجة الاولى، فى سندات الخزينة . ولئن كان اجمالى توظيفات بلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط فى سندات الخزينة يبلغ فى سنة ١٩٨٠ مقدار ٧ر٧ مليار دولار، فانه ازداد حتى بداية عام ١٩٨٢ باكثر من ٥ر٣ مرة وبلغ ٢ر٢٧ مليار دولار. وفى الوقت ذاته تقلصت التوظيفات فى اسهم وسندات الشركات الامريكية فى سنة ١٩٨١ بمرتين تقريبا قياسا الى عام ١٩٨٠ وبلغت ٢ر١ مليار دولار فقط. ويفسر هذا التقلص ، الى حد كبير،باستمرار الركود فى اقتصاد الولايات المتحدة وبالعدد الهائل من الافلاسات وسط الشركات الامريكية .

ان اشكال توظيف العملة الصعبة للبلدان المنتجة للنفط فى اقتصاد الولايات المتحدة متباينة ، ولكن الممارسة اظهرت بان اى بلد منها لا يمكنه ان يضمن الصيانة التامة لهذه الارصدة . وقد تجلى ذلك على نحو مقنع مجددا عام ١٩٧٩، حين أدى تفاقم المجابهة الامريكية ـ الايرانية والتردى الشديد فى العلاقات الحكومية بين الولايات المتحدة وايران ليس فقط الى انحسار الصلات الاقتصادية وبضمنها تجارة النفط بينهما ، بل والى قرار واشنطن بـ "تجميد" كافة الارصدة الحكومية الايرانية المودعة فى البنوك الامريكية وفروعها فى الخارج والتى كانت تقدر بـ ار٨ مليار دولار.

لقد سبب قرار الحكومة الامريكية بتجميد الارصدة الايرانية سابقة خطيرة تشهد على ان الولايات المتحدةيمكنها ،

فى اية لحظة، ان تحرم البلدان المنتجة للنفط من المنفذ الى اموالها الموظفة فى الولايات المتحدة اذا رأت ان سياسة البلدان المودعة تخرج عن الاطر التى رسمتها واشنطن.

ان كامل نظام الاشكال والاساليب الاقتصادية الموجهة نحو ربط بلدان الشرقين الادنى والاوسط اوثق ما يمكن بالولايات المتحدة الامريكية وفرض طريق التطور الرأسمالى عليها، يحتل مكانة هامة فى الاستراتيجية الاقتصادية الخارجية للامبريالية الامريكية. وبالرغم من حقيقة ان لدى الولايات المتحدة علاقات اقتصادية مع الاغلبية العظمى من بلدان المنطقة، الا ان سياستها ازاء هذه المجموعة من البلدان متباينة تماما. وغالبا ما تتحدد علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية مع هذه البلدان لا بالعوامل الاقتصادية فحسب، بل وتتوقف، بدرجة كبيرة، على المصالح السياسية ـ العسكرية لواشنطن.

الهوامش

(١) أ. اوسيبوف. توسع الامبريالية الامريكية فى البلدان العربية. مجلة "الحياة الدولية"، العدد ١، ١٩٨٣، ص ٨٥.

(٢) U.S. Direct Investment Abroad. 1977. Wash., 1981, pp. 6-7.

(٣) آ. آ. غروميكو. التوسع الخارجى لرأس المال. تأريخه وحاضره. موسكو، ١٩٨٢، ص ٤١٥.

(٤) Survey of Current Business. August 1977, p. 45

(٥) Survey of Current Business. November 1972, p. 28; August 1982, p. 22.

(٦) Journal of Commerce, June 23, 1977.

(٧) Journal of Commerce, April 20, 1983.

(٨) Business America. March 7, 1983, p. 17.

(٩) Department of State Bulletin, November 1981, p. 30.

(١٠) Survey of Current Business. August 1982, p. 19.

(١١) Middle East Economic Digest. October 30, 1981, p. 7; February 26, 1982, p. 72.

(١٢) كان فى رئاسة هذه الشركة ، على مدى فترة طويلة ، ممثلو الادارة الامريكية : وزير الخارجية جورج شولتز، وزير الدفاع كاسبار واينبرغير ونائب وزير الطاقة ك. ديفيس.

(١٣) Time, July 12, 1982, pp. 26-28.

(١٤) Business America, March 7, 1983, p. 17.

(١٥) Oil and Gas Journal, March, 1982.

(١٦) Petroleum Times, December 1982.

(١٧) Statistical Abstract of the United States 1982-1983, pp. 837-838.

(١٨) Highlights of U.S. Export and Import Trade. December, 1982.

(١٩) Survey of Current Business, March 1980, p. 50; Petroleum Economist, 1981, p. 3, pp. 100-102.

(٢٠) Agriculture, Rural Development and Related Agencies Appropriations for 1982. 97th Congress, 1st Session, Part I, Wash., 1981, p. 187.

(٢١) Overseas Business Reports, 1978, 1983.

(٢٢) Foreign Agricultural Trade of the United States. January-February 1982, pp. 77-78.

Business Week, March 21, 1983, pp. 18-19.(٢٣)

Business Week, May 23, 1983, pp. 20-21. (٢٤)

(٢٥)
Soviet Policy and U.S. Response in the Third World. Report prepared for the Committee on Foreign Affairs. Wash., 1981, p. 210.

Washington Post. November 9, 1981. (٢٦)

(٢٧) صحيفة "برافدا"، ١٩٧٧، ٢٩ حزيران (يونيو).

بيبليوغرافيا

(فيما يلى المصادر المنشورة باللغة الروسية)

- افاكوف ر.م. البلدان النامية: الثورة العلمية التكنيكية وقضايا الاستقلال. موسكو، ١٩٧٦.
- اندرييف غ. توسع الدولار. موسكو، ١٩٦١.
- ارخيبوف ف.يا . رأس المال الاجنبى فى اقتصاد جنوب شرق آسيا . موسكو، ١٩٦٠.
- استابوفيتش آ. الاستراتيجيا العصرية للاحتكارات الدولية . مجلة "ميجدونارودنايا جيزن"، ١٩٨٠، العدد ٣.
- باسكين ف.س. "المعونة" الرأسمالية الى البلدان النامية: ميكانيزم وطابع واتجاهات التأثير على بلدان افريقيا . موسكو، ١٩٨٢.
- باسكين ف.س. معونة الدول الرأسمالية التكنيكية الى بلدان افريقيا . مجلة "شعوب آسيا وافريقيا"، ١٩٨١، العدد ٥.
- بيريزنوى آ.ف. الشركات المتعددة الجنسيات: السيطرة على اسواق البلدان النامية: (اشكال واساليب) . مجلة "الولايات المتحدة الامريكية: اقتصاد وسياسة وايديولوجيا"، ١٩٨١، العدد ٥.
- بورونوف ر. النفط وسياسة الولايات المتحدة فى الشرقين الادنى والاوسط. موسكو، ١٩٧٧.
- بروتينتس ك.ن. شكل جديد لاستعباد الشعوب(الاستعمار الجديد: جوهره واساليبه) . موسكو، ١٩٦٩.

- بروتينتس ك.ن. البلدان المتحررة في السبعينات. موسكو، ١٩٧٩.

- فاخروشيف ف.ف. الاستعمار الجديد: اداة الامبريالية. موسكو، ١٩٧٤.

- فوزنيسنسكايا ن.ن. الاستثمارات الاجنبية والمشاريع المختلطة في بلدان افريقيا. موسكو، ١٩٧٥.

- السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية: مشاكل وتناقضات. موسكو، ١٩٨٢.

- فورونين س.ف. نظريات "الخيرية". موسكو، ١٩٨١:

الفصل السادس: تحليل انتقادي لمفاهيم "معونة" الارصدة الى البلدان النامية.

- فيغوفسكي ى.ى. العلماء البرجوازيون - المدافعون عن "نشاط" الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية (افريقيا). - العالم الخارجي: القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية. كييف، ١٩٨٣ الطبعة الثانية.

- غافريليوك ف.ف. تصدير العلاقات الرأسمالية الى البلدان النامية. مينسك، ١٩٧٣.

- الاستراتيجيا العالمية للولايات المتحدة في ظروف الثورة العلمية - التكنيكية. موسكو، ١٩٧٩.

- غوليكوف آ.ن. التناقضات في نشاط الاحتكارات الدولية في البلدان النامية: (من مثال الولايات المتحدة وافريقيا). - في كتاب: ديالكتيك تطور العلاقات الدولية في السبعينات. موسكو، ١٩٨٠.

- غوليكوف آ.ن. العواقب الاقتصادية الاجتماعية لنشاط الاحتكارات الدولية الامريكية في البلدان النامية: (من مثال افريقيا). - في كتاب: الجوانب الاقتصادية الاجتماعية لنشاط الاحتكارات الدولية. موسكو، ١٩٨٠.

- غوليكوف آ.ن. توسع الاحتكارات الدولية الامريكية في بلدان افريقيا النامية. - في كتاب: أزمة الاستراتيجيا

الاستعمارية الجديدة للامبريالية المعاصرة والعلاقات الاقتصادية الدولية . موسكو، ١٩٨١.
- غونتشاروف ل.ف. تصدير رأس المال الى بلدان افريقيا النامية . موسكو، ١٩٧٥.
- غرايفير ب.ز. البنك الدولي والبلدان النامية . موسكو، ١٩٧٢.
- غروميكو أ.آ. التوسع الخارجي لرأس المال. تأريخه وحاضره . موسكو، ١٩٨٢.
- نظاما الاقتصاد العالمي: وحدة تناحرية . موسكو، ١٩٨٣.
- الدبلوماسية والتصنيع . موسكو، ١٩٦٧.
- الدبلوماسية والاقتصاد العالمي. موسكو، ١٩٦٦.
- دميترييف ت.ف. دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية المتعددة الجوانب: النظرية والتطبيق. موسكو، ١٩٨١.
- "مبدأ نيكسون" . موسكو، ١٩٧٢.
- يرشوف يو.آ . المواد الخام والوقود والسياسة . سياسة الوقود - المواد الخام للامبريالية . موسكو، ١٩٧٥.
- يرشوف س.آ . الاحتكارات الدولية : استراتيجيا القرصنة . موسكو، ١٩٨٠.
- جولوبوف ف.ن. الاستعمار الجديد : الجانب المالي .موسكو، ١٩٨٢.
- زيمنكوف ر.ى. التوسع العلمي - التكنيكي للولايات المتحدة الامريكية في البلدان النامية . موسكو، ١٩٧٧.
- زيمنكوف ر.ى. تعاون ام استغلال؟ موسكو، ١٩٨٠.
- زيمنكوف ر.ى. الاستعمار الامريكي الجديد وتسليم التكنولوجيا . موسكو، ١٩٨٢.
- زيمنكوف ر.ى. تصدير رأس المال الامريكي الى البلدان النامية : الاستثمارات المباشرة . مجلة "الولايات المتحدة الامريكية : اقتصاد وسياسة وايديولوجيا "، ١٩٨١، العدد ٤.
- زيمنكوف ر.ى. سياسة الولايات المتحدة الامريكية في

التجارة مع البلدان النامية . مجلة "الولايات المتحدة الامريكية : اقتصاد وسياسة وايديولوجيا "، ١٩٨٤، العدد ٢.

ـ زيمنكوف ر.ى. "المسؤولية الاجتماعية" للشركات: المفاهيم والواقع . ـ موسكو، ١٩٨٢ . فصل "المسؤولية الاجتماعية" للشركات امام البلدان النامية .

ـ ايفانوفا ى.ن. الشركات المختلطة كشكل لتوسع الشركات المتعددة الجنسيات اقتصاديا في بلدان افريقيا الاستوائية . ـ في كتاب "اكتوبر العظيم والعالم الراهن.موسكو، ١٩٨١.

ـ استومينا ى.ن. الولايات المتحدة الامريكية فى الصراع من اجل الاسواق. موسكو، ١٩٧١.

ـ كاراغانوف س.آ. السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والشركات المتعددة الجنسيات. مجلة "الولايات المتحدة الامريكية : اقتصاد وسياسة وايديولوجيا "، ١٩٨١، العدد ٨.

ـ كاربوخينا ى.آ. اسباب وعواقب تبعية البلدان النامية العلمية ـ التكنيكية للدول الامبريالية . فى كتاب: "العواقب الاقتصادية الاجتماعية لتعمق التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل". موسكو، ١٩٨٢.

ـ كلوتشنيكوف ك.ف. البنوك الدولية للتنمية . (قضايا وآفاق) . موسكو، ١٩٧٤.

ـ كوداتشينكو آ.س. السياسة الاقتصادية الخارجية للامبريالية والبلدان النامية . موسكو، ١٩٧٧.

ـ كوريروف ف.غ. الاستراتيجيا التجارية الخارجية للولايات المتحدة . موسكو، ١٩٨٠ . فصل: خصائص السياسة التجارية حيال البلدان النامية .

ـ كريمينيوك ف.آ. الولايات المتحدة الامريكية : مكافحة حركة التحرر الوطنى. موسكو، ١٩٨٣.

ـ كولونتاى ف.م. ازمة النظريات البرجوازية لتطور البلدان المتحررة . موسكو، ١٩٨٢.

18

ـ كومليف ل.ى. حساب جديد مع الامبريالية .موسكو، ١٩٨٠.
ـ كويتيف م.م.، اوتشكوف م.س. "المعونة" التكنيكية فى استراتيجيا الامبريالية . موسكو، ١٩٧٧.
ـ لينكوف آ.يا . حول تأثير الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات على عملية اعادة الانتاج فى بلدان افريقيا النامية . فى كتاب: "قضايا اعادة انتاج رأس المال فى ظروف اقتصاد الدولة الاحتكارية المتطور" .لينينغراد، ١٩٨١.
ـ نابوروف ف.ب.، كوريروف ف.غ. السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والبلدان النامية . موسكو، ١٩٦٨.
ـ نوخوفيتش أ.س. الاحتكارات الدولية فى استراتيجيا الاستعمار الجديد. موسكو، ١٩٨٢.
ـ اويمينسكي أ.ى. نظريات النظام الاقتصادى الدولى. موسكو، ١٩٧٧.
ـ اوفينيكوف ر.س. وول ستريت والسياسة الخارجية . موسكو، ١٩٨٠.
ـ اوزادوفسكى آ.آ. الولايات المتحدة وافريقيا . قضايا الاستعمار الجديد. موسكو، ١٩٧٧.
ـ اورناتسكى ى.آ. الدبلوماسية الاقتصادية .موسكو، ١٩٨٠.
ـ اوسيبوف أ.ى. توسع الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا فى البلدان العربية . موسكو، ١٩٨٠.
ـ اوتشكوف م.س. الثورة العلمية ـ التكنيكية والاشكال المعاصرة للاستعمار الجديد فى افريقيا . موسكو، ١٩٨٠.
ـ بوتايوفا آ.آ. تصدير رأس المال ـ اداة توسع الولايات المتحدة الامريكية (بعد الحرب العالمية الثانية). موكسو، ١٩٥٨.
ـ بركانسكى آ.ب. المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية فى منطقة آسيا ـ المحيط الهادى. موسكو، ١٩٨٣.
ـ معضلات وتناقضات الاقتصاد الامريكى. موسكو، ١٩٧٨.

فصل: التسييس اللاحق للعلاقات المتبادلة مع البلدان النامية .
- بريماكوف ى.م. تشريح ازمة الشرق الاوسط.موسكو، ١٩٧٨ .
- بريماكوف ى.م. سياسة الولايات المتحدة الامريكية في آسيا . موسكو، ١٩٧٧ . فصل "المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية في آسيا" .
- بوز ف.ى. الاستراتيجيا الغذائية للولايات المتحدة الامريكية في البلدان النامية (من مثال المعونة الغذائية الى بلدان الشرق) . في كتاب: القضية الغذائية في البلدان النامية في آسيا وشمال افريقيا . موسكو، ١٩٨٢ .
- روشين غ.ى. التوسع التجاري الخارجي للاحتكارات الامريكية في بلدان افريقيا النامية . في كتاب: اقتصاد افريقيا . موسكو، ١٩٧٣ .
- روشين غ.ى. استراتيجيا الشركات المتعددة الجنسيات في افريقيا . مجلة "ميجدونارودنايا جيزن"، ١٩٨٣، العدد ٤ .
- روشين غ.ى. الاستثمارات الامريكية الخاصة في افريقيا . "القضايا الملحة للاقتصاد السياسي" . موسكو، ١٩٧٠، القسم الثاني، الكتاب الثاني .
- روشين غ.ى. توسع الاحتكارات الدولية في افريقيا . مجلة "ميجدونارودنايا جيزن"، ١٩٧٩، العدد ٦ .
- ريمالوف ف.ف. التوسع الاستعماري لرأس المال المالي الامريكي تحت راية "المعونة" . موسكو، ١٩٥٦ .
- سافينوف يو.آ . سعيا وراء فائض الربح (الاستراتيجيا الاقتصادية للاحتكارات في الاسواق العالمية في ظروف الثورة العلمية - التكنيكية) . موسكو، ١٩٨٠ .
- سيليزنيوف ل.ى. البلدان النامية في النضال من اجل الاستقلال الاقتصادي. لينينغراد، ١٩٧٥ .
- سونوفيوف ب.ف.، فيتوني ل.آ . السياسة الاقتصادية للامبريالية في آسيا . موسكو، ١٩٧٩ .
- سوروفسكايا يو.م. رأس المال الامريكي في بلدان جنوب

شرق آسيا . موسكو، ١٩٧٨.

ـ سوسليننا س.س. توسع رأس المال الاجنبي في صناعةكوريا الجنوبية . موسكو، ١٩٧٩.

ـ الولايات المتحدة الامريكية : الاستراتيجيا الاقتصادية الخارجية . موسكو، ١٩٧٦ . فصل: استراتيجيا التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية في البلدان النامية .

ـ الولايات المتحدة الامريكية : الثورة العلمية ـ التكنيكية واتجاهات السياسة الخارجية . موسكو، ١٩٧٤ . فصل : السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في العالم الرأسمالي.

ـ الولايات المتحدة الامريكية والبلدان النامية .السبعينات. موسكو، ١٩٨١ .

ـ ترابرين ى.أ . الصراع الجديد على افريقيا .قضايا الصراع بين الدول الامبريالية في البلدان المتحررة بالقارة . موسكو، ١٩٧٣ .

ـ تريبيلكوف أ .ف. نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وقضايا اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية .موسكو، ١٩٨١ .

ـ تيولبانوف س.ى. مقالات في الاقتصاد السياسى (البلدان النامية) . موكسو، ١٩٦٩ .

ـ اوليانوفسكى ر.أ . الاستعمار الامريكى الجديد وبلدان آسيا المتخلفة . موسكو، ١٩٦٣ .

ـ اوليانوفسكى ر.أ . القضايا الراهنة لاسيا وافريقيا . موسكو، ١٩٨١ .

ـ اوتكين أ.آ . عدوان الاحتكارات. (تصدير رأس المال ـ اداة النهب والاستعباد) . موسكو، ١٩٦٨ .

ـ خفالينسكايا ن.ف. خصائص سياسة الاستثمار الاجنبية الحديثة للشركات الامريكية المتعددة الجنسيات. في كتاب: العواقب الاقتصادية الاجتماعية لتعمق التقسيم الدولى الرأسمالي للعمل. موسكو، ١٩٨٣ .

- خفوينيك ب.ى. التجارة الرأسمالية الدولية .قضايا وآفاق التنمية . موسكو، ١٩٧٧.
- خودياكوفا ل.س. البنوك الامريكية فى الاسواق العالمية . موسكو، ١٩٧٩.
- خرياشيفا ن.م. الاستراتيجيا الجديدة للاستعمار الجديد. موسكو، ١٩٧٦.
- تشيرنوروتسكايا ل.ى. فى الصراع مع الامبريالية . موسكو، ١٩٧٧.
- تشيبريكوف غ.غ. التناقضات بين الاحتكارات الامريكية والبلدان المتخلفة على أساس تصدير رأس المال. موسكو، ١٩٦٣.
- تشيبريكوف غ.غ. العواقب الاقتصادية الاجتماعية لتصدير رأس المال. موسكو، ١٩٧١.
- شميليوف ن.ب. ايديولوجيو الامبريالية وقضايا البلدان المتخلفة . موسكو، ١٩٦٢.
- شبيرت آ.يو. الثورة العلمية ـ التكنيكية والبلدان النامية فى آسيا وافريقيا . موسكو، ١٩٧٠.
- شيتينين ف.د. تطور الاستعمار الامريكى الجديد. نقد نظرية وممارسة "التعاون" الاستعمارى الجديد . موسكو، ١٩٧٢.
- السياسة الاقتصادية لحكومة كندى ١٩٦١ ـ ١٩٦٣. موسكو، ١٩٦٤.
- ياكوفليف آ.ن. ايديولوجيا "المعونة" الامريكية . قضايا الحرب والسلام والعلاقات الدولية فى الادب السياسى البرجوازى الامريكى فيما بعد الحرب. موسكو، ١٩٦٧.

تعريف باصحاب الابحاث

انا تولى غروميكو ـ عضو مراسل الاكاديمية العلوم السوفيتية، مدير معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف كتب "افريقيا : تقدم ومصاعب وآفاق"، "النزاع فى جنوب افريقيا : الجانب الدولى"، "١٠٣٦ يوما على عهد الرئيس كندى"، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية : العبر والواقع . سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠" وغيرها من الدراسات العلمية . محرر مسؤول ومساهم فى العديد من الابحاث الجماعية للاختصاصيين السوفيت حول افريقيا .

ميخائيل اوتشكوف ـ دكتور فى العلوم الاقتصادية، باحث علمى اقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف كتب "الثورة العلمية ـ التكنيكية والاشكال المعاصرة للاستعمار الجديد فى افريقيا"، "المعونة" التكنيكية فى استراتيجيا الامبريالية"، "ميكانيزم الدولة الاحتكارى للاستعمار الجديد"، "الامبريالية والبلدان النامية" .

غيورغى روشين ـ دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية باحث علمى اقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف فصل "قضايا ازاحة واستخدام رأس المال الاجنبى الخاص" فى كتاب "افريقيا فى السبعينات ـ الثمانينات: بناء الاقتصاد الوطنى واستراتيجيا التنمية" وكذلك عدد من المقالات حول قضايا افريقيا فى المجلات العلمية السوفيتية .

فلاديمير باسكين ـ دكتور فى فلسفة العلوم الأقتصادية، باحث علمى اقدم فى معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. مؤلف كتاب "المعونة" الرأسمالية الى البلدان النامية" وفصول فى الابحاث الجماعية "الاستعمار الجديد وافريقيا فى سبعينات"، "الاشكال الحديثة للاستعمار الجديد"، "بلدان افريقيا المستقلة"، "الثورة المعادية للامبريالية فى افريقيا"، وابحاث علمية اخرى.

يففينى كوندراشوف ـ دكتور فى فلسفة العلوم الخاصة بالجيولوجيا والمعادن، رئيس قسم من معهد البحث العلمى للجيولوجيا الاجنبية لعموم الاتحاد السوفيتى. مؤلف كتاب "التحليل الاقتصادى لتطور قاعدة المواد الخام المنجمية فى الخارج" وعدد من المقالات حول هذا الموضوع.

رودولف زيمنكوف ـ دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية، باحث علمى اقدم فى معهد الولايات المتحدة الامريكية وكندا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية. مؤلف كتب "التوسع العلمى ـ التكنيكى للولايات المتحدة فى البلدان النامية"، "تعاون ام استغلال؟"، "الاستعمار الجديد الامريكى وتسليم التكنولوجيا" وغيرها من الاعمال العلمية.

بمركانسكى الكسندر ـ دكتور فلسفة فى العلوم الاقتصادية، باحث علمى أقدم بمعهد الولايات المتحدة وكندا التابع لاكاديمية علوم الاتحاد السوفيتى. صاحب كتاب "المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية فى منطقة آسيا والمحيط الهادى" وعدد من الابواب فى مؤلفات جماعية حول تغلغل الولايات المتحدة الاقتصادى فى بلدان آسيا.

بيغلوفا ناتاليا ـ دكتور فلسفة فى العلوم الاقتصادية، باحثة علمية بمعهد الولايات المتحدة وكندا التابع لاكاديمية علوم الاتحاد السوفيتى. صاحبة كتابى "بنغلاديش وجنوب آسيا

وسياسة الولايات المتحدة الامريكية" و"بعض قضايا أمن جنوب آسيا" وعدد من المقالات حول قضايا سياسة الولايات المتحدة في آسيا.

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
اكاديمية العلوم السوفيتية

المجموعات
من المقالات
العلمية

تطلع اكاديمية العلوم السوفيتية القراء الاجانب بانتظام على احدث دراسات العلماء السوفيت فى مختلف حقول العلوم الاجتماعية . وتلعب دورا بارزا فى ذلك هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر" التى احتفلت عام ١٩٨٤ بالذكرى الخامسة عشرة لنشاطها . وتشمل مطبوعات هيئة التحرير - المجلات ومجموعات المواضيع العلمية - كل طيف العلوم الاجتماعية. وتصدر باللغات الانجليزية والعربية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية . وتصدر سنويا قرابة ٧٥ مجموعة مختلفة موحدة فى سلسلات من المواضيع . ويجرى اعدادها تحت اشراف مجلس فى هيئة التحرير ولجان لكل سلسلة تضم علماء معروفين على النطاق الدولى ويضمنهم مدراء المعاهد الاكاديمية ورؤساء التحرير فى المجلات الاجتماعية البارزة . ويرأس مجلس التحرير الاكاديمى فيدوسييف نائب رئيس اكاديمية العلوم السوفيتية .

وتوزع مجموعات "العلوم الاجتماعية والعصر" فيما يربو على ١٢٠ بلدا . وهى تطلع القراء الاجانب على الجوانب الاكثر اهمية من الحياة العلمية فى الاتحاد السوفيتى وارا۶ العلماء السوفيت فى القضايا الملحة للتطور العالمى وعلى ميثودولوجيا العلم. ويعار اهتمام كبير الى القضايا التى تمت مناقشتها فى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى.

ان خاصية هذه المطبوعات تكمن فى تناول كل منها ،بالدرجة الاساسية ، اما لحقل واحد من حقول العلوم الاجتماعية واما لموضوع اجتماعى ملح يعتبر سلسلة وصل بين علوم مختلفة

ويقتضي منطلقا علميا واسعا. وتلقى المقالات التى تحتويها المجموعات الاضواء على قضايا كبيرة شاملة وتتناول دراسات نظرية وميثودولوجية. وهذه المقالات تتميز، كقاعدة، بمنطلقها المنظم من تفسير القضايا المعقدة والمختلفة الحل.

مجموعات علمية تصدر باثنتى عشرة سلسلة :

١ ــ سلسلة "قضايا العالم المعاصر".
٢ ــ سلسلة "التأريخ العالمى : دراسات سوفيتية".
٣ ــ سلسلة "تأريخ الاتحاد السوفيتى: دراسات جديدة".
٤ ــ سلسلة "البلدان النامية: قضايا وآفاق".
٥ ــ سلسلة "علم الاستشراق السوفيتى".
٦ ــ سلسلة "افريقيا : دراسات العلماء السوفيت".
٧ ــ سلسلة "امريكا اللاتينية: دراسات العلماء السوفيت".
٨ ــ سلسلة "القانون: دراسات العلماء السوفيت".
٩ ــ سلسلة "دراسات اثنوغرافية السوفيتية".
١٠ ــ سلسلة "دراسات سوفيتية فى الاديان".
١١ ــ سلسلة "علم الاقتصاد السوفيتى".
١٢ ــ سلسلة "القضايا الفلسفية والاجتماعية للعلم والتكنيك".

تقبل الطلبات:

فى الدول الاجنبية ــ الشركات والمؤسسات والمخازن التى توزع المطبوعات السوفيتية ولها علاقات عمل مع المصدر الوحيد للمطبوعات السوفيتية ــ مؤسسة "ميجدونارودنايا كنيغا" السوفيتية؛

فى الاتحاد السوفيتى ــ الدائرة المركزية "اكاديمكنيغا" (١٠٣٠١٢، موسكو، شارع ب. تشيركاسكى، ٢/١٠). وينبغى ارسال نسخة من الطلب الى عنوان هيئة التحرير ــ ١٢١٠٠٢، موسكو، اربات، ١٢/٣٣.

تصدر فى عام ١٩٨٥ باللغة العربية المجموعات التالية:

سلسلة "البلدان النامية : قضايا وآفاق"

لغرض اطلاع القراء الاجانب بانتظام على وجهة نظر الاختصاصيين السوفيت فى الجوانب الملحة لحياة الدول التى تحررت من التبعية الاستعمارية تصدر هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر" سلسلة المواضيع العلمية للمجموعة بعنوان "البلدان النامية : قضايا وآفاق" منذ عام ١٩٨٠ ويقوم المختصون السوفيت فى العلوم الاجتماعية، على صفحاتها بتحليل الوضع الاقتصادى الاجتماعى والسياسى فى البلدان المتحررة وآفاق تطورها ودورها فى السياسة العالمية .

وفى الاتحاد السوفيتى تحتل مكانا بارزا فى دراسةقضايا البلدان النامية المعاهد الاكاديمية الخاصة بالاستشراق وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاقصى والاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية . وانضم ممثلو هذه المعاهد الى قسم تحرير السلسلة الجديدة ويرأسه كيم عضو مراسل اكاديمية العلوم السوفيتية نائب مدير معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية .

تعاون الاتحاد السوفيتى مع البلدان النامية

الربع الثانى من السنة (عشر ملازم)

تكمن احدى السمات الجذرية للعالم المعاصر فى الدور المتعاظم للبلدان التى تحررت من النير الاستعمارى للامبريالية . وهذه البلدان التى تسعى الى تذليل التخلف الاقتصادى بحاجة الى تعاون دولى متكافئ وسلام وطيد . وتشخص امامها مهام معقدة فى النضال من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى الفعلى وتصفية مواقع الاحتكارات الامبريالية وفى سبيل التصنيع والتحولات الزراعية . وترى كثرة من هذه البلدان فى تعزيز الصلات مع الاتحاد السوفيتى وبقية دول الاسرة الاشتراكية ضمانا لانجاز هذه

المهام بنجاح. ويتبع الاتحاد السوفيتي بثبات النهج الرامي الى التعاون المتبادل النفع مع البلدان النامية مع الاحترام التام لسيادتها وعدم التدخل في شؤونها.

سلسلة "القانون: دراسات العلماء السوفيت"

يعد معهد الدولة والقانون التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية والذي تأسس عام ١٩٢٥ مركز البحث العلمي القانوني الرئيسي في الاتحاد السوفيتي. ويتضمن برنامج نشاطه دراسات شاملة حول طائفة واسعة من قضايا الدولة - القانون في المجتمع الاشتراكي المتقدم، الدولة الاجنبية والقانون، القانون المقارن، القانون الدولي وتأريخ الدولة والقانون. ولدى بحث هذه القضايا يعار اهتمام خاص الى سنن تطور الدولة الاشتراكية ومسائل الديمقراطية والشرعية وحقوق وحريات الفرد ودور الاسرة الاشتراكية والبلدان النامية.

ان المجموعات العلمية للسلسلة التي يصدرها معهد الدولة والقانون التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية بالتعاون مع هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر" تتيح للقارئ الاجنبي امكانية الاطلاع على احدث دراسات العلماء - الحقوقيين السوفيت.

حقوق الفرد في المجتمع الاشتراكي

الربع الثالث من السنة (١٢ ملزمة)

ويجري في المجموعة بحث قضايا الجوهر الاجتماعي لحقوق الفرد في ظل الاشتراكية واعطاء نبذة عن تطور التشريع بصدد حقوق وحريات الفرد وتوضيح الضمانات السياسية - الاجتماعية والقانونية لحقوق وحريات المواطن في الاتحاد السوفيتي وتبيان مسائل الصلة المتبادلة بين حقوق الفرد والتزاماته القانونية ومسؤوليته.

سلسلة "تاريخ الاتحاد السوفيتي: ابحاث جديدة"

يعتبر المعهد الاكاديمي لتاريخ الاتحاد السوفيتي اكبر مركز علمي يضطلع بدراسة تاريخ الاتحاد السوفيتي . وتجرى في المعهد على نطاق واسع دراسة تاريخ ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وتصنيع البلاد والتحويل الاشتراكي للزراعة والبناء الثقافي، وتاريخ الحرب الوطنية العظمى للاتحاد السوفيتي (١٩٤١ - ١٩٤٥)، وتاريخ سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية .

ويوسع القارئ الاجنبي الاطلاع على احدث الابحاث حول تاريخ الاتحاد السوفيتي على صفحات مجموعات السلسلة المذكورة .

المجتمع السوفيتي: القضايا الاقتصادية - الاجتماعية

الربع الثالث من السنة (عشر ملازم)

مؤلفو المجموعة - وهم اختصاصيون سوفيت بارزون في الفلسفة والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع - يسلطون الاضواء على القضايا المتعلقة بسياسة الحزب الشيوعي السوفيتي الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى النهوض بمستوى حياة الشعب المادية والثقافية باطراد، والى خلق أفضل الظروف لتطور الفرد تطورا شاملا. وتبين المجموعة كيف يجرى بدأب تحقيق نهج الحزب نحو زيادة فعالية الانتاج، والجمع العضوي بين منجزات الثورة العلمية - التكنيكية ومزايا الاقتصاد الاشتراكي.

سلسلة "الاستشراق السوفيتي"

يصدر معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية بالاشتراك مع هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر مجموعات المواضيع العلمية لسلسلة بعنوان "الاستشراق السوفيتي" منذ عام ١٩٨٠.

ان الاستشراق يعتبر، من حيث طابعه واهدافه، علما شاملا، اى بعبارة اخرى ، جملة من العلوم التى تشكل حقلا موحدا متخصصا، من ناحية تأريخية ـ جغرافية معينة، من حقول المعرفة. ويشمل هذا التأريخ والفلسفة والاقتصاد بكل فروعه والدراسات الادبية والعلوم اللغوية والتطبيقية والتأريخية وعلم السياسة وطائفة من العلوم المختلفة الاخرى التى لها صلة ببلدان وشعوب الشرق.

ان مطبوعات السلسلة الجديدة تعكس الخاصية المذكورة. وفى المجموعات المعروضة يجرى تركيز الانتباه على دراسة القضايا المعاصرة لبلدان الشرق، وبخاصة، نظامها الاقتصادى ـ الاجتماعى والسياسى ودور هذه البلدان فى نظام العلاقات الدولية الناشى فى عصرنا. كما وتعرض الفروع الكلاسيكية للاستشراق الروسى والسوفيتى التى لها تقاليد مجيدة ومعترف بها.

وتصدر مجموعات الحلقة بعد تحرير عام من جانب الاكاديمى يفغينى بريماكوف مدير معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية.

بلدان الشرق: سياسة وايديولوجيا

(١٢ ملزمة)

ـ باللغة العربية.

الربع الاخير من السنة

تتناول هذه المجموعة القضايا السياسية ـ الاجتماعية والقضايا الاجتماعية الثقافية والايديولوجية للبلدان النامية فى آسيا وافريقيا. ويجرى فى المقالات المنشورة فيها تعميم الاستنتاجات والاحكام التى توصل اليها الباحثون السوفيت فى دراساتهم الاخيرة والتكهن باتجاهات التطور السياسى ـ الاجتماعى للبلدان الافروآسيوية فى الثمانينات.

ان تنوع الظواهر الملاحظة فى الحياة الاجتماعية للبلدان النامية يشترط اعطاء تحليل شامل ومعمق للعمليات التى تجرى دراستها واستكمال الجهاز الميثودولوجى مع الاخذ بالحسبان السنن العامة للتطور الاجتماعى وخاصية ظهور هذه السنن فى الشرق المعاصر على حد سواء. وبين المقالات المنشورة "المرحلة الراهنة من النضال الوطنى التحررى" و"اشتداد التمايز الطبقى ـ الاجتماعى" و"خاصية العمليات الاجتماعية" و"تكون الوعى القومى والطبقى فى البلدان المتحررة" و"الجيش والانظمة المتسلطة" و"الاحزاب الثورية الحاكمة فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى" و"السياسة والتقاليد فى البلدان النامية" وغيرها.



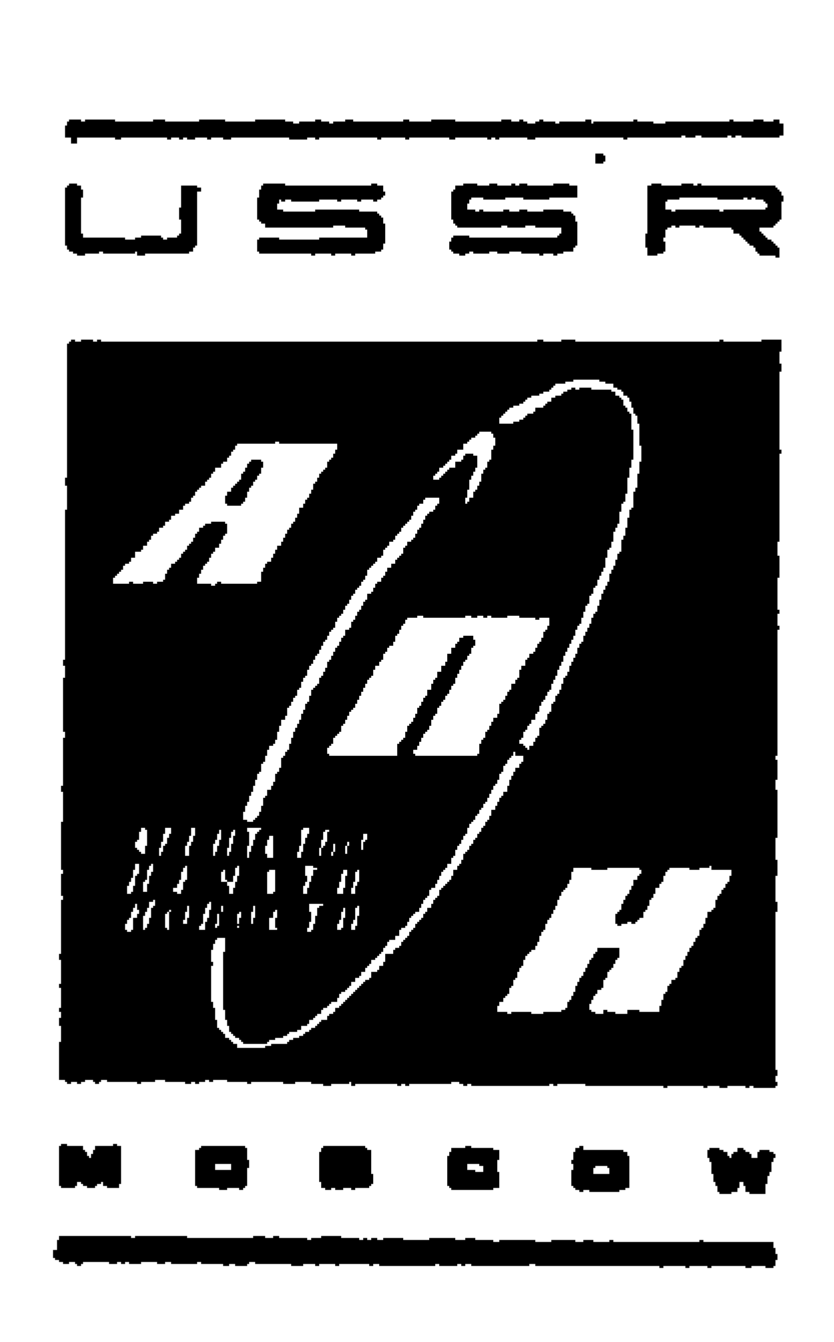
وكالة انباء نوفوستي هي هيئة اعلامية تابعة للمنظمات الاجتماعية السوفيتية وتعمل تحت شعار "الاعلام في خدمة السلام والصداقة بين الشعوب".

تصدر وكالة انباء نوفوستي وتوزع في ١٣٥ دولة مطبوعات دورية مصورة ومجلات وجرائد (اسبوعية ونصف شهرية وشهرية) بـ ٤٥ لغة أجنبية.

وتتحدث مطبوعات وكالة انباء نوفوستي عن سياسة الاتحاد السوفيتي في الحقلين الداخلي والخارجي وعن حياة شعوبه وقضاياها ومنجزاتها في مختلف مجالات الاقتصاد والعلوم والثقافة والفنون والتعليم والرياضة، وعن علاقات الاتحاد السوفيتي وتعاونه مع دول المختلفة.

اشتركوا في مطبوعات وكالة انباء نوفوستي وطالعوها! ويوسعكم الاشتراك فيها في مكاتب الوكالة، والمكاتب الصحفية لدى السفارات السوفيتية وكذلك في شركات ومكاتب بلادكم التي توزع المطبوعات الدورية السوفيتية.

توفـــر لكم المطبـــوعات المصورة الصادرة على اســـاس المواد وكالة انباء نوفوستى معلومات مفصلة عن سياســـة الاتحاد السوفيتى فى الحقليـــن الداخلى والخارجى، وعن حيـــاة شعوبه وقضاياها ومنجزاتها فى مختلف مجالات الاقتصـــاد والعلم والثقافة والفنـــــون والتعليم والرياضة ، وكذلك عن علاقاتها وتعاونها مع شعـــوب العالـــم.



اشتركوا فى مجلة "المدار"! اشتروها وطالعوها!
"المدار" ـ مجلة شهرية من اجل بلدان الشرق الاوسط.

ويمكن الاشتراك فى المجلة فى:

سوريا : دمشق، ص. ب. ٢٥٧٩
المغرب: شركة الشريفية للتوزيع والصحافة، زاوية شارعى دينـــان وسان سانس ، الدار البيضا .
الاردن: عمان، المكتب الصحفى السوفيتى، ص. ب. ٢٣٥٩
اليمن الديمقراطية : عدن، كراتر، دار "١٤ اكتوبر"
الجزائر: مدينة الجزائر، C.N.E.D. مكتب الاشتراكات ، شـــارع ديدوش مراد ٤٧
تونس: تونس ، شارع الحرية ، ١٠٨
لبنان: بيروت ، وكالة نوفوستى، كورنيش المزرعـــة ، بنايـــة السعيدى ، ص. ب. ١٠٨٦ ـ ١١

ويوسع سكان البلدان العربية الاخرى الاتصال بـ :

بيروت ـ لبنان، ص. ب. ١٠٨٦ ـ ١١ فيما يتعلق بالاشتراك في مجلة "المدار".

"المجلة السوفيتية" ـ تصدر شهريا في مصر.
جمهورية مصر العربية، القاهرة، الزمالك شارع عزيز اباظة، ٥ (أ).

تمثل وكالة نوفوستي هيئة اعلامية تابعة للمنظمات الاجتماعية السوفيتية وتعمل تحت شعار "الاعلام في خدمة السلام والصداقة بين الشعوب".

تصدر وكالة نوفوستي وتوزع في ١٣٠ دولة مطبوعات دورية مصورة وجرائد ومجلات (اسبوعية ونصف شهرية وشهرية) بـ ٤٦ لغة اجنبية.

وتتحدث مطبوعات وكالة نوفوستي عن سياسة الاتحاد السوفيتي في الحقلين الداخلي والخارجي وعن حياة شعوبه وقضاياها ومنجزاتها في مختلف مجالات الاقتصاد والعلوم والثقافة والفنون والتعليم والرياضة، وعن علاقاتها وتعاونها مع شعوب العالم.

اشتركوا في مطبوعات وكالة نوفوستي وطالعوها!

وبوسعكم الاشتراك فيها في مكاتب وكالة نوفوستي، والمكاتب الصحفية لدى السفارات السوفيتية وكذلك في شركات ومنظمات بلادكم التي توزع المطبوعات الدورية السوفيتية.

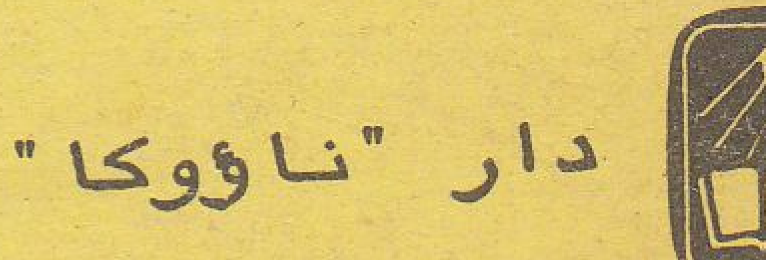
ЭКОНОМИЧЕСКАЯ ЭКСПАНСИЯ США: АЗИЯ И АФРИКА
Сборник статей на арабском языке
Серия: "Проблемы современного мира" (6)
Цена 1 р 10 к Зак. 1066



اشتد بعد الحرب العالمية الثانية بقوة جديدة التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية بصفته جزءا لا يتجزأ من سياستها على الصعيد العالمى. وكان موجها نحو الاستيلاء على اسواق جديدة للتصريف ومصادر جديدة للمواد الخام واخضاع البلدان الاخرى الى الرأسمال الامريكى اقتصاديا وسياسياً وتدمير اقتصادها الوطنى.

ويحلل فى المجموعة دور العوامل الاقتصادية فى سياسة الولايات المتحدة بافريقيا وتغلغل الاحتكارات الامريكية فى القارة واستعبادها اقتصاديا والنهب المزمن لثروات المواد الخام لافريقيا وبالاخص الاصناف الاستراتيجية من المواد الخام. كما وتبحث العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان آسيا عموما. ويظهر على انفراد توسع الولايات المتحدة فى آسيان والشرقين الادنى والاوسط والتناقضات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والهند كبرى بلدان آسيا.





دار "ناؤوكا"